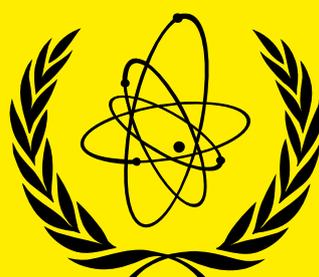


GC(65)/RES/DEC(2021)

# القرارات والمقرّرات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر العام

الدورة العادية الخامسة والستون  
20-24 أيلول/سبتمبر 2021

---



**IAEA**

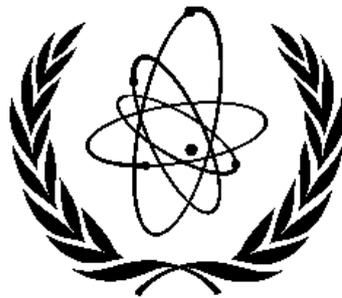
الوكالة الدولية للطاقة الذرية



# القرارات والمقرّرات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر العام

الدورة العادية الخامسة والستون  
20-24 أيلول/سبتمبر 2021

---



**IAEA**

الوكالة الدولية للطاقة الذرية



# القرارات والمقرّرات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر العام

الدورة العادية الخامسة والستون  
20-24 أيلول/سبتمبر 2021

---

GC(65)/RES/DEC(2021)

طُبِعَ مِنْ قِبَلِ  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية في النمسا  
أيار/مايو 2022



**IAEA**

الوكالة الدولية للطاقة الذرية



## المحتويات

### الصفحة

'3'	قائمة القرارات
'5'	قائمة المقررات الأخرى
'7'	ملحوظة تمهيدية
'9'	جدول أعمال الدورة العادية الخامسة والستين
'11'	قائمة الوثائق الإعلامية

### القرارات

الصفحة	بند جدول الأعمال	تاريخ الاعتماد (2021)	العنوان	الرقم
1	2	20 أيلول/سبتمبر	طلبات انضمام إلى عضوية الوكالة: طلب انضمام من اتحاد سانت كرسطوفر (سانت كيتس) ونيفس	GC(65)/RES/1
2	8	23 أيلول/سبتمبر	الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجائحة كوفيد-19 (COVID-19)	GC(65)/RES/2
5	10	22 أيلول/سبتمبر	البيانات المالية للوكالة لعام 2020	GC(65)/RES/3
5	11	22 أيلول/سبتمبر	اعتمادات الميزانية العادية لعام 2022	GC(65)/RES/4
9	11	22 أيلول/سبتمبر	تخصيص الموارد لصندوق التعاون التقني لعام 2022	GC(65)/RES/5
10	11	22 أيلول/سبتمبر	صندوق رأس المال العامل لعام 2022	GC(65)/RES/6
10	14	22 أيلول/سبتمبر	الجدول النسبي لأنصبة اشتراكات الدول الأعضاء في الميزانية العادية لعام 2022	GC(65)/RES/7
16	15	22 أيلول/سبتمبر	الأمان النووي والإشعاعي	GC(65)/RES/8
36	16	22 أيلول/سبتمبر	الأمن النووي	GC(65)/RES/9

---

46	17	22 أيلول/سبتمبر	تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة	GC(65)/RES/10
65	18	22 أيلول/سبتمبر	تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها	GC(65)/RES/11
115	19	22 أيلول/سبتمبر	تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها	GC(65)/RES/12
123	20	24 أيلول/سبتمبر	تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية	GC(65)/RES/13
127	21	23 أيلول/سبتمبر	تطبيق ضمانات الوكالة في منطقة الشرق الأوسط	GC(65)/RES/14
129	26	22 أيلول/سبتمبر	شؤون الموظفين	GC(65)/RES/15
134	28	20 أيلول/سبتمبر	فحص وثائق اعتماد المندوبين	GC(65)/RES/16
134	28	23 أيلول/سبتمبر	فحص وثائق اعتماد المندوبين	GC(65)/RES/17

---

المقررات الأخرى

الرقم	العنوان	تاريخ الاعتماد (2021)	بند جدول الأعمال	الصفحة
GC(65)/DEC/1	انتخاب الرئيس	20 أيلول/سبتمبر	1	135
GC(65)/DEC/2	انتخاب نواب الرئيس	20 أيلول/سبتمبر	1	135
GC(65)/DEC/3	انتخاب رئيس اللجنة الجامعة	20 أيلول/سبتمبر	1	135
GC(65)/DEC/4	انتخاب أعضاء إضافيين للمكتب	20 أيلول/سبتمبر	1	136
GC(65)/DEC/5	اعتماد جدول الأعمال وتوزيع البنود لإجراء المناقشة الاستهلاكية	20 أيلول/سبتمبر	5	136
GC(65)/DEC/6	تحديد تاريخ اختتام الدورة	20 أيلول/سبتمبر	5	136
GC(65)/DEC/7	تحديد تاريخ افتتاح الدورة العادية السادسة والستين للمؤتمر العام	20 أيلول/سبتمبر	5	136
GC(65)/DEC/8	انتخاب أعضاء مجلس المحافظين للفترة 2021-2022	23 أيلول/سبتمبر	9	137
GC(65)/DEC/9	استعادة حقوق التصويت	23 أيلول/سبتمبر		137
GC(65)/DEC/10	تعيين مراجع الحسابات الخارجي	25 أيلول/سبتمبر	12	137
GC(65)/DEC/11	تعديل الفقرة ألف من المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي	22 أيلول/سبتمبر	13	138
GC(65)/DEC/12	تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة	22 أيلول/سبتمبر	23	138
GC(65)/DEC/13	استعادة المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الوكالة	22 أيلول/سبتمبر	24	138
GC(65)/DEC/14	تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي	22 أيلول/سبتمبر	25	139
GC(65)/DEC/15	انتخابات لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الوكالة	22 أيلول/سبتمبر	27	139



## ملحوظة تمهيدية

- 1- يتضمّن هذا الكتيّب القرارات الـ17 والمقررات الـ12 الأخرى التي اتخذها المؤتمر العام في دورته العادية الخامسة والستين (2021).
- 2- ويسبق القرارات جدول أعمال الدورة لتسهيل الرجوع إلى بنوده. كما يسبق عنوان كل قرار رقمّ مسلسلّ يمكن ذكره في حالة الاستشهاد به. وتظهر أي حواشٍ خاصّة بالقرار على الجانب الأيمن من الصفحة بعد نصّ القرار مباشرة؛ وعلى الجانب الأيسر، يرد تاريخ اعتماد القرار، وبند جدول الأعمال المتّصل به، وإشارة إلى محضر الجلسة التي اعتمد فيها القرار. وتُعْرَض بالطريقة ذاتها المقررات الأخرى التي اتّخذها المؤتمر.
- 3- وينبغي قراءة هذا الكتيّب جنباً إلى جنب مع المحاضر الموجزة للمؤتمر العام التي تتضمّن تفاصيل وقائع الجلسات (الوثائق GC(65)/OR.1-12).



## جدول أعمال الدورة العادية الخامسة والستين (2021)\*

رقم البند	العنوان	توزيع البنود لإجراء المناقشة الاستهلاكية
1	انتخاب مسؤولي المؤتمر وتعيين مكتبه	الجلسة العامة
2	طلبات انضمام إلى عضوية الوكالة	الجلسة العامة
3	رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة	الجلسة العامة
4	كلمة من المدير العام	الجلسة العامة
5	الترتيبات الخاصة بالمؤتمر	المكتب
6	المساهمات في صندوق التعاون التقني لعام 2021	الجلسة العامة
7	المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام 2020	الجلسة العامة
8	الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجائحة كوفيد-19	الجلسة العامة
9	انتخاب أعضاء لمجلس المحافظين	الجلسة العامة
10	البيانات المالية للوكالة لعام 2020	اللجنة الجامعة
11	برنامج الوكالة وميزانياتها للفترة 2022-2023	اللجنة الجامعة
12	تعيين مراجع الحسابات الخارجي	الجلسة العامة
13	تعديل الفقرة ألف من المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي	اللجنة الجامعة
14	الجدول النسبي لأنصبه اشتراكات الدول الأعضاء في الميزانية العادية لعام 2022	اللجنة الجامعة
15	الأمان النووي والإشعاعي	اللجنة الجامعة
16	الأمن النووي	اللجنة الجامعة
17	تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة	اللجنة الجامعة
18	تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها	اللجنة الجامعة

\* الوثيقة GC(65)/25.

اللجنة الجامعة	تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها	19
الجلسة العامة	تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية	20
الجلسة العامة	تطبيق ضمانات الوكالة في منطقة الشرق الأوسط	21
الجلسة العامة	القدرات النووية الإسرائيلية	22
اللجنة الجامعة	تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة	23
اللجنة الجامعة	استعادة المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الوكالة	24
اللجنة الجامعة	تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي	25
اللجنة الجامعة	شؤون الموظفين	26
اللجنة الجامعة	انتخابات لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الوكالة	27
المكتب	فحص وثائق اعتماد المندوبين	28
الجلسة العامة	تقرير عن المساهمات المعقودة لصندوق التعاون التقني لعام	29
	2022	

وثائق إعلامية

التسجيل في قائمة المتحدّثين في المناقشة العامة	GC(65)/INF/1
استعراض التكنولوجيا النووية لعام 2021	GC(65)/INF/2
معلومات تمهيدية للوفود	GC(65)/INF/3
تقرير التعاون التقني لعام 2020	GC(65)/INF/4
استعراض الأمان النووي لعام 2021	GC(65)/INF/5
حالة القوى النووية وأفاقها على الصعيد الدولي لعام 2021	GC(65)/INF/6
الوكالة وجائحة كوفيد-19	GC(65)/INF/7 و GC(65)/INF/8
المساعدة الطارئة التي تقدمها الوكالة للدول الأعضاء	GC(65)/INF/9 و GC(65)/INF/10
رسالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2021 وردت من رئيس الفريق الدولي للأمان النووي	GC(65)/INF/11
بيان الاشتراكات المالية المقدّمة للوكالة	GC(65)/INF/12
تقرير عن التدابير المتخذة لتيسير سداد المساهمات وتقرير عن حالة الدول الأعضاء المشاركة في خطة للسداد	GC(65)/INF/13
قائمة المشاركين	GC(65)/INF/14
نصّ رسالة مؤرخة 6 أيلول/سبتمبر 2021 وردت من السفارة والبعثة الدائمة الليبية في فيينا بشأن استعادة حقوق التصويت	GC(65)/INF/15



## القرارات

طلبات انضمام إلى عضوية الوكالة  
طلب انضمام من اتحاد سانت كرسنوفر (سانت كيتس)  
ونيفس

GC(65)/RES/1

إنّ المؤتمر العام،

(أ) وقد تُلقي توصية مجلس المحافظين بالموافقة على انضمام اتحاد سانت كرسنوفر (سانت كيتس) ونيفس إلى عضوية الوكالة،<sup>1</sup>

(ب) وقد نظر في طلب انضمام اتحاد سانت كرسنوفر (سانت كيتس) ونيفس إلى عضوية الوكالة على ضوء الفقرة بء من المادة الرابعة من النظام الأساسي،

1- يوافق على انضمام اتحاد سانت كرسنوفر (سانت كيتس) ونيفس إلى عضوية الوكالة؛

2- ويقرّر، عملاً بالقاعدة 5-09 من اللائحة المالية للوكالة<sup>2</sup>، أنّه في حال أصبح اتحاد سانت كرسنوفر (سانت كيتس) ونيفس عضوًا في الوكالة خلال الفترة المتبقية من عام 2021 أو في عام 2022، فسوف تقدّر اشتراكاته حسب الاقتضاء ويدفع ما يلي:

(أ) سلفة – على قسط واحد أو على أقساط – لصندوق رأس المال العامل، وفقاً للقاعدة 7-04 من اللائحة المالية للوكالة<sup>3</sup>؛

(ب) اشتراكاً على قسط واحد أو على أقساط في الميزانية العادية للوكالة، وفقاً للمبادئ والترتيبات التي أرساها المؤتمر العام لتقرير مثل هذه الاشتراكات على الأعضاء.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الفقرة 3 من الوثيقة GC(65)/11.

<sup>2</sup> الوثيقة INFCIRC/8/Rev.4.

<sup>3</sup> الوثيقة INFCIRC/8/Rev.4.

<sup>4</sup> القرارات GC(III)RES/50، وGC(XXI)RES/351، وGC(39)RES/11، وGC(44)RES/9، وGC(47)RES/5.

20 أيلول/سبتمبر 2021

البند 2 من جدول الأعمال

الفقرتان 34 و35 من الوثيقة GC(65)/OR.1

## الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجائحة كوفيد-19 (COVID-19)

GC(65)/RES/2

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقرار GC(64)/RES/3 بشأن "الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجائحة كوفيد-19" (COVID-19)،

(ب) إذ يتقدم بالتعازي للدول الأعضاء، معرباً عن تضامنه معها، وقد تكبدت، وما فتئت تتكبد، الخسائر في أرواح الناس ومعايشهم من جراء جائحة كوفيد-19،

(ج) وإذ يعرب عن عميق تعازيه للأسر والمجتمعات، وتضامنه معها، وهي تكافح من أجل المحافظة على أرواح أفرادها بعد أن خسرت نفرأ منهم بسبب مرض كوفيد-19، وتأثرت حياة الناس وسبل عيشهم من جراء الأزمة،

(د) وإذ يذكّر بالرسالة التي بعث بها الأمين العام للأمم المتحدة بأن جائحة كوفيد-19 هي واحدة من أخطر التحديات التي واجهها العالم طوال حياتنا، وأنها، في المقام الأول، أزمة إنسانية لها عواقبها الصحية والاجتماعية والاقتصادية الوخيمة، وتتطلب تصدياً غير مسبوق على الصعيد العالمي، وأنّ الوقت قد حان الآن لكي نتوحد ولكي يعمل المجتمع الدولي معاً في تضامنٍ لوضع حدٍ لهذا الفيروس بعواقبه المدمرة؛

(هـ) وإذ يسلم بأن الجائحة قد خلقت تحديات غير مسبوقة للوكالة بسبب القيود المفروضة على السفر، وعمليات الإغلاق، وتعطيل سلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم،

(و) وإذ يقرّ بالجهود التي تبذلها الوكالة ابتغاء مواصلة عملياتها في جميع مجالات ولايتها خلال جائحة كوفيد-19،

(ز) وإذ يرحّب بتقارير المدير العام الواردة في الوثيقة GOV/INF/2021/4 بعنوان "دعم الوكالة لجهود الدول الأعضاء في التصدي لجائحة كوفيد-19"، والوثيقة GOV/INF/2021/5 بعنوان "تنفيذ ضمانات الوكالة خلال جائحة كوفيد-19"، والوثيقة GOV/INF/2021/6 بعنوان "تشغيل المرافق والأنشطة النووية والإشعاعية وضمان أمنها وأمنها خلال جائحة كوفيد-19"؛ وكذلك بالتحديثات المرورية الصادرة لاحقاً لهذه التقارير والواردة في الوثائق GC(65)/INF/7 و GC(65)/INF/8 و GC(65)/INF/9،

(ح) وإذ يحيط علماً بالإحاطات الإعلامية التي قدمتها الوكالة بشأن طبيعة كوفيد-19 والتدابير الوقائية الممكنة،

(ط) وإذ يقرّ بفائدة التقنيات النووية والمشنتقة من المجال النووي وموثوقيتها في اكتشاف الأمراض الحيوانية المصدر وإدارتها، بما في ذلك كوفيد-19، والدور المهم الذي تضطلع به شبكة مختبرات التشخيص البيطري (فيتلاب)،

(ي) وإذ ينوّه بالتوجيه والدعم التقنيين المقدمين من المركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة لاكتشاف كوفيد-19، بناءً على خبرتهما الطويلة الأمد، ونجاحهما المؤكد في

التصدي لتفشي الأمراض الحيوانية المصدر مثل الإيبولا وإنفلونزا الطيور وزيكا، وإصدار أمانة الوكالة منشوراً بعنوان *جائحة كوفيد-19: مبادئ توجيهية تقنية لأقسام الطب النووي*، في تموز/يوليه 2020، وكذلك إجراء حلقات دراسية شبكية بشأن كوفيد-19 لمقدمي الرعاية الصحية،

(ك) وإذ يرحب بالمساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء<sup>1</sup> بناء على طلبها، من خلال مشروع التعاون التقني الأقليمي INT0098 المعنون "تعزيز قدرات الدول الأعضاء في بناء وتعزيز واستعادة القدرات والخدمات في حالة تفشي الأمراض والطوارئ والكوارث"، والتي وفّرت معدات الكشف، بما في ذلك أجهزة التفاعل البوليميري المتسلسل بواسطة الاستنساخ العكسي في الوقت الحقيقي (RT-PCR في الوقت الحقيقي)، وما يرتبط بها من أطقم ومعدات وقائية شخصية، للدول الأعضاء لمساعدتها في جهودها الوطنية الرامية لمكافحة الجائحة،

(ل) وإذ يُقرُّ بالدعم الذي تقدمه الوكالة للدول الأعضاء، بناءً على طلبها، بشأن تشغيل المرافق النووية والإشعاعية والأنشطة ذات الصلة، وأمانها وأمنها، أثناء جائحة كوفيد-19،

(م) وإذ يؤكد التزام الوكالة بكفالة أن يستمرّ بلا انقطاع تنفيذ ضمانات الوكالة وأنشطتها الأكثر تأثراً بعامل الوقت في مجال التحقق الميداني خلال جائحة كوفيد-19،

1- فإنه يعرب عن تقديره للدور القيادي للمدير العام ومهنية موظفي الوكالة؛

2- ويطلب من الوكالة مواصلة الاضطلاع بمهامها خلال جائحة كوفيد-19 في جميع مجالات ولايتها بهدف:

(أ) ضمان استمرارية العمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال الطاقة النووية والتطبيقات النووية دعماً للدول الأعضاء المهمة لتعزيز قدراتها وبالتالي المساهمة في تعظيم فوائد الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها؛

(ب) ومساعدة الدول الأعضاء على تحديد الإجراءات في الوقت المناسب للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 على تشغيل المرافق النووية والإشعاعية وأمانها وأمنها، ومواصلة تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال شبكة النظراء التجريبية المسماة شبكة خبرات تشغيل محطات القوى النووية في ظل كوفيد-19 (شبكة COVID-19 OPEX)، وكذلك من خلال الحفاظ على جاهزية مركز الحوادث والطوارئ التابع للوكالة؛

(ج) وضمان استمرارية عمل الوكالة، بما في ذلك تنفيذ الضمانات بلا انقطاع بموجب اتفاقيات الضمانات ذات الصلة، مع التأكيد على أهمية استمرار جميع الدول الأعضاء في تقديم التعاون الأساسي لتحقيق هذه الغاية؛

(د) والتكيف بسرعة مع أوجه القصور التي تفرضها تدابير الصحة العامة والأمان المتعلقة بالجائحة، بما في ذلك من خلال تشغيل الموظفين عن بعد، وتنظيم الحلقات الدراسية الشبكية للدول الأعضاء (وتوفير مواد إعلامية عبر الإنترنت عن كوفيد-19 من خلال صفحة مخصصة في مجمع الصحة البشرية) وكذلك من خلال اتخاذ الترتيبات والتعديلات اللازمة لتنظيم جلسات إحاطة تقنية وعقد اجتماعات لمجلس المحافظين افتراضياً وبالأسلوب الهجين؛

<sup>1</sup> وفقاً للوثقتين GOV/2810 و GOV/2818.

(هـ) وضمان استمرارية عمل الوكالة في تنفيذ برنامج التعاون التقني؛

3- ويثني على الوكالة لما قامت به من حشد سريع للمساعدات وتقديمها للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء<sup>2</sup> دعماً لجهودها في التصدي لجائحة كوفيد-19، من خلال مشروع التعاون التقني INT0098 الذي تضمن توفير المعدات والأطقم التشخيصية، وكذلك ما يلزم من توجيه وتدريب؛

4- ويدعم مبادرة المدير العام بشأن حشد الموارد من خلال بناء شراكات جديدة وتعزيزها مع مجموعة أوسع من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص، فيما يتعلق بجهود الوكالة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة كوفيد-19؛

5- ويعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي مكنت مساهماتها الخارجة عن الميزانية والعينية الوكالة من تقديم المساعدة للدول الأعضاء الأخرى والدول غير الأعضاء<sup>3</sup> المحتاجة، ويشجّع الدول الأعضاء القادرة على دعم الوكالة أو مواصلة دعمها لمواصلة تقديم المساعدة للدول الأعضاء على مكافحة كوفيد-19؛

6- ويحيط علماً بالتعاون الطويل الأمد للوكالة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الصحة العالمية، ويرحب بعضوية الوكالة في فريق إدارة الأزمات التابع للأمم المتحدة المعني بكوفيد-19، الذي يتألف من 15 وكالة<sup>4</sup>، وهو ما يمثل اعترافاً بأهمية العمل الذي تضطلع به الوكالة، ويقرُّ بأهمية الشراكات والتعاون مع المنظمات الدولية/التابعة للأمم المتحدة التي تملك الخبرة والتفويضات المكتملة في تعزيز أداء الخدمات ودعم الدول الأعضاء في التعامل مع كوفيد-19 وأمراض أخرى؛

7- ويشجّع الوكالة على الحفاظ على جَلادتها المؤسسية للتعامل بشكل فعال مع التحديات المماثلة في المستقبل، مع مراعاة الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة خلال هذه الأوقات الصعبة؛

8- ويطلب من الأمانة تقديم تقرير إلى مجلس المحافظين في اجتماعه في آذار/مارس 2022 وإلى المؤتمر العام في دورته العادية السادسة والستين (2022) بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوكالة فيما يتصل بجائحة كوفيد-19، بما في ذلك الآثار المترتبة عن جائحة كوفيد-19 على عمل الوكالة، وكذلك تأثير تصدي الوكالة لهذه الجائحة.

<sup>2</sup> وفقاً للوثقتين GOV/2810 و GOV/2818.

<sup>3</sup> وفقاً للوثقتين GOV/2810 و GOV/2818.

<sup>4</sup> منظمة الصحة العالمية (المنظمة ذات الدور القيادي)، ومكتب تنسيق التنمية التابع للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمة البحرية الدولية، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وإدارة الاتصالات العالمية للأمم المتحدة، والمكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام/إدارة عمليات السلام، وإدارة الدعم التشغيلي.

23 أيلول/سبتمبر 2021

البند 8 من جدول الأعمال

الفقرتان 49 و 50 من الوثيقة GC(65)/OR.10

**البيانات المالية للوكالة لعام 2020**

**GC(65)/RES/3**

إنّ المؤتمر العام،

إذ يضع في الاعتبار القاعدة 03-11(ب) من اللائحة المالية،

يحيط علماً بتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن البيانات المالية للوكالة لعام 2020 وبتقرير مجلس المحافظين بشأنه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>.GC(65)/4

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 10 من جدول الأعمال

الفقرة 29 من الوثيقة GC(65)/OR.9

**اعتمادات الميزانية العادية لعام 2022**

**GC(65)/RES/4**

إنّ المؤتمر العام،

إذ يقبل توصيات مجلس المحافظين بشأن الميزانية العادية للوكالة لعام 2022<sup>1</sup>،

1- يعتمد، على أساس سعر صرف قدره دولار واحد لليورو الواحد، مبلغاً مقداره 393 323 122 يورو للجزء التشغيلي من نفقات الميزانية العادية للوكالة في عام 2022 موزّعاً على النحو التالي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الوثيقة GC(65)/2.

<sup>2</sup> تمثّل أبواب الميزانية 1-6 برامج الوكالة الرئيسية.

بيورو	
42 790 579	1- القوى النووية ودورة الوقود النووي والعلوم النووية
43 515 306	2- التقنيات النووية من أجل التنمية وحماية البيئة
38 323 213	3- الأمان والأمن النوويان
153 657 265	4- التحقق النووي
84 287 568	5- الخدمات الخاصة بالسياسات والتنظيم والإدارة
27 620 821	6- إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية
390 194 752	المجموع الفرعي للبرامج الرئيسية
3 128 370	7- التكاليف القابلة للاسترداد نظير الأعمال المنفذة لحساب آخرين
393 323 122	<b>المجموع</b>

على أن تكون المبالغ المدرجة في أبواب الميزانية موضع تسوية، وفقاً لصيغة التسوية الواردة في الملحق ألف-1، من أجل مراعاة تغييرات أسعار الصرف أثناء العام؛

2- يُقرّر أن يمّول الاعتماد السابق الذكر، بعد خصم ما يلي:

- أ- إيرادات الأعمال المنفذة لحساب آخرين القابلة للاسترداد (باب الميزانية 7)؛  
ب- إيرادات متنوعة أخرى بمبلغ 235 000 يورو؛

من اشتراكات الدول الأعضاء، المحسوبة على أساس سعر صرف قدره دولار واحد لليورو الواحد، بمبلغ مقداره 389 959 752 يورو (335 228 545 يورو بالإضافة إلى 54 731 207 دولارات أمريكية)، وفقاً للجدول النسبي لأنصبة الاشتراكات الذي حدّده المؤتمر العام في القرار GC(65)/RES/7؛

3- يعتمد، على أساس سعر صرف قدره دولار أمريكي واحد لليورو الواحد، مبلغاً قدره 6 102 000 يورو للجزء الرأسمالي من نفقات الميزانية العادية للوكالة في عام 2022، موزعاً على النحو التالي:<sup>3</sup>

بيورو	
-	1- القوى النووية ودورة الوقود النووي والعلوم النووية
1 525 500	2- التقنيات النووية من أجل التنمية وحماية البيئة
305 100	3- الأمان والأمن النوويان
1 017 000	4- التحقق النووي
3 254 400	5- الخدمات الخاصة بالسياسات والتنظيم والإدارة
-	6- إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية
6 102 000	<b>المجموع</b>

<sup>3</sup> انظر الحاشية 2.

على أن تكون المبالغ المدرجة في أبواب الميزانية موضع تسوية، وفقاً لصيغة التسوية الواردة في الملحق ألف-2، من أجل مراعاة تغييرات أسعار الصرف أثناء العام؛

4- يقرّر أن تموّل الاعتمادات المذكورة سابقاً من اشتراكات الدول الأعضاء، المحسوبة على أساس سعر صرف قدره دولار أمريكي واحد لليورو الواحد، بمبلغ قدره 6 102 000 يورو (6 036 199 يورو بالإضافة إلى 65 801 دولار أمريكي)، وفقاً للجدول النسبي لأنصبة الاشتراكات الذي حدّده المؤتمر العام في القرار GC(65)/RES/7؛

5- يأذن بتحويل الجزء الرأسمالي من الميزانية العادية إلى صندوق الاستثمارات الرأسمالية الرئيسية؛

6- يأذن للمدير العام:

- (أ) أن يرتبط بمصروفات بالإضافة إلى المصروفات المعتمدة في الميزانية العادية لعام 2022، شريطة أن تُموّل المخصصات ذات الصلة لأيّ من الموظّفين المعنّيين وجميع التكاليف الأخرى بصورة كلية من إيرادات المبيعات أو الأعمال المُضطّلع بها لحساب الدول الأعضاء أو المنظّمات الدولية، أو من الهبات المقدّمة للبحوث، أو من المساهمات الخاصة، أو من مصادر أخرى خارجة عن الميزانية العادية لعام 2022؛
- (ب) وأن يُجري، بعدَ الحصول على موافقة مجلس المحافظين، تحويلات بين مختلف الأبواب المدرجة في الفقرتين 1 و 3 أعلاه.

## الملحق

### الف-1- الاعتمادات المخصصة للجزء التشغيلي من الميزانية العادية في عام 2022

#### معادلة التسوية باليورو

دولار أمريكي	يورو	
(س/ 6 428 578 ) +	36 362 001	1- القوى النووية ودورة الوقود النووي والعلوم النووية
(س/ 4 870 059 ) +	38 645 247	2- التقنيات النووية من أجل التنمية وحماية البيئة
(س/ 6 948 824 ) +	31 374 389	3- الأمان والأمن النوويان
(س/ 23 773 186 ) +	129 884 079	4- التحقق النووي
(س/ 8 688 346 ) +	75 599 222	5- الخدمات الخاصة بالسياسات والتنظيم والإدارة
(س/ 4 022 214 ) +	23 598 607	6- إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية
(س/ 54 731 207 ) +	335 463 545	المجموع الفرعي للبرامج الرئيسية
(س/ - ) +	3 128 370	7- التكاليف القابلة للاسترداد نظير الأعمال المنفذة لحساب آخرين
(س/ 54 731 207 ) +	338 591 915	المجموع

**ملحوظة:** س = متوسط سعر صرف الدولار مقابل اليورو الذي سيطبق على نطاق الأمم المتحدة خلال عام 2022.

## الملحق

الف-2- الاعتمادات المخصصة للجزء الرأسمالي من  
الميزانية العادية في عام 2022

## معادلة التسوية باليورو

دولار أمريكي	يورو	
(س/ ) + -	-	1- القوى النووية ودورة الوقود النووي والعلوم النووية
(س/ 65 801 ) +	1 459 699	2- التقنيات النووية من أجل التنمية وحماية البيئة
(س/ ) + -	305 100	3- الأمان والأمن النوويان
(س/ ) + -	1 017 000	4- التحقق النووي
(س/ ) + -	3 254 400	5- الخدمات الخاصة بالسياسات والتنظيم والإدارة
(س/ ) + -	-	6- إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية
(س/ 65 801 ) +	6 036 199	المجموع

ملحوظة: س = متوسط سعر صرف الدولار مقابل اليورو الذي سيطبق على نطاق الأمم المتحدة خلال عام 2022.

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 11 من جدول الأعمال

الفقرة 30 من الوثيقة GC(65)/OR.9

## تخصيص الموارد لصندوق التعاون التقني لعام 2022

GC(65)/RES/5

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى مقرّر مجلس المحافظين في حزيران/يونيه 2021 بأن يوصي بالمبلغ المستهدف لصندوق التعاون التقني البالغ 91 075 000 يورو للمساهمات الطوعية في صندوق الوكالة للتعاون التقني لعام 2022؛

(ب) وإذ يقبل توصية المجلس السابقة الذكر؛

1- يقرّر أن يكون المبلغ المستهدف فيما يخص عام 2022 للمساهمات الطوعية في صندوق التعاون التقني هو 91 075 000 يورو؛

2- ويُخصّص مساهمات باليورو مقدارها 91 075 000 يورو من أجل برنامج الوكالة للتعاون التقني لعام 2022؛

3- ويحثُّ جميع الدول الأعضاء على أن تقدّم مساهمات طوعية لعام 2022 طبقاً للفقرة واو من المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي، أو طبقاً للفقرة 2 من قراره GC(V)/RES/100 بصيغته المعدّلة بالقرار GC(XV)/RES/286 أو طبقاً للفقرة 3 من القرار السابق، حسب الاقتضاء.

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 11 من جدول الأعمال

الفقرة 30 من الوثيقة GC(65)/OR.9

### صندوق رأس المال العامل لعام 2021

GC(65)/RES/6

إنّ المؤتمر العام،

إذ يقبل توصيات مجلس المحافظين بشأن صندوق رأس المال العامل للوكالة لعام 2022،

- 1- يوافق على أن يكون مستوى صندوق رأس المال العامل للوكالة لعام 2022 بمبلغ 15 210 000 يورو؛
- 2- ويقرّر أن يجري تمويل الصندوق وإدارته واستخدامه في عام 2022 طبقاً لما يتصل بذلك من أحكام اللائحة المالية للوكالة؛<sup>1</sup>
- 3- ويأذن للمدير العام بأن يقدّم من أموال الصندوق سلفاً لا تتجاوز 500 000 يورو في أي وقت من أجل التمويل المؤقت لمشاريع أو أنشطة وافق عليها مجلس المحافظين ولم تُرصد لها أموال في الميزانية العادية؛
- 4- ويطلب إلى المدير العام أن يقدّم إلى مجلس المحافظين بيانات بالسلف المقدّمة من الصندوق طبقاً للتحويل الممنوح له في الفقرة 3 أعلاه.

<sup>1</sup> الوثيقة INF/CIRC/8/Rev.4.

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 11 من جدول الأعمال

الفقرة 30 من الوثيقة GC(65)/OR.9

### الجدول النسبي لأنصبة اشتراكات الدول الأعضاء في الميزانية العادية لعام 2022

GC(65)/RES/7

إنّ المؤتمر العام،

- إذ يطبّق المبادئ التي وضعها لتقدير اشتراكات الدول الأعضاء في الميزانية العادية للوكالة،
- 1- يُقرّر أن تكون المعدّلات الأساسية الفردية والجدول الناتج عنها لأنصبة اشتراكات الدول الأعضاء في الميزانية العادية للوكالة لعام 2022 طبقاً لما يرد في المرفق 1 بهذه الوثيقة؛

<sup>1</sup> بموجب القرار GC(III)/RES/50 بصيغته المعدّلة بالقرار GC(XXI)/RES/351، والقرار GC(39)/RES/11 بصيغته المعدّلة بالقرار GC(44)/RES/9 والقرار GC(47)/RES/5.

2- ويُقرّر، عملاً بالقاعدة 5-209 بموجب القرار GC(III)/RES/50 بصيغته المعدّلة بالقرار GC(XXI)/RES/351، والقرار GC(39)/RES/11 بصيغته المعدّلة بالقرار GC(44)/RES/9 والقرار GC(47)/RES/5. و في عام 2022 أن تدفع ما يلي حسب الاقتضاء:

- (أ) سلفة - على قسط واحد أو على أقساط - لصندوق رأس المال العامل، وفقاً للقاعدة 7-04 من اللائحة المالية<sup>2</sup>؛
- (ب) اشتراكاً - على قسط واحد أو على أقساط - في الميزانية العادية للوكالة، وفقاً للمبادئ والترتيبات التي أرساها المؤتمر العام من أجل تقدير أنصبة الاشتراكات المقرّرة على الدول الأعضاء.

---

<sup>2</sup> الوثيقة INFCIRC/8/Rev.4.

**المرفق 1**  
**جدول الأنصبة المقررة لعام 2022**

أنصبة الاشتراكات المقررة في الميزانية العادية		النصيب %	المعدل الأساسي %	الدولة العضو
دولار	يورو +			
1 277 619	7 949 809	2.330	2.314	الاتحاد الروسي
5 004	31 508	0.009	0.010	إثيوبيا
25 097	156 776	0.046	0.047	أذربيجان
482 214	3 003 129	0.880	0.880	الأرجنتين
10 680	66 713	0.020	0.020	الأردن
3 738	23 349	0.007	0.007	أرمينيا
500	3 151	0.001	0.001	إريتريا
1 140 140	7 094 369	2.079	2.065	إسبانيا
1 174 371	7 307 368	2.142	2.127	أستراليا
19 758	123 420	0.036	0.037	إستونيا
260 052	1 618 137	0.474	0.471	إسرائيل
1 095	6 825	0.002	0.002	إسواتيني
3 503	22 055	0.006	0.007	أفغانستان
41 117	256 845	0.075	0.077	إكوادور
4 272	26 685	0.008	0.008	ألبانيا
3 235 458	20 132 201	5.899	5.860	ألمانيا
327 410	2 037 269	0.597	0.593	الإمارات العربية المتحدة
1 095	6 825	0.002	0.002	أنغيوا وبربودا
278 741	1 741 210	0.510	0.522	إندونيسيا
5 004	31 508	0.009	0.010	أنغولا
46 029	286 662	0.084	0.084	أوروغواي
16 553	103 405	0.030	0.031	أوزبكستان
4 003	25 207	0.007	0.008	أوغندا
29 369	183 461	0.054	0.055	أوكرانيا
204 517	1 277 555	0.374	0.383	إيران (جمهورية-الإسلامية)
197 109	1 226 487	0.359	0.357	أيرلندا
14 908	92 764	0.027	0.027	آيسلندا
1 756 864	10 931 849	3.204	3.182	إيطاليا
5 479	34 126	0.010	0.010	بابوا غينيا الجديدة
8 010	50 035	0.015	0.015	باراغواي
59 272	370 258	0.108	0.111	باكستان
548	3 413	0.001	0.001	بالاو
26 302	163 808	0.048	0.048	البحرين
1 554 592	9 681 681	2.837	2.837	البرازيل
3 836	23 888	0.007	0.007	بربادوس
184 666	1 150 063	0.337	0.337	البرتغال
13 152	81 903	0.024	0.024	بروني دار السلام
436 179	2 714 068	0.795	0.790	بلجيكا
23 495	146 769	0.043	0.044	بلغاريا
534	3 336	0.001	0.001	بليز

**المرفق 1**  
**جدول الأنصبة المقررة لعام 2022**

أنصبة الاشتراكات المقررة في الميزانية العادية		النصيب %	المعدل الأساسي %	الدولة العضو
دولار	يورو +			
5 004	31 508	0.009	0.010	بنغلاديش
22 961	143 433	0.042	0.043	بنما
1 502	9 453	0.003	0.003	بنن
6 942	43 363	0.013	0.013	بوتسوانا
1 502	9 453	0.003	0.003	بوركينافاسو
500	3 151	0.001	0.001	بوروندي
5 874	36 692	0.011	0.011	البوسنة والهرسك
412 238	2 575 122	0.754	0.772	بولندا
8 010	50 035	0.015	0.015	بوليفيا، دولة - المتعددة القوميات
77 962	487 005	0.143	0.146	بيرو
25 097	156 776	0.046	0.047	بيلاروس
157 526	984 017	0.288	0.295	تايلند
17 535	109 204	0.032	0.032	تركمانستان
704 328	4 399 724	1.289	1.319	تركيا
20 823	129 680	0.038	0.038	ترينيداد وتوباغو
2 002	12 604	0.004	0.004	تشاد
1 000	6 301	0.002	0.002	توغو
12 816	80 055	0.023	0.024	تونس
4 272	26 685	0.008	0.008	جامايكا
2 136	13 343	0.004	0.004	الجبل الأسود
71 021	443 642	0.130	0.133	الجزائر
9 315	58 015	0.017	0.017	جزر البهاما
500	3 151	0.001	0.001	جزر القمر
534	3 336	0.001	0.001	جزر مارشال
500	3 151	0.001	0.001	جمهورية أفريقيا الوسطى
163 843	1 020 381	0.299	0.299	الجمهورية التشيكية
27 233	170 118	0.050	0.051	الجمهورية الدومينيكية
5 874	36 692	0.011	0.011	الجمهورية العربية السورية
5 004	31 508	0.009	0.010	جمهورية الكونغو الديمقراطية
5 004	31 508	0.009	0.010	جمهورية تنزانيا المتحدة
1 195 123	7 442 985	2.181	2.181	جمهورية كوريا
2 502	15 754	0.005	0.005	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
1 602	10 007	0.003	0.003	جمهورية مولدوفا
139 904	873 941	0.256	0.262	جنوب أفريقيا
4 272	26 685	0.008	0.008	جورجيا
500	3 151	0.001	0.001	جيبوتي
294 283	1 831 136	0.537	0.533	الدانمرك
548	3 413	0.001	0.001	دومينيكا
1 502	9 453	0.003	0.003	رواندا
101 457	633 774	0.186	0.190	رومانيا

**المرفق 1**  
**جدول الأنصبة المقررة لعام 2022**

أنصبة الاشتراكات المقررة في الميزانية العادية		النصيب %	المعدل الأساسي %	الدولة العضو
دولار	يورو +			
4 504	28 358	0.008	0.009	زامبيا
2 670	16 678	0.005	0.005	زمبابوي
548	3 413	0.001	0.001	ساموا
1 095	6 825	0.002	0.002	سان مارينو
548	3 413	0.001	0.001	سانت فنسنت وجزر غرينادين
548	3 413	0.001	0.001	سانت لوسيا
22 427	140 098	0.041	0.042	سري لانكا
5 874	36 692	0.011	0.011	السلفادور
78 496	490 341	0.144	0.147	سلوفاكيا
40 304	250 791	0.073	0.073	سلوفينيا
257 842	1 604 392	0.470	0.467	سنغافورة
3 503	22 055	0.006	0.007	السنغال
5 004	31 508	0.009	0.010	السودان
481 454	2 995 784	0.878	0.872	السويد
611 204	3 803 132	1.115	1.107	سويسرا
500	3 151	0.001	0.001	سيراليون
1 095	6 825	0.002	0.002	سيشيل
214 804	1 337 758	0.392	0.392	شيلي
14 417	90 062	0.026	0.027	صربيا
6 168 615	38 533 445	11.286	11.552	الصين
2 136	13 343	0.004	0.004	طاجيكستان
66 215	413 621	0.121	0.124	العراق
60 824	378 804	0.111	0.111	عُمان
7 671	47 777	0.014	0.014	غابون
7 475	46 699	0.014	0.014	غانا
548	3 413	0.001	0.001	غرينادا
18 689	116 748	0.034	0.035	غواتيمالا
1 095	6 825	0.002	0.002	غيانا
500	3 151	0.001	0.001	فانواتو
2 352 056	14 635 349	4.289	4.260	فرنسا
105 195	657 123	0.192	0.197	الفلبين
373 791	2 334 956	0.684	0.700	فنزويلا، جمهورية - البوليفارية
223 611	1 391 393	0.408	0.405	فنلندا
1 644	10 238	0.003	0.003	فيجي
37 032	233 162	0.068	0.074	فييت نام
19 324	120 245	0.035	0.035	قبرص
149 626	931 026	0.273	0.271	قطر
1 067	6 671	0.002	0.002	قيرغيزستان
91 312	570 397	0.167	0.171	كازاخستان
6 408	40 028	0.012	0.012	الكاميرون

**المرفق 1**  
**جدول الأنصبة المقررة لعام 2022**

أنصبة الاشتراكات المقررة في الميزانية العادية		النصيب %	المعدل الأساسي %	الدولة العضو
دولار	يورو +			
552	3 434	0.001	0.001	الكرسي الرسولي
39 515	246 838	0.072	0.074	كرواتيا
3 002	18 905	0.006	0.006	كمبوديا
1 452 643	9 038 873	2.649	2.631	كندا
41 117	256 845	0.075	0.077	كوبا
6 408	40 028	0.012	0.012	كوت ديفوار
32 039	200 139	0.059	0.060	كوستاريكا
147 914	923 975	0.271	0.277	كولومبيا
3 287	20 476	0.006	0.006	الكونغو
133 614	831 394	0.244	0.242	الكويت
12 281	76 720	0.022	0.023	كينيا
24 030	150 105	0.044	0.045	لاتفيا
24 030	150 105	0.044	0.045	لبنان
4 970	30 925	0.009	0.009	لختنشتاين
35 336	219 877	0.064	0.064	لكسمبرغ
15 891	98 966	0.029	0.029	ليبيا
500	3 151	0.001	0.001	ليبيريا
36 311	226 824	0.066	0.068	ليتوانيا
500	3 151	0.001	0.001	ليسوتو
8 768	54 602	0.016	0.016	مالطة
2 002	12 604	0.004	0.004	مالي
179 734	1 119 349	0.328	0.328	ماليزيا
2 002	12 604	0.004	0.004	مدغشقر
95 584	597 082	0.175	0.179	مصر
28 302	176 790	0.052	0.053	المغرب
3 738	23 349	0.007	0.007	مقدونيا الشمالية
681 127	4 241 920	1.243	1.243	المكسيك
1 000	6 301	0.002	0.002	ملاوي
618 111	3 849 466	1.128	1.128	المملكة العربية السعودية
2 426 593	15 099 149	4.425	4.395	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
2 670	16 678	0.005	0.005	منغوليا
1 000	6 301	0.002	0.002	موريتانيا
5 874	36 692	0.011	0.011	موريشيوس
2 002	12 604	0.004	0.004	موزامبيق
6 074	37 792	0.011	0.011	موناكو
5 004	31 508	0.009	0.010	ميانمار
4 806	30 021	0.009	0.009	ناميبيا
400 291	2 490 758	0.730	0.725	النرويج
359 434	2 236 531	0.655	0.651	النمسا
3 503	22 055	0.006	0.007	نيبال

المرفق 1  
جدول الأنصبة المقررة لعام 2022

الدولة العضو	أنصبة الاشتراكات المقررة في الميزانية العادية		النصيب %	المعدل الأساسي %
	دولار	يورو +		
النيجر	1 000	6 301	0.002	0.002
نيجيريا	128 157	800 557	0.234	0.240
نيكاراغوا	2 502	15 754	0.005	0.005
نيوزيلندا	154 596	961 950	0.282	0.280
هايتي	1 502	9 453	0.003	0.003
الهند	428 257	2 675 193	0.784	0.802
هندوراس	4 806	30 021	0.009	0.009
هنغاريا	108 498	675 704	0.198	0.198
هولندا	720 524	4 483 366	1.314	1.305
الولايات المتحدة الأمريكية	13 803 142	85 888 210	25.170	25.000
اليابان	4 550 068	28 312 190	8.296	8.241
اليمن	5 004	31 508	0.009	0.010
اليونان	192 886	1 201 252	0.352	0.352
المجموع	54 797 008 [أ]	341 264 744	100.000	100.000

[أ] انظر الوثيقة GC(65)/2 المعنونة برنامج الوكالة وميزانياتها للفترة 2022-2023.

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 14 من جدول الأعمال

الفقرة 32 من الوثيقة GC(65)/OR.9

الأمان النووي والإشعاعي

GC(65)/RES/8

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقرار GC(64)/RES/9 وقرارات المؤتمر العام السابقة بشأن المسائل المتعلقة بتدابير تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات، والتأهب والتصدي للطوارئ،

(ب) وإذ يسلم بمهام الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي فيما يتعلق بالأمان، وإذ يرحب بأنشطة الوكالة في مجال وضع معايير للأمان،

(ج) وإذ يدرك الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمان النووي في العالم، وفي توفير الدراية وإسداء المشورة في هذا الميدان، وفي الترويج لتقافة الأمان النووي،

- (د) وإذ يُدرك أن تعزيز الأمان النووي في العالم يتطلب التزام الدول الأعضاء بالتحسين المستمر سعياً إلى تحقيق مستويات عالية من الأمان،
- (هـ) وإذ يُدرك تزايد عدد البلدان التي تنتظر في الأخذ بالقوى النووية والتكنولوجيا الإشعاعية أو تعمل على ذلك، والأهمية المتنامية للتعاون الدولي من أجل تعزيز الأمان النووي في هذا الصدد، بما في ذلك فيما بين البلدان المستهدفة، وتلك التي لديها برامج راسخة في مجال القوى النووية، والمنظمات الصناعية،
- (و) وإذ يُدرك الحاجة إلى مواصلة توفير الموارد التقنية والبشرية والمالية الملائمة للوكالة لتنفيذ أنشطتها في مجال الأمان النووي، ولتتمكّن الوكالة من تقديم الدعم الذي تحتاجه الدول الأعضاء، عند الطلب،
- (ز) وإذ يُدرك أنّ إدماج وتعزيز ثقافة الأمان عنصر رئيسي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والإشعاعات المؤيونة والمواد المشعة،
- (ح) وإذ يُدرك أنّ الأمان والأمن النوويين يشتركان في هدف واحد هو حماية الناس والبيئة، وإذ يسلم بالفروق القائمة بين هذين المجالين، وإذ يؤكد على أهمية التنسيق في هذا الصدد،
- (ط) وإذ يُدرك المسؤولية الرئيسية للمشغلين عن الأمان النووي،
- (ي) وإذ يُدرك أهمية أن تقوم الدول الأعضاء بإنشاء وصنّون بنى أساسية رقابية فعّالة ومستدامة،
- (ك) وإذ يسلم بأنّ البحث والتطوير والأخذ بالأساليب والتكنولوجيات الابتكارية وتوافر المرافق اللازمة لإجراء البحوث والاختبارات أمورٌ تحظى على نحو مستمر وطويل الأمد بأهمية جوهرية في تحسين الأمان النووي في كل أرجاء العالم،
- (ل) وإذ يسلم بالحاجة إلى مواصلة تعزيز أمان المنشآت النووية، بما في ذلك مفاعلات البحوث ومرافق دورة الوقود النووي،
- (م) وإذ يذكر بأهداف اتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (الاتفاقية المشتركة)، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي (اتفاقية التبليغ المبكر)، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي (اتفاقية تقديم المساعدة)، والالتزامات على الأطراف المتعاقدة في كلّ من هذه الاتفاقيات، وإذ يسلم بالحاجة إلى ضمان التنفيذ الفعال والمستدام لهذه الاتفاقيات، وإذ يذكر بالدور المركزي للوكالة في ترويج الالتزام بكلّ الاتفاقيات الدولية المبرمة تحت رعايتها فيما يتعلق بالأمان النووي،
- (ن) وإذ يلاحظ الإجراءات التي اتّفق عليها في الاجتماع الاستعراضي السابع لتعزيز المشاركة في اتفاقية الأمان النووي، وفعالية هذه الاتفاقية وشفافيتها، والقضايا الرئيسية المشتركة والممارسات الجيدة ومجالات الأداء الجيد التي حدّدها الرئيس والمجموعات القطرية، وبما جرى تحديده من تحديات تواجه الأطراف المتعاقدة،

(س) وإذ يذكّر بأهداف مدوّنة قواعد السلوك بشأن أمان مفاعلات البحوث وكذلك مدوّنة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها وإرشاداتها بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها وإرشاداتها بشأن التصرف في المصادر المشعة المهملة،

(ع) وإذ يذكّر بأنه يقع على عاتق الدول بموجب القانون الدولي التزام بحماية البيئة والحفاظ عليها، بما في ذلك البيئة البحرية والبرية، وإذ يؤكّد أهمية تعاون الأمانة المتواصل مع الأطراف المتعاقدة في الصكوك الدولية والإقليمية الرامية إلى حماية البيئة من النفايات المشعة، لا سيما اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى (اتفاقية لندن) والبروتوكول الملحق بها، واتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (اتفاقية أوسبار)،

(ف) وإذ يسلم بأنّ سجل أمان النقل المدني للمواد المشعة، بما في ذلك النقل البحري، ممتاز على مر تاريخه، وإذ يشدّد على أهمية التعاون الدولي لمواصلة تعزيز أمان وأمن النقل الدولي،

(ص) وإذ يقرّ بأنّ حالات رفض وتأخير شحن المواد النووية والمواد المشعة يمكن أن تؤثّر في توفير الخدمات الطبية العلاجية والتشخيصية، وفي اختيار دروب الشحن وطرائقه، وفي القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالنقل،

(ق) وإذ يلاحظ الحاجة إلى أن تواصل الوكالة مواكبة الابتكارات العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك ما يتعلق بمحطات القوى النووية المحمولة والمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية،

(ر) وإذ يلاحظ أنّ ثمة مشاريع جارية لبناء ونشر محطات قوى نووية محمولة، ومفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم أو نمطية، ويلاحظ أيضاً ضرورة تطوير هذه المنشآت وتشغيلها وفقاً لأطر الأمان الحالية الخاصة بمحطات القوى النووية،

(ش) وإذ يرحّب بإطلاق المنصة المتعلقة بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية على نطاق الوكالة من أجل ضمان اتّباع نهج شامل لجميع الإدارات وتقديم الدعم المتكامل للدول الأعضاء بشأن جميع الجوانب المتصلة بتطوير تلك المفاعلات ونشرها والإشراف الرقابي عليها،

(ت) وإذ يذكّر بحقوق وحرّيات الملاحة البحرية والجوية، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي والمعبر عنه في الصكوك الدولية ذات الصلة،

(ث) وإذ يشير إلى القرار GC(64)/RES/9 والقرارات السابقة التي دعت الدول الأعضاء الشاحنة لمواد مشعة إلى أن توفّر، حسب الاقتضاء، تأكيدات للدول التي يُحتمل أن تصيبها أضرار، إذا ما طلبت ذلك، بأنّ لوائحها الوطنيّة تأخذ في الحسبان لائحة الوكالة بشأن النقل المأمون للمواد المشعة، وأن تزودها بالمعلومات ذات الصلة بشأن عمليات شحن تلك المواد،

(خ) ويذكّر بإصدار "أفضل الممارسات للاتصالات الطوعية والسرية بين حكومة وأخرى حول نقل وقود موكس والنفايات القوية الإشعاع، وبحسب الاقتضاء، نقل الوقود النووي المشعّ، عن طريق البحر" (الوثيقة INF/CIRC/863) في عام 2014،

(ذ) وإذ يقرُّ بأنَّ إجراء اتصالات شفافة مع الجمهور والأطراف المعنية والسعي إلى التواصل معهم يؤديان إلى إذكاء وعي الجمهور فيما يتعلق بالأمان النووي والفوائد المستمدة من الإشعاعات المؤيِّنة والآثار المحتملة لهذه الإشعاعات،

(ض) وإذ يذكّر بنتائج الندوة الدولية بشأن إبلاغ الجمهور بالطوارئ النووية والإشعاعية، التي عقدتها الوكالة في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر 2018،

(أ أ) وإذ يقرُّ بأنَّ الحوادث والحوادث والطوارئ النووية والإشعاعية قد تثير مخاوف لدى الجمهور من الطاقة النووية وآثار الإشعاعات على الأجيال الحالية والمقبلة وعلى البيئة، وأنَّ بعض الطوارئ يمكن أن تترتب عليها آثار عابرة للحدود،

(ب ب) وإذ يؤكِّد أهمية تصدي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة للطوارئ النووية والإشعاعية في الوقت المناسب وبطريقة فعّالة وشفافة،

(ج ج) وإذ يسلِّم بأهمية وضع ترتيبات بصورة جيدة للاتصال وإعلام الجمهور بانتظام كمنهج هام للتخطيط والتأهب والتصدي بفعالية للحوادث النووية والطوارئ الإشعاعية،

(د د) وإذ يعترف بدور الأمانة في التصدي للحوادث أو الطوارئ النووية أو الإشعاعية، وإذ يدرك الحاجة إلى ضمان دقة توقيت عمليات جمع وتدقيق وتقييم وتوَقُّع وتعميم المعلومات على الدول الأعضاء والجمهور من قِبَل الأمانة، بالتعاون مع الدولة المبلِّغة، عن أي حادثة أو حالة طوارئ، وإذ يسعى كذلك إلى تحقيق الفعالية في تيسير وتنسيق المساعدة من جانب الأمانة، بناء على الطلب،

(ه هـ) وإذ يؤكِّد أهمية بناء القدرات، والذي ينبغي الاضطلاع به بمراعاة جملة أمور منها الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة، من أجل إرساء مستوى ملائم من البنية الأساسية والمحافظة عليه على النحو اللازم للأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات والتأهب للطوارئ،

(و و) وإذ يذكّر بمبادئ الأمان الأساسية الصادرة عن الوكالة، والتي يجب بموجبها التصرُّف في النفايات المشعة بشكل يمكن معه تجنُّب فرض عبء غير ضروري على الأجيال المقبلة، وإذ يؤكِّد أهمية وضع برامج أو نُهج وطنية طويلة الأجل فيما يخصّ التصرُّف المأمون في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، بما في ذلك ما يخصّ التخلص من النفايات وخبزها، حسب الاقتضاء، على أن تتضمَّن نواتج قابلة للتحقيق ومناسبة للتوقيت،

(ز ز) وإذ يؤكِّد من جديد أهمية تخطيط وتنفيذ التصرُّف المأمون الطويل الأجل في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، إلى جانب ضمان أن تكون ممارسات التصرُّف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة ذات طابع عملي، وأن توفر الحماية الكافية للأفراد والمجتمع والبيئة من الأخطار الإشعاعية؛

(ح ح) وإذ يسلِّم بأهمية إجراء الدول الأعضاء للتقييمات الذاتية طواعيةً واستخدامها لخدمات استعراض النظراء التي تقدِّمها الوكالة باعتبارها أدوات فعّالة لمواصلة جهود تقييم أمانها النووي والحفاظ على الممارسات الفعّالة والاضطلاع بالمزيد من التحسين في هذا المجال،

(ط ط) وإذ يدرك أن المنظمات الإقليمية للسلطات الرقابية إنما تعزز الجهود الإقليمية الرامية لتحسين الأمان من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وإذ يسلم أيضاً باستعراضات النظراء الشفافة المتبادلة فيما بين أعضاء المحفل الأيبيري الأمريكي للوكالات الرقابية الإشعاعية والنووية، وفريق الرقابيين الأوروبيين للأمان النووي، ورابطة الرقابيين النوويين الأوروبيين الغربيين، لعمليات إعادة التقييم المهدفة لمحطات القوى النووية الخاصة بها في ضوء حادث فوكوشيما دايبيتشي النووي، وإذ يدرك كذلك أن تلك الأنشطة يمكن أن تهتم المنظمات والسلطات الرقابية الأخرى،

(ي ي) وإذ يشدد على أن الاستخدامات الطبية للإشعاعات المؤينة تشكل أكبر مصدر بفارق كبير للتعرض الناتج من النشاط البشري، وإذ يؤكد الحاجة إلى تعزيز الجهود على الصعيد الوطني من أجل تبرير حالات التعرض الطبي وتحقيق المستوى الأمثل لوقاية المرضى والعاملين في المجال الصحي من الإشعاعات،

(ك ك) وإذ يسلم بالحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالة والمنظمات ذات الصلة على المستوى الحكومي الدولي والوطني والإقليمي والدولي بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأمان النووي،

(ل ل) وإذ يؤكد على أهمية إرساء آليات وترتيبات وطنية وثنائية وإقليمية ودولية للتأهب والتصدي للطوارئ وتنفيذ هذه التدابير والتمرن عليها بانتظام وتحسينها باستمرار، والمساهمة في مواءمة الإجراءات الوقائية الوطنية،

(م م) وإذ يؤكد على الحاجة إلى الاستعداد لإزالة التلوث أو الاستصلاح بعد وقوع حادثة نووية أو إشعاعية أو حادث أو طارئ نووي أو إشعاعي، وهو الأمر الذي قد يشمل التخطيط للتصرف المأمون في كميات كبيرة من النفايات أو أشكال النفايات غير المعتادة،

(ن ن) وإذ يشير إلى أهمية برامج الإخراج من الخدمة وأنشطة التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة لدى بلوغ المرافق نهاية عمرها التشغيلي،

(س س) وإذ يذكر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/75/91 الصادر في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 والمتعلق بآثار الإشعاع الذري، وبمقرر مجلس المحافظين الصادر في آذار/مارس 1960 بشأن تدابير الصحة والأمان (الوثيقة INF/CIRC/18)،

(ع ع) وإذ يأخذ علماً بالإرشادات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن مراقبة النويدات المشعة الموجودة في مياه الشرب، والأعمال الجارية التي تضطلع بها لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية بشأن النويدات المشعة الموجودة في الأغذية ومياه الشرب في غير حالات الطوارئ، وإذ يدرك أنه صدرت مؤخراً وثيقة مناقشة بعنوان "النشاط الإشعاعي في السلع المطروحة للاستهلاك أو الاستخدام العام"،

(ف ف) وإذ يذكر باتفاقية باريس للمسؤولية المدنية في مجال الطاقة النووية، واتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، واتفاقية بروكسل التكميلية لاتفاقية باريس، والبروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس، وبروتوكولات تعديل اتفاقيات

بروكسل وباريس وفيينا، واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية، وإذ يلاحظ أن هذه الصكوك يمكن أن توفر الأساس لإرساء نظام عالمي للمسؤولية النووية يستند إلى مبادئ قانون المسؤولية النووية،

(ص ص) وإذ يشدد على أهمية وجود آليات فعالة ومتناسكة للمسؤولية النووية على الصعيدين الوطني والعالمي لكفالة تقديم تعويضات آنية ومناسبة وغير تمييزية عن الأضرار التي تلحق، في جملة أمور، بالناس والممتلكات والبيئة، بما في ذلك الخسائر الاقتصادية الفعلية الراجعة إلى وقوع حادث نووي أو حادثة نووية، وإذ يسلّم بأن مبادئ المسؤولية النووية، بما فيها المسؤولية الصارمة، ينبغي أن تطبق حسب الاقتضاء في حال وقوع حادث نووي أو حادثة نووية، بما في ذلك أثناء نقل المواد المشعة، وإذ يلاحظ أن مبادئ المسؤولية النووية يمكن أن تستفيد من أوجه التقدم المتضمنة في صكوك عامي 1997 و2004 بشأن توسيع تعريف الأضرار النووية، وتوسيع الولاية القضائية على الحوادث النووية، وزيادة التعويض، ومن التوصيات التي قدمها فريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية من أجل توفير حماية أفضل لضحايا الأضرار النووية،

(ق ق) وإذ يسلّم بأهمية التنسيق بين الوكالة ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عند الاقتضاء، فيما يتعلق بالاتفاقيات المبرمة تحت رعايتهما فيما يتعلق بالمسؤولية النووية المدنية،

#### -1

#### عام

1- يحثّ الوكالة على أن تواصل تعزيز جهودها الرامية إلى صون وتحسين الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات، والتأهب والتصدي للطوارئ؛

2- ويشجّع الدول الأعضاء على إرساء وصون وتحسين بنيتها الأساسية الخاصة بالأمان النووي والإشعاعي، والقدرات العلمية والتقنية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال التعاون النووي الدولي؛ ويطلب من الأمانة أن تقدّم المساعدة في هذا الصدد، كما يشجّع الدول الأعضاء التي هي في وضع يمكّنها من ذلك على القيام بالأمر نفسه، عند الطلب وبمراعاة التنسيق والكفاءة والاستدامة؛

3- ويطلب من الأمانة أن تزوّد الدول الأعضاء التي تشرع في إنشاء مفاعلات بحوث أو في الأخذ بالتكنولوجيا الإشعاعية أو التي تستهلّ برنامجاً للقوى النووية، بناءً على طلبها وفي الوقت المناسب وبمراعاة الكفاءة، بإرشادات حول كيفية الاستفادة من الخدمات التي تقدّمها الوكالة في مجال الأمان لدعم إرساء بنيتها الأساسية اللازمة للأمان النووي؛

4- ويقرّ بالإجراءات المتخذة من جانب الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة، واتفاقية التبليغ المبكر، واتفاقية تقديم المساعدة في إطار التصدي للحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايبنتشي للقوى النووية؛ ويذكر بخطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي، وبتقرير الوكالة عن حادث محطة فوكوشيما دايبنتشي للقوى النووية، وإعلان فيينا بشأن الأمان النووي حول مبادئ تنفيذ هدف اتفاقية الأمان النووي الرامي إلى منع الحوادث والتخفيف من العواقب الإشعاعية، والخبرات المكتسبة من تنفيذها من جانب الدول الأعضاء؛ ويرجو من الوكالة أن تواصل الاستناد إليها والاستفادة

منها في صقل استراتيجيتها وبرنامج عملها بشأن الأمان النووي، بما في ذلك الأولويات والمعالم البارزة والجدول الزمني ومؤشرات الأداء؛ ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تقديم التقارير الدورية في هذا الصدد في الفترة الممتدة حتى اجتماع مجلس المحافظين في آذار/مارس والمؤتمر العام؛

5- ويشجّع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز ثقافة الأمان على جميع المستويات في أنشطتها في المجال النووي والإشعاعي، ويرجو من الأمانة أن تدعم الدول الأعضاء، بناء على الطلب، في الترويج لثقافة الأمان وتقييمها وتحسينها في جميع المنظمات ذات الصلة، بما في ذلك إشراف الهيئة الرقابية على ثقافة الأمان، وبشأن الممارسات الرامية إلى تعزيز واستدامة ثقافة الأمان لدى الهيئة الرقابية نفسها؛

6- ويطلب من الأمانة، مع الإقرار بالفرق بين الأمان النووي والأمن النووي، أن تستمر، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، في تيسير عملية التنسيق لمعالجة جوانب الترابط بينهما في الوقت المناسب، ويشجّع الوكالة على إعداد منشورات متعلقة بالأمان والأمن وتعزيز ثقافة الأمان بناءً على ذلك؛

7- ويشجّع الأمانة على تنسيق أنشطتها البرنامجية في مجال الأمان مع أنشطة الوكالة الأخرى ذات الصلة، وضمن الاتساق فيما بين الجوانب المتصلة بالأمان في منشورات الوكالة ذات الصلة؛

8- ويشجّع الدول الأعضاء على الانضمام إلى محافل وشبكات الأمان الإقليمية ذات الصلة، وعلى المشاركة والعمل بالتعاون مع الأعضاء الآخرين من أجل جني كامل فوائد العضوية؛ ويرجو من الأمانة مواصلة مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء مثل هذه المحافل والشبكات والحفاظ عليها وسير أعمالها؛

9- ويطلب من الأمانة أن تعزّز تعاونها في المجالات ذات الاهتمام المشترك مع المنظمات الرقابية الإقليمية أو أفرقة الخبراء الاستشارية، من أمثال المحفل الأيبيري الأمريكي للوكالات الرقابية الإشعاعية والنوية وفريق الرقابيين الأوروبيين للأمان النووي، ويطلب كذلك من الأمانة أن تروّج النشر الواسع النطاق للوثائق التقنية ونتائج المشاريع التي تضعها تلك المنظمات، بما في ذلك نتائج الجلسات العامة اللتين عقدهما المحفل الأيبيري الأمريكي للوكالات الرقابية الإشعاعية والنوية في عامي 2020 و2021 والمؤتمر الأوروبي الخامس بشأن الأمان النووي الذي عقد تحت رعاية فريق الرقابيين الأوروبيين للأمان النووي في عام 2019؛

10- ويشجّع الدول الأعضاء على مواصلة تبادل الخبرات والاستنباطات والدروس المستفادة ذات الصلة بالأمان بين الرقابيين ومنظمات الدعم التقني والعلمي والمشغلين والصناعة، حسب الاقتضاء، بمساعدة من الأمانة للنهوض بهذا التبادل، وعلى الاستفادة، حسب الاقتضاء، من التفاعل الذي يجري داخل منظمات ومنتديات دولية مثل وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والرابطة العالمية للمشغلين النوويين؛

11- ويشجّع الدول الأعضاء على مواصلة التواصل بفعالية مع الأطراف المهمة، بما يشمل عامة الجمهور في تلك الدول، بشأن العمليات الرقابية وجوانب الأمان، بما فيها الآثار الصحية، والجوانب البيئية للمرافق والأنشطة، على أساس البيانات العلمية المتاحة، ويشجّع الدول الأعضاء على اتخاذ ترتيبات للتشاور مع جماهيرها حسب الاقتضاء؛

12- ويشجّع الأمانة والدول الأعضاء على مواصلة الاستفادة الفعالة من موارد التعاون التقني للوكالة لزيادة تعزيز الأمان؛

13- ويشجّع الدول الأعضاء على ممارسة الإدارة الفعّالة لسلاسل الإمدادات ومضاعفة جهودها في الكشف عن المفردات غير المطابقة للمواصفات أو المزوّرة أو المغشوشة أو المشتبه فيها الواردة من الموردين والحيلولة دون تركيبها في المرافق؛

-2

**الاتفاقيات والأطر الرقابية والصكوك الداعمة غير الملزمة قانوناً في مجال الأمان**

14- يحث جميع الدول الأعضاء التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية الأمان النووي، ولا سيما الدول التي تخطط لإنشاء محطات للقوى النووية أو تقوم بتشبيدها أو إدخالها في الخدمة أو تشغيلها، أو تفكّر في الشروع في برنامج للقوى النووية، على القيام بذلك؛

15- ويحث جميع الدول الأعضاء التي لم تصبح بعد أطرافاً متعاقدة في الاتفاقية المشتركة، لاسيما الدول التي تتصرّف في نفايات مشعّة أو وقود مستهلك، على القيام بذلك؛

16- ويشجّد على أهمية أن تفي الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بالالتزامات المنبثقة من هاتين الاتفاقيتين وأن تجسدها في الإجراءات التي تتخذها لتعزيز الأمان النووي، ولا سيما عند إعداد التقارير الوطنية، وأن تشارك مشاركة فعّالة في استعراضات النظراء الخاصة بالاجتماعات الاستعراضية لاتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة؛

17- ويطلب من الأمانة أن تقدّم كامل دعمها للاجتماعات الاستعراضية لاتفاقية الأمان النووي وللاتفاقية المشتركة، وأن تنظر في تناول نتائج هذه الاجتماعات في أنشطة الوكالة، حسب الاقتضاء وبالتشاور مع الدول الأعضاء؛

18- ويحث الدول الأعضاء التي لم تصبح بعد أطرافاً متعاقدة في اتفاقية التبليغ المبكّر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة، على القيام بذلك، ويشجّد على أهمية أن تفي الأطراف المتعاقدة بالالتزامات المنبثقة من الاتفاقيتين، وأن تشارك مشاركة فعّالة في الاجتماعات الدورية لممثلي السلطات المختصة؛

19- ويطلب من الأمانة أن تواصل، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية والدول الأعضاء، أنشطتها الرامية إلى ترويج أهمية الاتفاقيات المبرمة تحت رعاية الوكالة، وأن تساعد الدول الأعضاء، عند الطلب، على الانضمام والمشاركة والتنفيذ إلى جانب تعزيز الإجراءات التقنية والإدارية ذات الصلة لديها؛

20- ويشجّع جميع الدول الأعضاء على عقد التزامات سياسية إزاء الصكوك غير الملزمة قانوناً المتمثلة في مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، وإرشاداتها التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها، وإرشاداتها التكميلية بشأن التصرف في المصادر المشعة المهملة، وتنفيذ تلك الصكوك، حسب الاقتضاء، بغير الحفاظ على فعالية أمان المصادر المشعة وأمنها طوال دورة حياتها، ويطلب من الأمانة أن تواصل دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد؛

21- ويشجّع الدول الأعضاء على تطبيق الإرشادات الواردة في مدونة قواعد السلوك بشأن أمان مفاعلات البحوث في جميع مراحل دورة حياة هذه المفاعلات، بما في ذلك التخطيط، ويشجّع الدول

الأعضاء على أن تتبادل بحرية ما لديها من المعلومات والخبرات الرقابية والتشغيلية المتعلقة بمفاعلات البحوث؛

22- ويطلب من الأمانة أن تواصل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في تطبيق الإرشادات الواردة في مدونة قواعد السلوك بشأن أمان مفاعلات البحوث؛

23- ويحثّ الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بإنشاء وإدامة هيئة رقابية ذات استقلال فعلي فيما تتخذه من قرارات رقابية، وذات اختصاص، ولديها السلطة القانونية والموارد البشرية والمالية والتقنية الملزمة والمنظمة بالصورة اللازمة للوفاء بمسؤولياتها، على أن تفعل ذلك؛ ويشجع الدول الأعضاء التي لم تتخذ الخطوات الملزمة لضمان الفصل الفعلي بين الوظائف التي تؤديها الهيئة الرقابية والوظائف التي تؤديها أي هيئة أو منظمة أخرى معنية بترويج أو استخدام الطاقة النووية على القيام بذلك؛

24- ويحثّ الدول الأعضاء على تعزيز الفعالية الرقابية في مجالات الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات والتأهب والتصدي للطوارئ، وعلى مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الهيئات الرقابية داخل الدولة العضو، حسب الاقتضاء، وفيما بين الدول الأعضاء؛

25- ويطلب من الأمانة أن تواصل، بالتعاون مع الدول الأعضاء، تحديد الإجراءات اللازمة لتحسين الفعالية الرقابية، وأن تقدّم تقارير منتظمة عن التقدم المحرّز في الإجراءات المتخذة؛

26- ويشجّع الهيئات الرقابية التابعة للدول الأعضاء على النظر في وضع تعقيبات منهجية على خبرتها الرقابية، ويطلب من الأمانة أن تقدّم مزيداً من الدعم للدول الأعضاء في الاضطلاع بهذا النشاط؛

27- ويشجّع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز برامجها الوطنية للتفتيش الرقابي، في سبيل منها تطبيق نهج متدرج قائم على معرفة المخاطر وعلى الأداء، عند الاقتضاء؛

28- ويشجّع الدول الأعضاء على النظر في إنشاء منظمات تقدّم الدعم التقني والعلمي للمهام الرقابية، حسب الاقتضاء، ويطلب من الأمانة أن تشجّع التعاون بين الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال محفل منظمات الدعم التقني والعلمي والشبكات الإقليمية لمنظمات الدعم التقني والعلمي، وأن تقدّم المساعدة، عند طلبها، في هذا الصدد؛

29- ويحثّ الدول الأعضاء على إرساء أو تعهد عمليات منهجية وصلبة لصنع القرارات الرقابية وتراعي المعارف العلمية والدراية الفنية، بما في ذلك عند الاقتضاء المعارف الصادرة عن منظمات الدعم التقني والمؤسسات الأخرى ذات الصلة؛

30- ويشجّع رئيس الفريق الدولي للأمان النووي على تحسين إجراء الاتصالات مع الدول الأعضاء بانتظام بشأن النتائج والتوصيات الرئيسية التي يقدّمها هذا الفريق إلى المدير العام؛

31- ويشجّع الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب لدراسة إمكانية الانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة بالمسؤولية النووية، حسب الاقتضاء، وأن تعمل صوب إنشاء نظام عالمي للمسؤولية النووية؛

32- ويطلب من الأمانة أن تعمل، بالتنسيق مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عند الاقتضاء، على تقديم المساعدة للدول الأعضاء، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى الانضمام إلى أي صكوك دولية بشأن المسؤولية النووية مبرمة تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مع مراعاة التوصيات الصادرة عن فريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية استجابةً لخطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي؛

33- ويقرُّ بالعمل القيّم الذي يضطلع به فريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية، ويحيطُ علماً بما قدّمه هذا الفريق من التوصيات وأفضل الممارسات بشأن إنشاء نظام عالمي للمسؤولية النووية، بما في ذلك من خلال تحديد إجراءات لمعالجة الثغرات في نظم المسؤولية النووية القائمة وتعزيز تلك النظم، ويشجّع استمرار وجود فريق الخبراء، وخصوصاً لما يقدمه من دعم لأنشطة التواصل الخارجي التي تضطلع بها الوكالة من أجل تيسير التوصل إلى إنشاء نظام عالمي للمسؤولية النووية، ويطلب من الفريق أن يبلغ الدول الأعضاء، عن طريق الأمانة، بصورة منتظمة وشفافة عن عمل الفريق والتوصيات التي يقدمها إلى المدير العام؛

### -3

#### معايير الأمان الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية

34- ويشجّع الدول الأعضاء على تنفيذ التدابير على كلِّ من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لضمان الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات، بالإضافة إلى التأهب والتصدي للطوارئ، مع مراعاة معايير الأمان الصادرة عن الوكالة؛

35- ويشجّع الدول الأعضاء على استخدام معايير الأمان الصادرة عن الوكالة في برامجها الرقابية الوطنية، عند الاقتضاء، واستعراض التشريعات واللوائح والإرشادات الوطنية بصورة دورية مع الأخذ في الحسبان أحدث تنقيحات أجريت على معايير الأمان الصادرة عن الوكالة، وتقديم التقارير عن التقدّم المحرّز في المحافل الدولية المختصة؛

36- ويطلب من الأمانة مواصلة دعمها لأعمال لجنة معايير الأمان واللجان المعنية بمعايير الأمان؛

37- ويحثُّ الأمانة على معالجة حالات التأخير في عملية النشر، ولا سيما فيما يتعلّق بتحرير المسوّدات، وعلى تحسين الاتّساق في ترجمة معايير الأمان إلى جميع لغات الوكالة الرسمية، ويحثُّ كذلك الأمانة على التصدي لنقص الموارد المتاحة لخدمات التحرير في إدارة الشؤون الإدارية، حسبما جاء في التوصية 23 الواردة في الوثيقة GOV/2019/6، حتى يتسنى نشر معايير الأمان التي تعتمدها لجنة معايير الأمان في الوقت المناسب؛

38- ويطلب من الأمانة بذل جهود إضافية لتمكين ممثلي جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأعضاء التي تفكّر في الأخذ بالقوى النووية أو التكنولوجيا الإشعاعية، من المشاركة في أعمال لجنة معايير الأمان واللجان المعنية بمعايير الأمان؛

39- ويطلب من الوكالة أن تقوم باستمرار باستعراض وتعزيز وإصدار وتنفيذ معايير الأمان الصادرة عن الوكالة على أوسع نطاق ممكن وبأكبر فعالية ممكنة، وأن تعرّز برامج التعليم والتدريب التي تهدف إلى إذكاء الوعي بمعايير الأمان الصادرة عن الوكالة؛

40- ويشجّع الوكالة على مواكبة آخر نتائج البحوث ذات الصلة الداعمة للخبرات في مجال الأمان النووي وكذلك مواكبة الابتكارات العلمية والتكنولوجية، وتعزيز قدراتها التقنية وفقاً لذلك، وتعزيز معايير أمان الوكالة عند الاقتضاء؛

41- ويطلب من الأمانة أن تواصل تعاونها الوثيق، حسب الاقتضاء، مع لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري ومع اللجنة الدولية للوقاية من الإشعاعات، وسائر المنظمات ذات الصلة في وضع معايير الأمان الصادرة عن الوكالة؛

#### -4

#### التقييمات الذاتية وخدمات استعراض النظراء والخدمات الاستشارية التي تقدمها الوكالة

42- يشجّع الدول الأعضاء على التأكد من إجراء تقييمات ذاتية منتظمة لتدابيرها المحلية في مجال الأمان النووي والإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات، وكذلك في مجال التأهب والتصدي للطوارئ، مع مراعاة أدوات التقييم الذاتي التي وضعتها الوكالة، وعلى أن تتطوّر بآتاحة نتائج هذه التقييمات للعلن؛

43- ويشجّع كذلك الدول الأعضاء، بما فيها تلك التي تفكّر في الأخذ بالقوى النووية، على أن تقوم، على أساس طوعي، باستخدام الخدمات الاستشارية على نحو منتظم، وباستضافة بعثات استعراض النظراء وبعثات المتابعة المرتبطة بها التي تجريها الوكالة، في المراحل الملانمة من برنامج القوى النووية، وبآتاحة الاستنباطات في هذا الشأن للعلن وتنفيذ الإجراءات الموصى بها، في الوقت المناسب؛

44- ويشجّع الدول الأعضاء التي تكون في وضع يمكّنها من القيام بذلك على مواصلة إتاحة الخبرات اللازمة للأمانة لتنفيذ استعراضات النظراء التي تجريها الوكالة للأمان وإتاحة الخدمات الاستشارية التي تقدّمها الوكالة في مجال الأمان؛

45- ويطلب من الأمانة أن تواصل اتخاذ ترتيبات للتفاعل المنتظم بين لجنة خدمات استعراض النظراء والخدمات الاستشارية والدول الأعضاء، والترويج لذلك التفاعل، وأن تواصل، بالتشاور الوثيق وبالتنسيق مع الدول الأعضاء، تقييم وتعزيز الهيكل الشامل للخدمات المقدّمة ضمن نطاق اختصاص اللجنة وتقييم وتعزيز فعالية تلك الخدمات وكفاءتها، وأن تبلغ مجلس المحافظين بشأن نواتج هذه الجهود المشتركة؛

46- ويطلب من الأمانة أن تواصل تحسين الفعالية والكفاءة في بعثات استعراض النظراء الموفدة في إطار خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة، وخدمة الاستعراضات المتكاملة المتعلقة بالتصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك والإخراج من الخدمة والاستصلاح (خدمة "أرتميس")، بما في ذلك البعثات المشتركة بين الخدمتين والتي تُوفد إلى الدولة العضو بناءً على طلبها، وذلك بالاستعانة بالدروس المستفادة من التجارب السابقة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، ويشجّع الدول الأعضاء على طلب هذه الخدمات حسب الاقتضاء؛

47- ويطلب من الأمانة مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية لضمان التنسيق بين خدمة استعراض إجراءات التأهب للطوارئ التابعة للوكالة والتقييمات الخارجية المشتركة التي تجريها منظمة الصحة العالمية فيما يخصّ اللوائح الصحية الدولية في مجال الطوارئ الإشعاعية؛

-5

### أمان المنشآت النووية

48- يشجّع جميع الدول الأعضاء على المساهمة في تحقيق أهداف اتفاقية الأمان النووي، بما في ذلك الأهداف المنصوص عليها في إعلان فيينا بشأن الأمان النووي حول مبادئ تنفيذ هدف اتفاقية الأمان النووي الرامي إلى منع الحوادث والتخفيف من العواقب الإشعاعية، وذلك من خلال جملة أمور منها تنفيذ الأحكام ذات الصلة من هذا القرار، ويدعو جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي إلى أن تُعالج في الوقت المناسب التحديات والاقتراحات المنبثقة عن عملية استعراض تنفيذها للاتفاقية؛

49- ويجدد الطلب إلى الأمانة أن تقوم، بالتشاور مع جميع الدول الأعضاء وباستخدام قضايا الأمان التي سُلِّط عليها الضوء في التقرير الموجز للاجتماع الاستعراضي السابع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، بتحديد القضايا ذات الأهمية الخاصة للمفاعلات النووية المدنية التي لا يشملها نطاق هذه الاتفاقية؛

50- ويدعو جميع الدول الأعضاء التي لديها منشآت نووية ولم تضع بعدُ برامج فعالة للتقييمات المستمدة من الخبرات التشغيلية إلى أن تفعل ذلك، بما يشمل تحديد الأحداث الممّهدة للحوادث المتعلقة بالأمان، وأن تتقاسم بحريّة خبراتها وتقييماتها ودروسها المستفادة، بما في ذلك من خلال تقديم تقارير عن الحوادث، بما في ذلك من خلال نُظم الوكالة للتبليغ القائمة على الشبكة العالمية فيما يتعلق بالخبرات التشغيلية؛

51- ويطلب من الأمانة أن تواصل جهودها في دعم التشغيل المأمون الطويل الأجل للمنشآت النووية، ويشجّع الدول الأعضاء على الاستفادة من خدمات استعراض النظراء التي تجريها الوكالة للأمان بشأن التشغيل المأمون الطويل الأجل لمحطات القوى النووية ومفاعلات البحوث؛

52- ويشجّع الدول الأعضاء على معالجة إدارة التقادم، بما في ذلك التقادم المادي والقَدَم، طوال عمر المنشآت النووية، وعلى تبادل الدروس المستفادة من الخبرات الدولية المتاحة، حسب الاقتضاء، ويطلب كذلك إلى الأمانة أن تدعم الدول الأعضاء في هذا الصدد؛

53- ويدعو من جديد الدول الأعضاء إلى أن تكفل إجراء تقييمات شاملة ومنهجية للأمان دورياً وبانتظام للمنشآت القائمة، طوال عمرها التشغيلي، من أجل تحديد تحسينات الأمان الموجهة صوب تحقيق هدف منع وقوع الحوادث ذات العواقب الإشعاعية والتخفيف من هذه العواقب في حال وقوعها، وأن تنفّذ في الوقت المناسب تحسينات عملية أو قابلة للتحقيق بقدر معقول للأمان، ويطلب من الأمانة أن تواصل تيسير تبادل المعلومات بشأن الخبرات والدروس المستفادة في هذا الصدد؛

54- ويشجّع الدول الأعضاء التي لم تُجر بعدُ تقييمات الأمان على القيام بذلك، بما في ذلك في المواقع متعدّدة الوحدات، لتقييم متانة محطات القوى النووية والمنشآت الأخرى في مواجهة الأحداث الشديدة المتعددة، ويشجّع الأمانة على مواصلة دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد من خلال النظر في

تحديث الإرشادات التقنية الخاصة بتقييم المواقع والتصميم لحماية المنشآت النووية من الأخطار الخارجية، بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

55- ويشجّع الوكالة على مواصلة، حسب الاقتضاء، الأنشطة المتعلقة بأمان المواقع المتعددة الوحدات، بطريقة تيسر قيام الدول الأعضاء باستحداث تكنولوجيات جديدة وتطبيقها؛

56- ويشجّع كذلك الدول الأعضاء على تبادل المعلومات الرقابية وتقاسم الخبرات فيما يتعلق بمحطات القوى النووية الجديدة والمفاعلات المتقدمة، بما في ذلك المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية ومفاعلات الجيل الرابع، مع مراعاة ضرورة تصميم محطات القوى النووية الجديدة وتحديد مواقعها وتشبيدها بما يتوافق مع هدف منع وقوع الحوادث أثناء إدخال تلك المحطات في الخدمة وتشغيلها والتخفيف، في حال وقوع حادث، من حدة الانبعاثات الممكنة للنويدات المشعة التي تسبب تلوثاً طويل الأمد خارج الموقع، وتجنّب الانبعاثات المشعة المبكرة أو الانبعاثات المشعة التي تكون كبيرة بما يكفي لأن تستدعي اتخاذ تدابير وإجراءات وقائية طويلة الأمد؛

57- ويشجّع الأمانة على اتخاذ ترتيبات لتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بإجراء تقييم أمان نظام الأجهزة الرقمية والتحكّم الرقمي؛

58- ويشجّع الوكالة على تيسير تبادل نتائج البحث والتطوير في مجال استراتيجيات التصدي للحوادث العنيفة في محطات القوى النووية؛

59- ويشجّع الدول الأعضاء على تقاسم المعلومات بشأن برامج البحوث اللازمة لضمان توافر وديمومة الخبرات العلمية لدعم الأمان النووي؛

60- ويشجّع الدول الأعضاء على أن تقوم حسب الاقتضاء بوضع وتنفيذ مبادئ توجيهية بشأن التصدي للحوادث العنيفة، مع الأخذ في الحسبان، من جملة أمور، الدروس المستفادة من حادث محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية، ويطلب من الأمانة أن تدعم جهود الدول الأعضاء من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية؛

61- ويطلب من الأمانة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، مواصلة دعم نظام التبليغ عن الحوادث المتعلقة بالوقود وتحليلها (FINAS)، والنظام الدولي للتبليغ عن الخبرات التشغيلية (IRS)، ونظام التبليغ عن الحوادث المتعلقة بمفاعلات البحوث (IRSRR)، ويدعو الدول الأعضاء إلى الاستفادة من المشاركة في هذه النظم؛

62- ويطلب من الأمانة أن تواصل النظر في جوانب الأمان والأمن فيما يتعلق بمحطات القوى النووية المحمولة والمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم والنمطية طوال دورة حياتها، بما في ذلك من خلال المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية (مشروع إنبرو) ومحلل الرقابيين المعنيين بالمفاعلات النمطية الصغيرة، والاستفادة من المعارف والخبرة لدى المنظمات الدولية الأخرى؛ ويجدد الطلب من الأمانة أن تواصل تنظيم الاجتماعات والأنشطة بشأن محطات القوى النووية المحمولة والمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم والنمطية، بغية استخدام الاستنباطات التي تتمخض عنها في دراسة شتى أوجه الأمان في هذه المحطات، في إطار المتطلبات المشتركة والصكوك

القانونية القائمة، بما في ذلك نقلها، وكذلك تحديد التحديات الرقابية المتعلقة بدورات حياتها وفهم تلك التحديات والتصدي لها؛

-6

### الأمان الإشعاعي وحماية البيئة

63- يشجع الدول الأعضاء على مواصلة برامجها الوطنية الخاصة بالوقاية من الإشعاعات مع معايير الأمان الأساسية الدولية المنقحة (العدد 3 GSR Part)، ويطلب من الأمانة أن تدعم تنفيذها الفعال، فيما يتعلق بالتعرض المهني وتعرض الجمهور والتعرض الطبي، وكذلك وقاية البيئة، ويطلب كذلك إلى الأمانة أن تواصل تنظيم حلقات عمل وطنية عن تنفيذ ما يرد في العدد 3 GSR Part، بناء على الطلب؛

64- ويدعو الدول الأعضاء التي تشغل محطات قوى نووية وتلك التي تفكر في الأخذ بالقوى النووية، إلى تشجيع مرافقها وسلطاتها على أن تصبح أعضاء في برنامج نظام المعلومات المشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والخاص بالتعرض المهني، ويطلب من الأمانة أن تقدم المساعدة في هذا الصدد وأن تواصل دعم البرنامج المذكور؛

65- ويطلب من الأمانة أن تروج لبرنامج نظام المعلومات الخاص بالتعرض المهني في مجالات الطب والصناعة والبحوث (ISEMIR) بما يعزز سلامة العاملين الذين هم عرضة لخطر التعرض لإشعاعات مؤينة في مجالي الطب والصناعة ويوصي بأن تقدم الدول الأعضاء إلى البرنامج المذكور بيانات عن التعرض المهني؛

66- ويطلب من الأمانة أن تقدم توصياتها وأن تساعد الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تعزيز الأمان الإشعاعي للعاملين بالاستعانة بتقنيات قياس جرعات تتسم بالكفاءة والفعالية؛

67- ويطلب من الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تعزيز قدراتها على التقييم الواقعي للآثار الإشعاعية الناتجة عن المواد المحتوية على مستويات معززة من المواد المشعة الموجودة في البيئة الطبيعية؛

68- ويحث الدول الأعضاء التي تتلقى مساعدة من الوكالة على تحديث المعلومات الواردة في نظام إدارة معلومات الأمان الإشعاعي لكي يتسنى للأمانة أن تحدد المساعدة التقنية اللازمة لتعزيز البنية الأساسية للأمان الإشعاعي؛

69- ويطلب من الوكالة أن تواصل، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى، تنفيذ نداء بون من أجل العمل، كما تم استعراضه خلال مؤتمر المتابعة الذي عقده الوكالة في فيينا في عام 2017، لتعزيز وقاية المرضى والمهنيين في المجال الصحي من الإشعاعات، وتحسين أمان الإجراءات الإشعاعية؛

70- ويطلب من الأمانة أن تروج لمشاريع التعاون التقني الإقليمية الخاصة بالتعرض الطبي، ويشجع الدول الأعضاء على استخدام نُظم التبليغ عن الأمان ونُظم التعلم التي وضعتها الوكالة فيما يتعلق بالإجراءات الإشعاعية وبالعلاج الإشعاعي؛

- 71- ويطلب من الأمانة أن تروج لتنفيذ الإرشادات المقبلة للوقاية من الإشعاعات الخاصة بالتحكم الرقابي في استخدام تقنيات تصوير جسم الإنسان للأغراض غير الطبية؛
- 72- ويشجّع الدول الأعضاء على تقييم مدى تعرّض الجمهور للرادون في المنازل والمدارس والمباني الأخرى وأن تتخذ، حيثما اقتضى الأمر، الإجراءات الملائمة للحدّ من هذا التعرّض، ويطلب من الأمانة، بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية المعنية الأخرى، أن تساعد الدول الأعضاء في هذا الصدد؛
- 73- ويحثّ الأمانة، كجزء من العمل المتواصل للجنة المعنية بالملوثات في الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي، على مواصلة التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء المهتمة في إعداد ورقة مناقشة بشأن النويدات المشعّة في الأعلاف والأغذية، بما في ذلك مياه الشرب، بهدف وضع مبادئ لإرشادات منسّقة من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز فهم وجود النويدات المشعّة في الغذاء ومياه الشرب في الحالات غير الطارئة؛
- 74- ويطلب من الأمانة أن تواصل العمل لصوغ وثيقة تقنية بُغية تحديد قِيَم تركيز نشاط النويدات المشعّة للسلع غير الغذائية الملوّثة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية؛
- 75- ويطلب من الأمانة أن تستكشف إمكانية إعداد ورقة مناقشة عن النويدات المشعّة في جميع السلع الاستهلاكية بُغية وضع مبادئ لإرشادات منسّقة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، من شأنها أن تثمر عن تعزيز فهم وجود النويدات المشعّة في السلع الاستهلاكية المختلفة في الحالات غير الطارئة؛
- 76- ويطلب من الأمانة أن تواصل تحديث "قائمة جرد المواد المشعّة الناجمة عن أنشطة الإغراق القديمة والحوادث والخسائر التي تقع في البحر (لأغراض اتفاقية لندن لعام 1972 وبروتوكول عام 1996)" حسب الاقتضاء؛

## -7

## أمان النقل

- 77- يحثّ الدول الأعضاء التي ليست لديها وثائق رقابية وطنية تُنظّم النقل المأمون للمواد المشعّة على الإسراع في اعتماد هذه الوثائق وتنفيذها، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى ضمان أن تكون مثل هذه الوثائق الرقابية متوافقة مع الطبعة المنطبقة من "لائحة النقل المأمون للمواد المشعّة" (العدد 6-SSR من سلسلة معايير الأمان)؛
- 78- ويشجّد على أهمية امتلاك آليات فعالة لتحديد المسؤولية ضماناً لسرعة التعويض عن الأضرار المتكبّدة خلال نقل المواد المشعّة، بما في ذلك النقل البحري، وفي هذا السياق يلاحظ تطبيق مبادئ المسؤولية النووية، بما في ذلك المسؤولية الصارمة؛
- 79- ويشجّع الجهود المبذولة لتجنّب ومعالجة المشاكل المتصلة بحالات رفض وتأخير شحن المواد المشعّة، لا سيما الشحن الجوي، ويدعو الدول الأعضاء إلى أن تسهّل نقل المواد المشعّة، وإلى أن تحدّد، إذا لم تكن قد قامت بذلك بعد، جهة اتصال وطنية مختصة بحالات رفض شحن المواد المشعّة من أجل تحقيق تسوية مرضية وفي الوقت المناسب لهذه القضية؛

80- ويرجّب بالجهود التي تبذلها الوكالة لإنشاء فريق عامل، بمشاركة كاملة من الدول الأعضاء المهمة والخبراء المعنيين، للنظر في خيارات معالجة حالات رفض وتأخر الشحنات، بما في ذلك وضع مدونة لقواعد السلوك بشأن التيسير؛

81- ويشجّع الوكالة على مواصلة تعزيز وتوسيع الجهود الرامية إلى إتاحة خدمات التعليم والتدريب ذات الصلة بأمان المواد المشعّة أثناء نقلها، ويسلّم بالتقدّم المحرّر في هذا الصدد، بما في ذلك إعداد وترجمة المواد التدريبية إلى اللغات الرسمية للوكالة؛

82- ويرجّب بالممارسة التي تتبعها بعض الدول الشاحنة والجهات المشعّلة، والتمتّلة في تزويدها الدول الساحلية ذات الصلة بمعلومات وردود في التوقيت المناسب قبل إجراء عمليات الشحن وذلك بغرض تبديد المخاوف المتعلقة بالأمان والأمن النوويين، بما في ذلك التأهب للطوارئ، ويلاحظ أنّ المعلومات والردود المقدمة لا ينبغي بأي حال أن تكون متضاربة مع تدابير الأمن والأمان النوويين للشحنة أو للدولة الشاحنة؛

83- ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز الثقة المتبادلة، كأن يكون ذلك من خلال استخدام مبادئ توجيهية، وممارسات اتصالات طوعية، وتمارين مكتبية، ونتائجها ذات الصلة؛ ويطلب من الأمانة تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء المهمة، بناء على طلبها؛

84- ويشجّع على مواصلة عملية الحوار الإيجابي بين الدول الساحلية والدول الشاحنة، وهو الحوار الذي أدّى إلى تحسين التفاهم المتبادل وبناء الثقة وتحسين الاتصالات فيما يتعلق بالنقل البحري المأمون للمواد المشعّة، ويحيط علماً بأن الدول الأعضاء المهمة الأخرى مدعوة للانضمام إلى عملية الحوار غير الرسمية، وتنفيذ أفضل الممارسات، حسب الاقتضاء، بصيغتها الواردة في الوثيقة INFCIRC/863، رهناً بالسرية والقيود الأمنية؛

## -8-

### أمان التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعّة

85- يشجّع الدول الأعضاء على التخطيط لبرامج أو نُهج وطنية طويلة الأجل في مجال التصرف المأمون في النفايات المشعّة والوقود المستهلك ووضع مثل هذه البرامج والنُهج وتنفيذها، على أن تتضمن نتائج قابلة للتحقيق وفي الوقت المناسب، ووضع آليات لضمان توافر الموارد الكافية، وتقاسم الخبرات والدروس المستفادة في هذا الصدد؛

86- ويحيط علماً بنتائج الاجتماع الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لتعزيز الانضمام إلى الاتفاقية المشتركة والمشاركة الفعالة فيها، والقضايا الشاملة، والممارسات الجيدة، ومجالات الأداء الجيد التي حدّدها الرئيس والمجموعات القطرية، والتحديات والاقتراحات المحدّدة للأطراف المتعاقدة، ويحيط علماً بأهمية إجراء المزيد من المشاورات فيما يتعلق بالاتفاقية المشتركة بشأن أمان المرحلة الختامية من دورة الوقود النووي؛

87- ويشجّع الوكالة على أن تواصل أنشطتها المتعلقة بأمان التصرف في النفايات المشعة تمهيداً للتخلص منها، والتخلص من النفايات المشعة بالقرب من سطح الأرض وفي حفر التنقيب والتخلص الجيولوجي، وحسب الاقتضاء، الوقود النووي المستهلك، ويشجّع كذلك على المشاركة المبكرة للهيئات الرقابية في فترة ما قبل بدء إطلاق عملية الترخيص؛

88- ويطلب من الأمانة أن تعزز تبادل المعلومات بشأن الجوانب المتصلة بأمان الخزن الطويل الأجل للوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة؛

89- ويشجّع الدول الأعضاء على التخطيط للتصرف في جميع أنواع النفايات الناشئة من الطوارئ النووية أو الإشعاعية، بما في ذلك الوقود النووي التالف، حيثما تكون الاستراتيجيات التقليدية غير عملية أو أقل من المستوى الأمثل، وحيثما من المحتمل أن تنتج من حالة الطوارئ و/أو من الاستصلاح البيئي أحجاماً كبيرة من النفايات المشعة؛

## -9-

### الأمان في مجال الإخراج من الخدمة، وتعددين اليورانيوم ومعالجته، والاستصلاح البيئي

90- يشجّع الدول الأعضاء على التخطيط للإخراج المأمون للمرافق من الخدمة خلال مرحلة تصميم تلك المرافق، والتحديث حسب الاقتضاء، ووضع آليات تكفل توافر الموارد البشرية والمالية بحيث تبدأ عملية الإخراج من الخدمة بمجرد تسويقها على المستوى الوطني؛

91- ويشجّع الدول الأعضاء على الاستفادة من تبادل الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة من أنشطة الإخراج من الخدمة والاستصلاح، وأخذها في الحسبان في أنشطتها الخاصة، حسب الاقتضاء؛

92- ويطلب من الأمانة مواصلة دعم تبادل المعلومات بشأن الجوانب المتعلقة بالأمان من عملية الإخراج من الخدمة؛

93- ويطلب من الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء، بناء على الطلب، في وضع خطط الإخراج المأمون للمرافق المنطوية على مخلفات مواد مشعة موجودة في البيئة الطبيعية واستصلاح تلك المرافق؛

94- ويطلب من الأمانة أن تواصل دعم الجهود المتعلقة بالتنسيق التقني للمبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى استصلاح مواقع إنتاج اليورانيوم الموروثة، لا سيما في آسيا الوسطى، من خلال فريق التنسيق المعني بمواقع اليورانيوم الموروثة، ويشجّع الأمانة على التشاور مع الدول الأعضاء المعنية في أفريقيا، عند الطلب، بغية تنفيذ مبادرات مماثلة؛ ويشجّع الدول الأعضاء، التي هي في وضع يسمح لها بذلك، على تقديم الدعم لهذا الغرض؛

95- ويطلب من الوكالة أن تواصل تنفيذ الأنشطة من خلال المحفل الدولي العامل المعني بالإشراف الرقابي على المواقع الموروثة؛

-10-

بناء القدرات

- 96- ويشجّع الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية لبناء القدرات في مجال الأمان النووي، بما في ذلك من خلال التعليم والتدريب، والترويج للمساواة بين الجنسين والتنوع في القوى العاملة، وتنمية الموارد البشرية، وإدارة المعارف وشبكات المعارف، ويطلب من الأمانة أن تقدّم الدّعم، بناء على الطلب، ويشجّع كذلك الدول الأعضاء على ضمان توافّر الموارد لبناء هذا النوع من القدرات؛
- 97- ويطلب من الأمانة أن تعزز وتوسّع برنامجها لأنشطة التعليم والتدريب، مع التركيز على بناء القدرات المؤسسية والتقنية والإدارية والقيادية في الدول الأعضاء؛
- 98- ويطلب من الأمانة أن تدعم جهود الدول الأعضاء الرامية لتحديد وتنفيذ تدابير إدارة المعارف، وأن تواصل جهودها الرامية إلى الحفاظ على معارفها وذاكرتها المؤسسية فيما يتصل بالأمان النووي من أجل التخفيف من تأثير فقدان الخبرات، ويرحب في هذا الصدد بخدمة الزيارات للمساعدة في مجال إدارة المعارف التي تقدّمها الوكالة؛
- 99- ويطلب من الأمانة أن تدعم وتنسّق الجهود الإقليمية والأقليمية المتعلقة بتقاسم المعارف والخبرات والتجارب بشأن المسائل ذات الصلة بالأمان، وأن تواصل تعزيز جهودها في صيانة وتطوير الشبكة العالمية المعنية بالأمان والأمن النوويين، بما في ذلك تطوير منصات المعارف، ويشجّع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في الشبكة المذكورة؛
- 100- ويشجّع الدول الأعضاء على استخدام، حسب الاقتضاء، نهج الوكالة المنظم حيال التدريب وغيره من الأدوات ذات الصلة في التقييمات الذاتية لبرامج بناء القدرات على المستوى الوطني ومستوى المنظمات؛
- 101- ويطلب من الأمانة أن تدعم أنشطة إدارة المعارف في الدول الأعضاء، بناء على الطلب، ولاسيما استدامة الكفاءات والمهارات في هيئاتها الرقابية؛

-11-

التصرف المأمون في المصادر المشعة

- 102- يدعو جميع الدول الأعضاء إلى ضمان أن تشتمل أطرها التشريعية أو الرقابية على أحكام محددة للتصرف المأمون في المصادر المشعة على امتداد مختلف مراحل دورات أعمارها؛
- 103- ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى التأكد من وجود تدابير كافية، بما في ذلك ترتيبات مالية، حسب الاقتضاء، لخصن المصادر المهملة، ومسارات للتخلص منها، على نحو مأمون وآمن، لكي تظل المصادر الموجودة داخل أراضيها خاضعة للتحكم الرقابي، ويشجّع جميع الدول الأعضاء على أن تضع ترتيبات، بالقدر الممكن عملياً، للسماح بإعادة المصادر المهملة إلى الدول الموردة أو التفكير في خيارات أخرى بما في ذلك إعادة استخدام المصادر أو إعادة تدويرها حيثما يكون ذلك ممكناً؛

- 104- ويشجّع الأمانة والدول الأعضاء على تعزيز الجهود الوطنية والمتعددة الجنسيات لاستعادة المصادر اليتيمة وإبقاء السيطرة على المصادر المهمة، ويدعو الدول الأعضاء إلى إنشاء نُظم للكشف عن الإشعاعات، بما يشمل كل مناطق الحدود الدولية، حسب الاقتضاء؛
- 105- ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى إنشاء وصَوْن سجلات وطنية للمصادر المشعة المختومة القوية الإشعاع؛
- 106- ويشجّع الدول الأعضاء على الاستفادة من خدمات الوكالة عند التعامل مع مسائل تتعلق بالسيطرة على المصادر اليتيمة أو استعادة السيطرة عليها، ويشجّع الأمانة على تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن كيفية صَوْن مثل هذه الطلبات للمساعدة؛
- 107- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بتنفيذ مدونة قواعد السلوك بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها والإرشادات المرتبطة بها بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها وبشأن التصرف في المصادر المشعة المهمة؛
- 108- ويطلب من الأمانة أن تواصل، حسب الاقتضاء، تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء المهتمة عن جوانب الأمان الإشعاعي لإدارة حركة الخردة المعدنية أو المواد المنتجة من الخردة المعدنية التي قد تحتوي دون قصد على مواد مشعة؛
- 109- ويشجّع الوكالة على دعم الجهود البحثية المتعلقة بأمان التقنيات النووية والإشعاعية، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بالتكنولوجيات الأمانة والمجدية اقتصادياً والمتيسرة تقنياً، مع احترام اختيار كل دولة عضو في مجال التكنولوجيا النووية؛

## -12-

### التأهب والتصدي للحادثات والطوارئ النووية والإشعاعية

- 110- يشجّع الدول الأعضاء على وضع وترسيخ آليات وترتيبات، وطنية وثنائية وإقليمية ودولية، في مجال التأهب والتصدي للطوارئ، بما في ذلك تدابير وقائية؛ والتعاون الوثيق بشأن اتخاذ تدابير احترازية للحد من التبعات البعيدة الأمد، حسب الاقتضاء؛ وتيسير تبادل المعلومات في الوقت المناسب أثناء وقوع طارئ نووي أو إشعاعي وتعزيز الشفافية فيما بين الجهات المرخص لها والسلطات والجمهور والمجتمع الدولي؛ والاستمرار في تحسين التعاون الثنائي والإقليمي والدولي فيما بين الخبراء الوطنيين والسلطات المختصة والراقبين لهذا الغرض، بما في ذلك من خلال تنظيم تمارين تدريبية مشتركة، حسب الاقتضاء؛
- 111- ويطلب من الأمانة أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المختصة ذات الصلة وبعد التشاور معها، إيلاء الأولوية لبرنامج تدريبات يؤكد على أهمية التمارين الواسعة النطاق، مثل كونفيكس-3؛
- 112- ويشجّع الدول الأعضاء على ضمان وضع استراتيجيات للوقاية من الإشعاعات وتبريرها وتحسينها لتمكين اتخاذ إجراءات حامية فعّالة في الوقت المناسب، خلال طارئ نووي أو إشعاعي؛ ويطلب من الأمانة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد، عند الطلب؛

113- ويطلب من الأمانة أن تعمل مع الدول الأعضاء لَصَوْن ترتيبات الوكالة الخاصة بالتقييمات والتوقعات والاتصالات وزيادة الوعي بها، بما في ذلك الترتيبات الخاصة بتقاسم البارامترات التقنية ذات الصلة في الوقت المناسب، مع استخدام قدرات الدول الأعضاء بفعالية، ومواصلة صقل دور مركز الحوادث والطوارئ، خلال أي طارئ؛

114- ويطلب من الأمانة أن تدعم الدول الأعضاء، عند الطلب، في وضع وترسيخ وبناء القدرات فيما يتعلق بالآليات والترتيبات الوطنية الخاصة بالتأهب والتصدي للطوارئ؛

115- ويشجع الدول الأعضاء على إقامة وتَعَهْدُ قنوات اتصال فعالة بين السلطات الوطنية المسؤولة في جميع الأوقات، لضمان أن تكون مسؤولية كلٍ منها واضحة وتحسين عملية التنسيق واتخاذ القرارات فيما يتعلق بجميع أنواع سيناريوهات الحوادث؛

116- ويشجّع الدول الأعضاء والأمانة على مواصلة استخدام النظام الموحد لتبادل المعلومات في حالات الحوادث والطوارئ التابع للوكالة بوصفه بوابة إلكترونية لجهات الاتصال التابعة للدول الأطراف في اتفاقيتي التبليغ المبكر وتقديم المساعدة، وللدول الأعضاء في الوكالة لتبادل المعلومات العاجلة أثناء الحوادث والطوارئ النووية والإشعاعية، وللضباط الوطنيين المعيّنين رسمياً المسؤولين عن المقياس الدولي للحوادث النووية والإشعاعية (مقياس إينيس) لنشر معلومات عن الأحداث المقيّمة باستخدام مقياس إينيس؛ ويشجّع كذلك الدول الأعضاء على تبادل المعلومات بشأن الحوادث والطوارئ النووية والإشعاعية، وهو ما يشمل حالات الطوارئ الوطنية والعابرة للحدود الوطنية على النحو المحدد في العدد 7 من GSR Part 7 من سلسلة معايير الأمان الصادرة عن الوكالة بصفتها ذات أهمية إشعاعية، فعلية أو محتملة أو متصورة، بالنسبة لأكثر من دولة واحدة.

117- ويشجّع الدول الأعضاء على النظر في تقاسم هذه المعلومات مع عموم الجمهور، حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال آلية النظام الموحد لتبادل المعلومات في حالات الحوادث والطوارئ؛

118- ويطلب إلى الأمانة أن تعمل مع الدول الأعضاء على تعزيز شبكة الوكالة للتصدي والمساعدة، للتأكد من إمكانية تقديم المساعدة في الوقت المناسب وبشكل فعال، إذا ومتى طُلب ذلك، ويطلب كذلك إلى الأمانة أن تعمل مع الدول الأعضاء على تيسير وضع ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، وأن تعزز الجهود الرامية إلى تحقيق التوافق التقني فيما يخص المساعدات الدولية، ويشجّع الدول الأعضاء على أن تسجّل وتحديث، على نحو منتظم، في شبكة الوكالة للتصدي والمساعدة القدرات الوطنية التي يمكن توفيرها للدول التي تطلب مساعدة دولية؛

119- ويذكر بالاجتماع العاشر لممثلي السلطات المختصة المحددة في إطار اتفاقية التبليغ المبكر واتفاقية تقديم المساعدة، ويطلب من الأمانة أن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تيسير تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء المهمة والسلطات المختصة.

120- ويطلب من الأمانة أن تواصل، بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء، تطوير استراتيجية للتواصل الفعال مع الجمهور، وتَعَهْدُ ترتيبات ومواصلة تطويرها لتزويد الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وعموم الجمهور في الوقت المناسب بمعلومات واضحة وصحيحة من حيث الوقائع وموضوعية وسهولة الفهم أثناء الطوارئ النووية أو الإشعاعية؛

121- ويشجع الأمانة على مواصلة استخدام النظام الدولي للمعلومات الخاصة برصد الإشعاعات، للعمل مع جهات الاتصال الوطنية نحو إصدار نسخة عامة من النظام في الوقت المناسب، ويشجع كذلك الدول الأعضاء التي تستطيع توفير البيانات للنظام المذكور على أن تفعل ذلك؛

122- ويشجع الدول الأعضاء على النظر في تقديم معلومات إلى نظام إدارة معلومات التأهب والتصدي للطوارئ ويشجع الأمانة على الترويج لمنافع هذا النظام لدى الدول الأعضاء؛

123- ويطلب من الأمانة أن تستعرض، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، ترتيبات الوكالة للتبليغ عن الحوادث والحوادث والطوارئ النووية والإشعاعية، بُغية تحديد التحسينات في هذه الترتيبات، ويناشد جميع الدول الأعضاء، التي هي في وضع يسمح لها بذلك، أن تسهم في فعالية مثل هذه الترتيبات؛

124- ويطلب من الأمانة أن تواصل، بالتنسيق والتشاور مع الدول الأعضاء، تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المعنية في مجال التأهب للطوارئ بما في ذلك من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتصدي للطوارئ الإشعاعية والنووية؛

### -13

#### التنفيذ والتبليغ

125- يطلب إلى الأمانة أن تنفذ الإجراءات المطلوبة في هذا القرار وفقاً للأولويات وفي حدود الموارد المتاحة؛

126- ويطلب من المدير العام أن يقدم تقريراً مفصلاً في دورة المؤتمر العام العادية السادسة والستين (2022) عن تنفيذ هذا القرار، وعن التطورات الأخرى ذات الصلة التي تستجد في غضون ذلك.

22 أيلول/سبتمبر 2021

النبد 15 من جدول الأعمال

الفقرة 33 من الوثيقة GC(65)/OR.9

#### الأمّن النووي

GC(65)/RES/9

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بقراراته السابقة بشأن التدابير الرامية إلى تحسين أمن المواد النووية والمواد المشعة الأخرى، وبشأن تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه المواد،

(ب) وإذ يحيط علماً بتقرير الأمن النووي لعام 2021 الذي قدّمه المدير العام في الوثيقة GC(65)/10، وبخطة الأمن النووي للفترة 2018-2021 والتي اعتمدها مجلس المحافظين في الوثيقة GC(61)/24، وبخطة الأمن النووي للفترة 2022-2025 والتي اعتمدها مجلس المحافظين في الوثيقة GC(65)/24،

(ج) وإذ يؤكّد من جديد الأهداف المشتركة المتمثلة في عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإذ يقرُّ بأنّ الأمن النووي يسهم في السلم والأمن

الدوليين، وإذ يشدّد على الحاجة الماسة إلى إحراز تقدّم في نزع السلاح النووي وعلى أنّ هذه المسألة ستظل موضع نقاش في جميع المحافل ذات الصلة، بما يتماشى مع واجبات الدول الأعضاء والتزاماتها ذات الصلة،

(د) وإذ يؤكّد أنّ المسؤولية عن الأمن النووي داخل أيّ دولة تقع بالكامل على عاتق تلك الدولة، وإذ يدرك المسؤوليات التي تقع على عاتق كلّ دولة من الدول الأعضاء، وفقاً لالتزاماتها الوطنية والدولية، والمتمثلة في الحفاظ على الأمن النووي الفعال والشامل لجميع المواد النووية والمواد المشعّة الأخرى،

(هـ) وإذ يقرُّ بالحماية المادية باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الأمن النووي،

(و) وإذ يقرُّ بأنّ التصديّ للتحديات المرتبطة بالتكنولوجيا الحاسوبية، وكذلك التكنولوجيات الجديدة الأخرى، يضطلع بدور متزايد في ضمان أمن المواد النووية وغيرها من المواد المشعّة والمرافق ذات الصلة،

(ز) وإذ يسلم بأنّ أوجه التقدّم المحرز في العلوم والتكنولوجيا والهندسة توفّر فرصاً لتعزيز الأمن النووي، وإذ يشدّد على ضرورة التصدي للتحديات الراهنة والمتغيّرة التي تواجه في مجال الأمن النووي، وفي الوقت نفسه يؤكد من جديد أنّ المسؤولية عن الأمن النووي داخل أيّ دولة تقع بالكامل على عاتق تلك الدولة،

(ح) وإذ يذكر مع التقدير بالمؤتمرات الدولية المعنية بالأمن النووي المعقودة في الأعوام 2013 و2016 و2020، وبالإعلانات الوزارية المتّصلة بها، وإذ يحيط علماً بالمناقشات القيّمة التي أجراها الخبراء التقنيون في هذه المؤتمرات والتي عبّرت عنها تقارير الرؤساء،

(ط) وإذ يقرُّ بأهميّة صّون وتعزيز الحوار بين الهيئات الحكومية المعنية والصناعة النووية على المستوى الوطني بشأن تعزيز الأمن النووي،

(ي) وإذ يبرز الحاجة المستمرة إلى زيادة الوعي إزاء الأمن النووي فيما بين الجهات المعنية كافة، وهو ما يشمل مستخدمي المواد النووية والمواد المشعّة الأخرى والسلطات المختصة في الدول الأعضاء وفيما بين الموظفين المعيّنين في الأمانة،

(ك) وإذ يسلم بأنّ الأمن النووي يمكن أن يسهم في تكوين صورة إيجابية، على المستوى الوطني، عن الأنشطة النووية السلمية،

(ل) وإذ يقرُّ بالدور المركزي الذي تؤديه الوكالة في وضع وثائق شاملة بشأن إرشادات الأمن النووي، وفي تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أجل تيسير تنفيذ تلك الوثائق، وهو دور أكّد أهميته، على سبيل المثال، مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز السادس عشر الذي عُقد في آب/أغسطس 2012،

(م) وإذ يؤكّد الحاجة إلى إشراك جميع الدول الأعضاء في الوكالة في الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بالأمن النووي بطريقة شاملة، وإذ يلاحظ الدور الذي أدّته العمليات والمبادرات الدولية في مجال الأمن النووي، بما فيها مؤتمرات القمة المعنية بالأمن النووي،

(ن) وإذ يؤكّد من جديد محورية الدور الذي تؤديه الوكالة في تيسير التعاون الدولي دعماً للجهود التي تبذلها الدول من أجل الوفاء بمسؤولياتها بشأن ضمان أمن المواد النووية المدنية وغيرها من المواد المدنية المشعة،

(س) وإذ يؤكّد من جديد أهمية اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها الصادر عام 2005 الذي وسّع نطاقها، وإذ يقرُّ بأهمية قبولها أو الموافقة عليها أو التصديق عليها من جانب عدد متزايد من الدول، وإذ يلاحظ أهمية تنفيذها تنفيذاً كاملاً وتحقيق عالميتها،

(ع) وإذ يذكر بدور المدير العام بصفته الوديع لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها الصادر في عام 2005،

(ف) وإذ يقرُّ بأنّ اليورانيوم الشديد الإثراء والبلوتونيوم المفصول بجميع تطبيقاتهما يتطلبان احتياطات خاصة لضمان أمنهما النووي، وبأنّه من المهم للغاية أن يتمّ تأمينهما وحصرهما على النحو الملائم من قِبَل الدولة ذات الصلة وفي داخلها،

(ص) وإذ يقرُّ بأهمية التقليل إلى أدنى حدّ من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء واستخدام اليورانيوم الضعيف الإثراء، حيثما يكون ذلك مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية،

(ق) وإذ يلاحظ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373 و1540 و1673 و1810 و1977 و2325، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 38/71، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، والجهود الدولية المبذولة امتثالاً لهذه الصكوك بهدف منع وصول جهات فاعلة من غير الدول إلى أسلحة الدمار الشامل والمواد المرتبطة بها،

(ر) وإذ يلاحظ الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بإجراءات المتابعة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 فيما يتعلق بالأمن النووي،

(ش) وإذ يقرُّ بالحاجة إلى تعزيز وتحسين التعاون وتنسيق الجهود الدولية في مجال الأمن النووي من أجل تجنب الازدواجية والتداخل، وإذ يسلم بالدور المحوري للوكالة في هذا الصدد،

(ت) وإذ يؤكّد الحاجة إلى أن تواصل الدول الأعضاء توفير الموارد التقنية والبشرية والمالية الملائمة، بما في ذلك عبر صندوق الأمن النووي للوكالة لتنفيذ أنشطتها في مجال الأمن النووي، ولتتمكّن الوكالة من تقديم الدعم الذي تحتاجه الدول الأعضاء، عند الطلب،

(ث) وإذ يقرُّ بأنّ تدابير الأمن النووي وتدابير الأمان النووي تشترك في هدف واحد هو حماية الصحة البشرية والمجتمع والبيئة، وإذ يسلم بالفروق القائمة بين المجالين، وإذ يؤكّد أهمية التنسيق في هذا الصدد، وإذ يبرز أهمية معاملة هذين المجالين على النحو الملائم، على الصعيد الوطني، من جانب الحكومات وسلطاتها المختصة وفقاً لاختصاص كل منها،

(خ) وإذ يلاحظ المتطلبات الموصي بها بشأن اتخاذ تدابير للوقاية من تخريب المرافق النووية وسحب المواد النووية دون إذن أثناء استخدامها وخبزها ونقلها، والواردة في العدد 13 من سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة (الوثيقة (INFCIRC/225/Rev.5)، وذلك

بالاستعانة بجملة أمور منها إتباع نهج متدرج، وكذلك العمل الجاري الذي تضطلع به الوكالة لإعداد مزيد من الإرشادات بشأن تنفيذ هذه المتطلبات، بما في ذلك أثناء عملية تصميم المرافق النووية وتشبيدها وإدخالها في الخدمة وتشغيلها وصيانتها وإخراجها من الخدمة،

(ذ) وإذ يذكّر بأهداف مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها وإرشاداتها بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها وإرشاداتها بشأن التصرف في المصادر المشعة المهملة،

(ض) وإذ يلاحظ أهمية أمن نقل المواد النووية والمواد المشعة الأخرى، وإذ يُشدد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لحماية المواد النووية والمواد المشعة الأخرى أثناء نقلها، لمنع سحبها دون إذن أو تخريبها،

(أ أ) وإذ يؤكد من جديد ويحترم خيارات كلِّ دولة من الدول الأعضاء في مجال التكنولوجيا النووية، وإذ يشجّع الوكالة على تعزيز وتيسير عمليات التبادل التقني للخبرات والمعارف والممارسات الجيدة بشأن استخدام المصادر المشعة ذات النشاط الإشعاعي القوي وتحقيق أمنها خلال دورة حياتها الكاملة، وإطلاع الدول الأعضاء، في حدود ولايتها، على خيارات التكنولوجيا النووية والإشعاعية التي هي مجدية من الناحية التقنية، وصالحة للتطبيق من الوجهة الاقتصادية، ومستدامة.

(ب ب) وإذ يلاحظ مساهمة نظم حصر ومراقبة المواد النووية لدى الدول الأعضاء في منع فقدان السيطرة والاتجار غير المشروع، وفي ردع وكشف سحب المواد النووية دون إذن،

(ج ج) وإذ يبرز أهمية برامج الوكالة المعنية بالتعليم والتدريب في مجال الأمن النووي، وكذلك سائر الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في هذا الصدد،

(د د) وإذ يقرُّ بأهمية مراعاة الأمن النووي والإشعاعي عند تنظيم الأحداث العامة الكبرى، وإذ يشيد بالعمل الذي اضطلعت به الوكالة في تقديم المساعدة التقنية ومشورة الخبراء إلى البلدان التي تستضيف أحداثاً عامة كبرى، بناءً على طلبها،

(هـ هـ) وإذ يشدد على الأهمية الجوهرية لضمان سرية المعلومات المتصلة بالأمن النووي،

1- يؤكد محورية الدور الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز إطار الأمن النووي على الصعيد العالمي وفي تنسيق الأنشطة الدولية في مجال الأمن النووي، مع تجنُّب الازدواجية والتداخل؛

2- ويدعو جميع الدول الأعضاء، في حدود مسؤولياتها، إلى إرساء الأمن النووي والحفاظ عليه عند مستوى فعال للغاية، بما في ذلك الحماية المادية للمواد النووية والمواد المشعة الأخرى أثناء استخدام تلك المواد وخبزها ونقلها، والمرافق المرتبطة بها في كل مراحل دورة حياتها، فضلاً عن حماية المعلومات الحساسة؛

3- ويدعو الأمانة إلى مواصلة تنفيذ خطة الأمن النووي للفترة 2018-2021 (الوثيقة GC(61)/24) وإلى تنفيذ خطة الأمن النووي للفترة 2022-2025 (الوثيقة GC(65)/24) وفقاً لذلك وبطريقة شاملة ومنسقة؛

- 4- ويشجّع الوكالة على تعزيز إمكانياتها التقنية ومواكبة الابتكارات العلمية والتكنولوجية بغيرها مواجهة التحديات الراهنة والأخذة في التطور والمخاطر التي تتهدّد الأمن النووي،
- 5- ويرجّب بأنّ أمانة الوكالة والدول الأعضاء قد أخذوا في الحسبان القرار GC(64)/RES/10 وكذلك الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2020 في عملية التشاور بين الأمانة والدول الأعضاء أثناء وضع خطة الوكالة للأمن النووي للفترة 2022-2025؛
- 6- ويدعو الأمانة إلى مواصلة تنظيم المؤتمرات الدولية المعنية بالأمن النووي كل أربعة أعوام؛
- 7- ويدعو الدول الأعضاء التي لم تنشئ بعد سلطة أو سلطات مختصة مسؤولة عن تنفيذ الإطار التشريعي والرقابي، إلى إنشاء أو تعيين تلك السلطة أو السلطات وإدانتها، على أن تكون تلك السلطة أو السلطات مستقلة وظيفياً فيما تتخذه من قرارات رقابية عن أيّ هيئات أخرى تتعامل مع ترويج أو استخدام المواد النووية أو المواد المشعة الأخرى، وأن تكون لديها السلطة القانونية والموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة للوفاء بمسؤولياتها؛
- 8- ويدعو جميع الدول إلى ضمان ألا تؤدي التدابير المتخذة لتعزيز الأمن النووي إلى إعاقة التعاون الدولي في ميدان الأنشطة النووية السلمية وإنتاج المواد النووية وغيرها من المواد المشعة ونقلها واستخدامها وتبادل المواد النووية للأغراض السلمية والترويج لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وألا تؤدي إلى تقويض الأولويات المقرّرة في برنامج الوكالة للتعاون التقني؛
- 9- ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم الدعم السياسي والتقني والمالي اللازم لجهود الوكالة الرامية إلى تعزيز الأمن النووي من خلال مختلف الترتيبات المتخذة على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي، ويذكّر بمقرّر مجلس المحافظين بشأن دعم صندوق الأمن النووي؛
- 10- ويشجّع جميع الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام 2005 على تنفيذ التزاماتها الواردة فيها تنفيذاً تاماً، ويشجّع الدول التي لم تصبح بعد طرفاً في تلك الاتفاقية وفي تعديلها على أن تفعل ذلك، ويشجّع كذلك الوكالة على مواصلة جهودها لتعزيز التقيد بالتعديل بهدف إعطائه صفة عالمية، ويرجّب باضطلاع الأمانة بتنظيم اجتماعات اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، ويشجّع جميع الأطراف في الاتفاقية على المشاركة في الاجتماعات ذات الصلة، ويذكّر جميع الأطراف بإخطار الوديع بقوانينهم ولوائحهم التي تُعمل هذه الاتفاقية؛
- 11- ويرجّب بالعملية التحضيرية الجارية لمؤتمر عام 2022، الذي يُعقد طبقاً للمادة 16-1 من اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل الذي أُدخل عليها في عام 2005، ويشجّع جميع الدول الأطراف واليورأتوم على المشاركة النشطة؛
- 12- ويلاحظ إنشاء مستودع عبر الإنترنت للوثائق المتعلقة باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام 2005، والمؤتمرات الاستعراضية ذات الصلة، ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تحديث ذلك المستودع حسب الاقتضاء؛
- 13- ويشجّع جميع الدول الأعضاء التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

14- ويشجّع الأمانة على أن تواصل مساعدة الدول الأعضاء، بناء على الطلب، في وضعها للأطر الوطنية التشريعية والرقابية، وأن تنظر، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في سبل زيادة تعزيز وتيسير تبادل المعلومات، على أساس طوعي، بشأن تنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بالأمن النووي؛

15- ويحيط علماً بأنّ باستطاعة المنظمات الإقليمية للسلطات الرقابية أن تعزّز التعاون الإقليمي من خلال تبادل المعلومات والتجارب والخبرات التقنية، ويشجّع الأمانة على توفير المساعدة لمثل هذه المحافل، بناء على الطلب؛

16- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تحسين الاتصال مع الجمهور والدول الأعضاء بشأن الأنشطة التي تضطلع بها في مجال الأمن النووي، مثل الخدمات الاستشارية، ووضع الإرشادات غير الملزمة قانوناً، وتقديم المساعدة والتدريب، وبشأن الكيفية التي تساعد بها هذه الأنشطة الدول الأعضاء في تحسين الأمن النووي على الصعيد العالمي، ويرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للإسهام في زيادة الوعي بأنشطة الأمن النووي التي تضطلع بها الوكالة، مع إيلاء المراعاة الواجبة للسرية؛

17- ويدرك ويدعم الدور الرئيسي الذي تضطلع به لجنة إرشادات الأمن النووي، بما في ذلك من خلال التنسيق وتحديد الأولويات في عملية إعداد منشورات سلسلة الأمن النووي واستعراضها دورياً، عند الاقتضاء وفي الوقت المناسب، ويشجّع جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في هذه اللجنة وفي عملية استعراض منشورات سلسلة الأمن النووي، ويطلب إلى الأمانة مواصلة تقديم المساعدة لتمكين ممثلي جميع الدول الأعضاء من المشاركة في عمل اللجنة المذكورة؛

18- ويشجّع الأمانة على مواصلة معالجة حالات التأخير في عملية تحرير ونشر وثائق سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة بحيث يمكن أن تتوافر في الوقت المناسب وبجميع لغات الأمم المتحدة؛

19- ويطلب إلى الأمانة، مع الإقرار بالتميز بين الأمان النووي والأمن النووي، أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، تيسير عملية تنسيق بغية معالجة أوجه الترابط بينهما في الوقت المناسب، ويشجّع الوكالة على إعداد منشورات متعلقة بالأمان والأمن وتعزيز ثقافة الأمان بناءً على ذلك، ويلاحظ المناقشات الراهنة بشأن إعداد منشورات تعكس أوجه الترابط بينهما؛

20- ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تأخذ في حساباتها أمن المعلومات، مع مراعاة تحقيق التوازن بين الأمن والشفافية على النحو المبين في العدد G-23 من سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة، بغية مواصلة تعزيز وتحسين الآليات ذات الصلة التي تتناول معلومات متعلقة بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى الخارجة عن التحكم الرقابي؛

21- ويشجّع جميع الدول الأعضاء على أن تأخذ في حساباتها، حسب الاقتضاء، المنشورات الصادرة ضمن سلسلة الأمن النووي، بما في ذلك أساسيات الأمن النووي، وأن تستفيد منها وفقاً لتقديرها على المستوى الوطني في جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن النووي؛

22- ويشجّع الوكالة على أن تواصل، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، العمل بنشاط من أجل أداء دورها المحوري والتنسيقي في أنشطة الأمن النووي بين المنظمات والمبادرات الدولية، مع مراعاة ولاية وعضوية كلٍّ منها، وأن تعمل جنباً إلى جنب، حسب الاقتضاء، مع المنظمات والمؤسسات الدولية

والإقليمية ذات الصلة، ويرجى باجتماعات تبادل المعلومات التي تعقدتها الوكالة بصورة منتظمة، ويطلب إلى الأمانة أن تُبقي الدول الأعضاء على علم في هذا الصدد؛

23- ويشجّع الأمانة على تعزيز التبادل الدولي للمعلومات والمعارف والممارسات الجيدة فيما يتعلق بسبل إرساء وتعزيز وصون ثقافة متينة في مجال الأمن النووي تكون متوافقة مع نُظْم الأمن النووي في الدول، ويشجّع الأمانة على تنظيم حلقة عمل دولية بشأن ثقافة الأمن النووي؛

24- ويشجّع الأمانة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، على زيادة المساعدة التي تقدّمها إلى الدول، بناءً على طلبها، في مجال إرساء وتعزيز ثقافة الأمن النووي، بسبل منها نشر الإرشادات وتوفير أنشطة التدريب وتقديم ما يتصل بذلك من مواد وأدوات للتقييم الذاتي والتدريب؛

25- ويشجّع الأمانة على أن تواصل، بالتعاون مع الدول الأعضاء، تنفيذ برامج التدريب وتدريب المدربين، مع مراعاة سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة، وأن تكثّف الدورات حسب الاقتضاء، في حدود ولايتها، لتلبية احتياجات الدول الأعضاء؛

26- ويشجّع المبادرات الجارية التي تتخذها الدول الأعضاء، بالتعاون مع الأمانة، لزيادة تعزيز ثقافة الأمن النووي، من خلال تطوير مهارات ومعارف الموظفين، والحوار والتعاون مع الصناعة النووية وكذلك الشبكات الدولية والإقليمية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال مراكز الامتياز، والشبكة الدولية لمراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي، والشبكة الدولية للتعليم في ميدان الأمن النووي، ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تقديم تقارير إلى مجلس المحافظين عن الأنشطة التي تضطلع بها في هذا الصدد؛

27- ويحيط علماً بمبادرة الأمانة والدول الأعضاء من أجل تطوير وإنشاء المركز التدريبي والإيضاحي في مجال الأمن النووي في زايبرسدورف، ليكمّل الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء في إطار الشبكة الدولية لمراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي، حسب الاقتضاء ومع تجنّب الازدواجية والتداخل، ويشجّع الأمانة على أن تنتظر، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، في جميع الجوانب المتعلقة باستدامة المركز في الأمد البعيد، بما فيها الموارد المالية، ويطلب إلى الأمانة إبقاء الدول الأعضاء على علم بالتقدّم المحرز في هذا الصدد؛

28- ويدرك ويدعم العمل المستمر الذي تضطلع به الوكالة لمساعدة الدول، بناءً على طلبها، في جهودها الرامية إلى إنشاء نظم وطنية فعالة ومستدامة للأمن النووي، بغية الوفاء بالتزاماتها بموجب قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 و2325، شريطة ألا تخرج الطلبات عن نطاق مسؤوليات الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي؛

29- ويدرك ويدعم العمل المستمر الذي تضطلع به الوكالة لمساعدة الدول، بناءً على طلبها، في جهودها الرامية إلى ضمان أمن ما لديها من المواد النووية والمواد المشعة الأخرى، بما في ذلك المساعدة على تنفيذ أساسيات الأمن النووي الصادرة عن الوكالة وتوصياتها في هذا الشأن عند توريد المواد المشعة من جانب الوكالة، ويحيط علماً بالمؤتمر الدولي المعني بأمان المصادر المشعة وأمنها لعام 2022؛

- 30- ويشجّع الدول على مواصلة الاستفادة من المساعدة المقدّمة في ميدان الأمن النووي، بسبل منها، حسب الاقتضاء، وضع الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي، وبالمثل يشجّع الدول التي هي في وضع يمكّنها من إتاحة تلك المساعدة على أن تفعل ذلك؛
- 31- ويشجّع الأمانة على مساعدة الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في وضع استراتيجيات لتنفيذ خططها المتكاملة لدعم الأمن النووي، بالتشاور الوثيق مع الدولة العضو المعنية؛
- 32- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، تطوير آلية طوعية للموامة بين طلبات الدول الأعضاء للحصول على المساعدة وبين عروض المساعدة التي تقدّمها الدول الأخرى، مع تسليط الضوء، بالتعاون مع الدولة المتلقية، على أكثر احتياجات المساعدة إلحاحاً، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لسرية المعلومات المتصلة بالأمن النووي، ويطلب إلى الأمانة إبقاء الدول الأعضاء على علم بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛
- 33- ويدعو الوكالة إلى دعم إجراء حوار مستمر بشأن أمن المصادر المشعة والمصادر المشعة المهملة، وإلى تعزيز البحث والتطوير في هذا المجال؛
- 34- ويدعو الوكالة أن تُطلع الدول الأعضاء، في حدود ولايتها، على خيارات التكنولوجيا النووية والإشعاعية التي هي مجدية من الناحية التقنية، وصالحة للتطبيق من الوجهة الاقتصادية، ومستدامة، مع احترام خيارات كلّ دولة من الدول الأعضاء من التكنولوجيا النووية؛
- 35- ويشجّع جميع الدول الأعضاء على عقد التزامات سياسية إزاء الصكوك غير الملزمة قانوناً المتمثلة في مدونة قواعد السلوك بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها، وإرشاداتها التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها، وإرشاداتها التكميلية بشأن التصرف في المصادر المشعة المهملة، وتنفيذ تلك الصكوك، حسب الاقتضاء، بُغية الحفاظ على فعالية أمن المصادر المشعة وأمنها طوال دورة حياتها، ويطلب إلى الأمانة أن تواصل دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد؛
- 36- ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى التأكد من وجود تدابير كافية لخصن المصادر المشعة المختومة المهملة، ومسارات للتخلص منها، على نحو مأمون وآمن، لكي تظل المصادر الموجودة داخل أراضيها خاضعة للتحكم الرقابي، ويشجّع كذلك جميع الدول الأعضاء على أن تضع ترتيبات، بالقدر الممكن عملياً، للسماح بإعادة المصادر المهملة إلى الدول الموردة أو النظر في خيارات أخرى بما في ذلك إعادة استخدام المصادر أو إعادة تدويرها حيثما يكون ذلك ممكناً؛
- 37- ويدعو جميع الدول إلى الاستناد إلى التقييمات الوطنية لتهديدات الأمن النووي، لتحسين ودعم قدراتها الوطنية على منع أنشطة وأحداث الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وسائر الأنشطة والأحداث غير المأذون بها المتعلقة بالمواد النووية والمواد المشعّة الأخرى وكشفها وتأخيرها وردعها والتصدي لها في كل أنحاء أراضيها، وعلى الوفاء بالتزاماتها الدولية ذات الصلة، ويدعو الدول التي هي في وضع يتيح لها أن تعمل على تعزيز الشراكات وبناء القدرات على الصعيد الدولي في هذا الصدد إلى أن تفعل ذلك؛
- 38- ويشجّع الدول الأعضاء على إجراء تمارين وطنية وإقليمية، حسب الاقتضاء، لتعزيز قدراتها على التأهب والتصدي لأحداث الأمن النووي التي تنطوي على مواد نووية أو مواد مشعّة أخرى؛
- 39- ويلاحظ فائدة قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع باعتبارها آلية طوعية للتبادل الدولي للمعلومات عن الحوادث والاتجار غير المشروع في المواد النووية والمواد المشعّة الأخرى، ويشجّع الوكالة على أن تواصل، بما في ذلك من خلال جهات الاتصال المعيّنة لهذا الغرض، تيسير تبادل المعلومات في الوقت المناسب، بسبل منها الوصول الإلكتروني المؤمن إلى المعلومات المتضمّنة

في قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع، ويشجّع جميع الدول على الانضمام إلى برنامج قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع والمشاركة فيه مشاركة نشطة دعماً لجهودها الوطنية لمنع المواد النووية والمواد المشعة الأخرى التي ربما تكون قد خرجت عن التحكم الرقابي وكشف تلك المواد والتصدي لها؛

40- ويدعو الدول إلى أن تواصل بذل جهود في أراضيها لاستعادة وتأمين المواد النووية والمواد المشعة الأخرى التي خرجت عن نطاق التحكم الرقابي؛

41- ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة اتخاذ الخطوات المناسبة، بما يتسق مع التشريعات واللوائح الوطنية، لمنع التهديدات الداخلية في المرافق النووية وكشف تلك التهديدات والحماية منها، ويدعو الأمانة إلى مساعدة الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، على اتخاذ المزيد من تدابير الوقاية والحماية من التهديدات الداخلية من أجل تعزيز الأمن النووي، بما في ذلك من خلال المنشور المعنون "Use of Nuclear Material Accounting and Control for Nuclear Security Purposes at Facilities" (استخدام نظام حصر المواد النووية ومراقبتها لأغراض الأمن النووي في المرافق) (العدد G-25 من سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة)؛

42- ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة اتخاذ الخطوات المناسبة، بما يتسق مع التشريعات واللوائح الوطنية، لمنع التهديدات الداخلية في المرافق التي تستخدم مصادر مشعة وأثناء النقل وكشف تلك التهديدات والحماية منها؛

43- ويلاحظ الجهود التي تبذلها الوكالة لزيادة الوعي بالتهديد الذي تشكّله هجمات الفضاء الإلكتروني وأثرها المحتمل في الأمن النووي، ويشجّع الدول على اتخاذ تدابير أمنية فعالة في مواجهة الهجمات من هذا القبيل، ويشجّع الوكالة على بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز الأمن الحاسوبي، وتحسين التعاون الدولي، والجمع بين الخبراء وواضعي السياسات لدعم تبادل المعلومات والخبرات، ووضع إرشادات مناسبة، ومساعدة الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في هذا المجال عن طريق تقديم الدورات التدريبية واستضافة المزيد من اجتماعات الخبراء المعنية تحديداً بالأمن الحاسوبي في المرافق النووية؛

44- ويرجّب بالعمل الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز ودعم مجال التحليل الجنائي النووي، بما في ذلك عن طريق وضع الإرشادات، ويطلب كذلك إلى الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء المهمة، بناءً على طلبها، من خلال توفير التعليم والتدريب، ويشجّع الدول الأعضاء على توفير الخبراء، وتقاسم الخبرات والمعارف والممارسات الجيدة في مجال التحليل الجنائي النووي مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ حماية المعلومات الحساسة، والتفكير في إنشاء قواعد بيانات وطنية للمواد النووية أو مكاتب وطنية للتحليل الجنائي النووي، حيثما كان ذلك ممكناً عملياً، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد؛

45- ويشجّع الوكالة على مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء التي تستضيف فعاليات عامة كبرى، بناءً على طلبها، وعلى تقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بعد انتهاء تلك الفعاليات، على أساس طوعي وحسب الاقتضاء؛

46- ويطلب إلى الأمانة مواصلة تنفيذ مشاريع بحثية منسقة في مجال الأمن النووي وتقديم التقارير عنها، وتقديم مزيد من المعلومات في هذا الصدد؛

47- ويشجّع الدول الأعضاء المعنية على أن تواصل، على أساس طوعي، النقل إلى أدنى حدٍ من كميات اليورانيوم الشديد الإثراء الموجودة في المخزونات المدنية، وأن تستخدم اليورانيوم الضعيف الإثراء، حيثما كان ذلك مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية؛

48- ويشجّع الدول الأعضاء على الاستفادة طوعاً مما تقدّمه الوكالة من خدمات استشارية في مجال الأمن النووي لغرض تبادل الآراء والمشورة بشأن تدابير الأمن النووي، وعلى إتاحة الخبراء للوكالة من أجل تنفيذ تلك الخدمات، ويرجّب بتزايّد الاعتراف من جانب الدول الأعضاء بقيمة البعثات التي توفدها الوكالة في إطار الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية والخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالأمن النووي والخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي، ويلاحظ مع التقدير اضطلاع الوكالة بتنظيم اجتماعات من أجل السماح للدول الأعضاء المهتمة بتبادل الخبرات والدروس المستفادة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ السرية، وتقديم توصيات بشأن إدخال تحسينات على هذه البعثات؛

49- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تعزيز أنشطتها الخاصة بالتخطيط الداخلي والإدارة القائمة على النتائج في حدود ولايتها، وأن تحسّن، حسب الاقتضاء، تدابير الفعالية التي تتخذها في تنفيذ برنامجها للأمن النووي، وأن تُبقي الدول الأعضاء على علم بالمستجدات والمعلومات عن تنفيذ هذه التدابير لكي تحتفظ الدول الأعضاء بإشراف عام في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال البرنامج والميزانية؛

50- ويطلب إلى الأمانة أن تروّج للتنوّع في القوى العاملة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والتنوّع الجغرافي، في سياق أنشطة الأمن النووي، ويشجّع الدول الأعضاء على إنشاء قوى عاملة شاملة للجميع ضمن نظم الأمن النووي الوطنية لديها، بما في ذلك ضمان المساواة في الحصول على التعليم والتدريب؛

51- ويشجّع الأمانة على أن تواصل، بالتعاون مع الدول الأعضاء، وضع وتعزيز منهجيات ونُهج للتقييم الذاتي تستند إلى وثائق سلسلة الأمن النووي ويمكن للدول الأعضاء أن تستخدمها على أساس طوعي لضمان إرساء بنية أساسية وطنية فعالة ومستدامة للأمن النووي؛

52- ويشجّع الدول الأعضاء على الاستفادة من نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالأمن النووي التابع للوكالة، على أساس طوعي؛

53- ويدعم الخطوات التي تتخذها الأمانة لضمان سرية المعلومات ذات الصلة بالأمن النووي؛ ويطلب إلى الأمانة أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى تنفيذ تدابير السرية الملائمة بما يتوافق مع نظام السرية في الوكالة، وأن تقدّم تقريراً إلى مجلس المحافظين، حسب الاقتضاء، عن حالة تنفيذ تدابير السرية؛

54- ويطلب إلى المدير العام أن يقدّم إلى المؤتمر العام في دورته العادية السادسة والستين (2022) تقريراً سنوياً عن الأمن النووي يتناول الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في مجال الأمن النووي، والمستعملين الخارجيين لقاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع، والأنشطة السابقة والمزمعة للشبكات التعليمية والتدريبية والتعاونية، فضلاً عن تسليط الضوء على الإنجازات الهامة التي تحقّقت خلال العام السابق في إطار خطة الأمن النووي، والإشارة إلى الأهداف والأولويات البرنامجية للعام التالي؛

55- ويطلب إلى الأمانة أن تنفّذ الإجراءات المتوخّاة في هذا القرار بحسب الأولويات وفي حدود الموارد المتاحة.

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 16 من جدول الأعمال

الفقرتان 55-56 من الوثيقة GC(65)/OR.9

## تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة

GC(65)/RES/10

## ألف-

## تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة

-1

عام

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقرار GC(64)/RES/11، بشأن "تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة"،

(ب) وإذ يضع في اعتباره أنّ أهداف الوكالة المنصوص عليها في المادة الثانية من النظام الأساسي هي "تعزيز وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"، وضمن عدم استخدام المساعدات التي تقدّمها "على نحو يخدم أيّ غرض عسكري"،

(ج) وإذ يذكّر بأن إحدى وظائف الوكالة المنصوص عليها في النظام الأساسي، كما هو مبين في المادة الثالثة منه، هي "أن تشجّع وتساعد البحث في مجال الطاقة الذرية وتنميتها وتطبيقها العملي للأغراض السلمية في العالم أجمع"،

(د) وإذ يسلم بأنّ البلدان النامية، بما فيها أقلّ البلدان نمواً، تعتبر أنّ برنامج التعاون التقني بمثابة الوسيلة الرئيسية التي يستفيدون عن طريقها من هذه الوظيفة المنصوص عليها في النظام الأساسي،

(هـ) وإذ يذكّر بأنّ النظام الأساسي والمبادئ التوجيهية المنقحة والقواعد التشغيلية العامة الناظمة لتقديم المساعدات التقنية من جانب الوكالة، بصيغتها الواردة في الوثيقة INFCIRC/267، هي المبادئ التوجيهية التي وضعتها الوكالة بشأن صياغة برنامج التعاون التقني وتخصيص موارده، وإذ يذكّر أيضاً بالتوجيهات الأخرى الصادرة من المؤتمر العام ومجلس المحافظين فيما يتعلق بصياغة برنامج التعاون التقني،

(و) وإذ يذكّر باستراتيجية الوكالة في هذا الصدد للسنوات المقبلة والتي تتعلق بأمر من بينها توفير التعاون التقني الفعال، والتي أحاط مجلس المحافظين بها علماً،

(ز) وإذ يذكّر كذلك باشتراط مجلس المحافظين، على ضوء الوثيقة GOV/1931 المؤرّخة 12 شباط/فبراير 1979، أن تكون جميع الدول الأعضاء المتلقية لمساعدة تقنية من الوكالة قد وقّعت الاتفاق التكميلي المنقّح المتعلق بتقديم المساعدة التقنية من جانب الوكالة،

(ح) وإذ يشدّد على أهمية الاتفاق التكميلي المنقّح،

(ط) وإذ يذكّر باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويرحب بالتقدّم المحرز في

تنفيذها،

(ي) وإذ يذكّر بإعلان بروكسل بشأن أقل البلدان نمواً، وبرنامج العمل للفترة 2011-2020 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نمواً، وبرنامج اسطنبول بشأن أقل البلدان نمواً: حان وقت العمل"،

(ك) وإذ يضع في اعتباره أن برنامج الوكالة للتعاون التقني ما زال قائماً على الاحتياجات ويُنفَّذ بطريقة شفافة وغير تمييزية،

(ل) وإذ يشدّد على أن الوثيقة INFCIRC/267 تنصُّ، في جملة أمور، على أن "تحديد الحكومة أو الحكومات المعنية طبيعياً المساعدة التقنية التي ستقدّم إلى الدولة أو مجموعة الدول الطالبة ومدى هذه المساعدة ونطاقها، على أن تكون المساعدة المقدّمة بالفعل مطابقة لطلب الحكومة وألا تقدّم سوى إلى الحكومات أو من خلالها"، وعلى أن "تساعد الوكالة، عند الطلب، الحكومة أو الحكومات المعنية في تحديد طبيعة المساعدة التقنية المطلوبة ومدى هذه المساعدة ونطاقها".

(م) وإذ يدرك تزايد عدد الدول الأعضاء التي تطلب مشاريع تعاون تقني، وهو ما يستلزمه توافر الموارد الكافية لدى الوكالة لتلبية هذه المطالب،

(ن) وإذ يلاحظ النتائج الموضوعية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام 2010 فيما يتصل بأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة،

(س) وإذ يقرُّ بأن الدول الأعضاء والأمانة تواصل العمل على تعزيز الشفافية والمساءلة في صياغة مشاريع برنامج التعاون التقني وفي إدارة البرنامج ورصده وتقييمه،

(ع) وإذ يدرك المسؤولية التي تتقاسمها جميع الدول الأعضاء تجاه دعم وتعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة،

(ف) وإذ يذكّر بأن "المؤتمر الدولي بشأن برنامج الوكالة للتعاون التقني: ستون عاماً وأكثر — المساهمة في التنمية" قد عُقد في عام 2017 في إطار مبادرات الوكالة الرامية لتعزيز برنامج التعاون التقني، وتحقيقاً لجملة أهداف منها تسليط الضوء على الإنجازات التي حققتها برنامج التعاون التقني دعماً للدول الأعضاء في تلبية الأولويات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية لديها، وإذ يرحّب أيضاً بارتياح بإقرار المشاركين في المؤتمر بالفوائد التي تستمدّها الدول الأعضاء من برنامج التعاون التقني،

1- يطلب إلى الأمانة أنه ينبغي لها، لدى صوغ برنامج التعاون التقني، أن تلتزم التزاماً دقيقاً بأحكام النظام الأساسي والمبادئ التوجيهية والسياسات الواردة في "المبادئ التوجيهية المنقّحة والقواعد التشغيلية العامة (الوثيقة INFCIRC/267)" وبالتوجيهات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر العام ومجلس المحافظين، ويرحّب بالجهود التي تبذلها الأمانة لضمان اتساق مشاريع التعاون التقني مع نظام الوكالة الأساسي؛

- 2- ويدعو جميع الدول الأعضاء المستفيدة من التعاون التقني إلى توقيع اتفاق تكميلي منفتح بشأن تقديم المساعدة التقنية من جانب الوكالة وتنفيذ أحكامه؛
- 3- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل مساعدة الدول الأعضاء في تطبيق العلوم والتكنولوجيات النووية تطبيقاً سلمياً ومأموناً وأماناً؛

## -2

**تعزيز أنشطة التعاون التقني**

(أ) إذ يضع في اعتباره أن تعزيز أنشطة التعاون التقني في جميع مجالات أنشطة التعاون التقني، ولا سيما مجالات الأغذية والزراعة، والصحة البشرية، وإدارة الموارد المائية، والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا النانوية، والبيئة، والصناعة، وإدارة المعارف، وبرمجة الطاقة النووية وتخطيطها وإنتاجها، سيسهم بدور كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وسيساعد على تحسين نوعية حياة شعوب العالم ورفاهها، ولا سيما شعوب الدول النامية الأعضاء في الوكالة، بما فيها أقلّ الدول الأعضاء نمواً،

(ب) وإذ يشدد على أهمية تطوير التكنولوجيا والدراسة النووية ونقلها إلى الدول الأعضاء وفيما بينها للاستخدامات السلمية من أجل استدامة وتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية،

(ج) وإذ يقرُّ بأنَّ برنامج التعاون التقني يواصل مساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية،

(د) وإذ يقرُّ كذلك بأنَّ برنامج التعاون التقني قد أسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

(هـ) وإذ يتطَّع إلى استمرار دعم الوكالة للدول الأعضاء، ولا سيما من خلال برنامج التعاون التقني، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع مبدأ الملكية الوطنية،

(و) وإذ يسلم بأنَّ عدّة دول أعضاء تُولي أهمية لمسألة التخفيف من وطأة تغيُّر المناخ والتكثُّف معه من خلال استخدام التطبيقات النووية وتحصل على الدعم من برنامج الوكالة للتعاون التقني، وإذ يقرُّ بدور الوكالة في هذا الصدد،

(ز) وإذ يقرُّ بمبادرة المدير العام في اختيار "التأهب لحالات تفشي الأمراض الحيوانية المصدر: دور العلوم النووية" كمجال تركيز رئيسي في عام 2021، كما تجسّد في المحفل العلمي المعقود خلال الدورة الخامسة والستين للمؤتمر العام، وإذ يدرك دور مشاريع التعاون التقني في تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في هذا الصدد،

(ح) وإذ يعي الإمكانات التي تنطوي عليها القوى النووية فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة في عدد من البلدان، والحاجة إلى التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة، والحاجة إلى تطبيق ما يصدر عن الوكالة من معايير الأمان والمبادئ التوجيهية الخاصة بالأمن النووي في جميع استخدامات التكنولوجيا النووية من أجل حماية الإنسان والبيئة، وإذ يلاحظ الدعم الموجه من الوكالة إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير البنية الأساسية للقوى النووية،

(ط) وإذ يحيط علماً مع التقدير بالأنشطة التي تعمل الوكالة على تنظيمها في ميدان إدارة

المعارف والتعليم والتدريب في المجال النووي، ولاسيما المبادرات التي يركّز عليها برنامج التعاون التقني في مساعدة الكيانات النووية وغير النووية الوطنية على إقامة وتعزيز البنية الأساسية القاعدية والأطر الرقابية في هذا الميدان، وعلى مواصلة تحسين قدرتها التقنية على ضمان الاستدامة،

(ي) وإذ يلاحظ التعاون الدولي من خلال الوكالة في تقديم الدعم للدول الأعضاء، بناءً على طلبها، استجابةً لحوادث التعرّض المفرط للإشعاعات بـغية بناء قدراتها الوطنية في هذا الصدد،

(ك) وإذ يلاحظ الدعم الذي تقدّمه الوكالة للدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في التصدي للكوارث الطبيعية وحالات تفشي الأمراض وفي حالات الطوارئ، أساساً من خلال برنامج التعاون التقني، بما يشمل خصوصاً دعم الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، فيما تبذله من جهود للتصدي لجائحة كوفيد-19، على النحو الوارد في الوثائق GOV/INF/2020/6 و GOV/INF/2021/4 و GOV/INF/2021/33،

(ل) وإذ يقرُّ بأن تخطيط رأس المال البشري، وتنمية الموارد البشرية من خلال الزيارات العلمية والمنح الدراسية والدورات التدريبية، وخدمات الخبراء، وتوريد المعدات الملائمة، تظلُّ جميعاً مكونات مهمة في أنشطة التعاون التقني من أجل ضمان أن تكون هذه الأنشطة مؤثرة ومستدامة، وإذ يعرب عن تقديره لما تقدمه بعض الدول من مساهمات خارجة عن الميزانية وكذلك مساهمات عينية منها الخبراء والدورات التدريبية والبنية الأساسية، لكي يتسنى الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني المذكورة،

(م) وإذ يقرُّ بأنّ الصحة البشرية، ولاسيما السرطان، قد تصدّرت أولويات الدول الأعضاء على مدار عدة دورات لبرنامج التعاون التقني، على النحو المبين في الوثيقة GOV/INF/2019/2،

(ن) وإذ يقرُّ بالدور المهمّ للوكالة في دعم الدول الأعضاء في مكافحة الشاملة للسرطان، بما في ذلك من خلال برنامج العمل من أجل علاج السرطان، وبالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وإذ يلاحظ أنّ إنشاء نهجٍ موحدٍ لمكافحة الوكالة للسرطان لا بدّ وأن يسهم في تدعيم وتيسير التنفيذ البرنامجي المعزّز للدول الأعضاء، من خلال جملة أمور، منها تعزيز تنسيق وتنفيذ أنشطة الوكالة المتعلقة بمكافحة السرطان تنفيذاً منهجياً،

(س) وإذ يذكّر بتقرير المدير العام المعنون "مواجهة التحديات التي تواجهها أقلّ البلدان نمواً في مجال التطبيق السلمي للطاقة النووية من خلال برنامج التعاون التقني" (الوثيقة GOV/INF/2016/12)، والذي نُشر في تشرين الأول/أكتوبر 2016، وإذ يلاحظ تقديم المساعدة من خلال برنامج التعاون التقني إلى أقلّ البلدان نمواً على مدى السنوات الثماني عشرة الماضية وجهود الوكالة في هذا الصدد،

(ع) وإذ يقرُّ بالحاجة إلى تعزيز عمل الوكالة في ترويج العلوم والتكنولوجيات والتطبيقات النووية للاستخدامات السلمية، وإتاحتها للدول الأعضاء من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني، ودور عقْد المؤتمرات الوزارية المنتظمة في هذا الصدد،

<sup>1</sup> وفقاً للوثيقتين GOV/2810 و GOV/2818.

(ف) وإذ يرحّب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة لتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع جوانب برنامج التعاون التقني، بما في ذلك الدعم المقدم إلى مبادرة المناصرين الدوليين للقضايا الجنسانية،

(ص) وإذ يرحّب بوضع أُطرٍ استراتيجية لبرنامج التعاون التقني من جانب الدول الأعضاء في مختلف المناطق،

(ق) وإذ يرحّب بالمؤتمر الوزاري المعني بالعلوم والتكنولوجيا النووية: التصدي للتحديات الراهنة والناشئة التي تواجه التنمية، الذي عُقد في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وبالإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر، حيث أُكِّدَت الدول الأعضاء من جديد التزامها بأهداف الوكالة ووظائفها، وأقرَّت بأهمية دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مواجهة التحديات الراهنة وبلوغ الأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة،

1- يطلب إلى الأمانة أن تواصل تيسير وتعزيز تطوير التكنولوجيا والدراسة النووية ونقلهما إلى الدول الأعضاء وفيما بينها للاستخدامات السلمية، كما يجسدها برنامج الوكالة للتعاون التقني، مع مراعاة وتأكيد أهمية ما للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، من احتياجات محددة، وفقاً للمادة الثالثة من النظام الأساسي، ويشجّع الدول الأعضاء على المساهمة في تقاسم المعارف والتكنولوجيا في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛

2- ويطلب إلى المدير العام الاستمرار في تعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، عن طريق وضع برامج تتسم بالفعالية والكفاءة وموجّهة نحو تحقيق النواتج المستهدفة ترمي إلى تعزيز وتحسين القدرات والإمكانات العلمية والتكنولوجية والبحثية والرقابية للدول الأعضاء التي تنفّذ المشاريع، مع مراعاة البنية الأساسية والمستوى التكنولوجي للبلدان المعنية، وذلك بمواصلة مساعدتها في تطبيقاتها للطاقة الذرية والتقنيات النووية بصورة سلمية ومأمونة وأمنة؛

3- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل، بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء، ما تبذله من جهود لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتحقيق التوازن بين الجنسين، بما في ذلك بين الخبراء والمحاضرين، في برنامج التعاون التقني، ويشجّع الدول الأعضاء على التعاون الوثيق مع الأمانة في هذا الصدد؛

4- ويطلب إلى المدير العام أن يبذل قصارى جهده لكي يكفل، عند الاقتضاء، أن يساهم برنامج الوكالة للتعاون التقني في تنفيذ المبادئ المعرب عنها في إعلان اسطنبول، وبرنامج العمل لصالح أقلّ البلدان نمواً للفترة 2011-2020، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة ما لكل دولة عضو ولا سيما البلدان النامية وأقلّ البلدان نمواً من احتياجات محددة، فضلاً عن اعتماد الوكالة لطريقة 'التعاون التقني فيما بين البلدان النامية' عند مساعدة أقلّ البلدان نمواً، ويطلب كذلك إلى المدير العام أن يواظب على إطلاع الدول الأعضاء على أنشطة الوكالة في هذا الصدد؛

5- ويدعو الأمانة إلى الاستمرار في تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن التكيّف مع تعيّر المناخ والتخفيف من أثاره من خلال استخدام التقنيات النووية، بما في ذلك من خلال برنامج التعاون التقني،

- 6- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل العمل بنشاط، في إطار برنامج التعاون التقني، من أجل تقديم المساعدة وخدمات الدعم إلى الدول الأعضاء للوقوف على الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي وتنفيذها؛
- 7- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل، في إطار برنامج التعاون التقني، العمل بنشاط على تقديم المساعدة والدعم في المجال الإشعاعي إلى أكثر البلدان تضرراً للتخفيف من عواقب كارثة تشيرنوبل واستصلاح الأراضي الملوثة؛
- 8- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل الدراسة المتعمقة للخصائص والمشاكل المحددة لأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالتطبيقات السلمية للطاقة النووية، وفي هذا الصدد، يطلب إلى الأمانة أيضاً أن تواصل معالجة هذا الأمر وأن تُفيد بما تتوصل إليه في إطار تقارير التعاون التقني؛
- 9- ويطلب إلى الأمانة أن تنفذ النهج الموحد الجديد لمكافحة السرطان على النحو الذي حدده المدير العام في تقريره GOV/INF/2019/2، وبطريقة تمكن الدول الأعضاء من مواصلة تلقي دعم قوي في الحفاظ على قدراتها في مكافحة السرطان وتوسيع نطاقها وتحسينها من خلال إدماج الاستخدامات الطبية للإشعاع المؤين ضمن برنامج شامل لمكافحة السرطان بما يزيد من فعاليته وأثره على الصحة العامة؛
- 10- ويطلب إلى الأمانة إطلاع الدول الأعضاء على مستجدات الجهود المبذولة لإصلاح برنامج العمل من أجل علاج السرطان وكذلك على حالة جميع التوصيات، على النحو الوارد في الوثيقة GOV/2018/11؛
- 11- ويشجع الأمانة على أن تواصل تنفيذ إطار إدارة دورة البرنامج على مراحل، وأن تجعله أبسط وأسهل استخداماً لكي يتسنى للدول الأعضاء استخدام الأدوات استخداماً فعالاً، وأن تراعي عند تصميم المراحل اللاحقة وتنفيذها الصعوبات التي تواجه وشواغل الدول الأعضاء، بما في ذلك الافتقار إلى ما يكفي من التدريب والمعدات والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً؛
- 12- ويطلب إلى الأمانة أن تشجع في إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء من أجل عقد متابعة للمؤتمر الوزاري لعام 2018 بشأن العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها وبرنامج التعاون التقني في عام 2023، بغية عقده كل أربعة أعوام بعد ذلك؛

-3

**التنفيذ الفعال لبرنامج التعاون التقني**

(أ) إذ يؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز أنشطة التعاون التقني ومواصلة تعزيز فعالية وكفاءة وشفافية واستدامة برنامج التعاون التقني، وعلى وجه التحديد وفقاً لطلبات الدول الأعضاء، انطلاقاً من احتياجاتها وأولوياتها الوطنية، وإذ يشدد على أن جميع التدابير المتخذة في هذا الصدد ينبغي أيضاً أن تحفظ وتعزز شعور الدول الأعضاء المستفيدة بأن مشاريع التعاون التقني تنتمي إليها،

(ب) وإذ يشدد على أهمية التقييمات الداخلية والخارجية المنتظمة (التي يضطلع بها كل من مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي، على التوالي) بالنسبة إلى

الوكالة، بما يُسهم في تحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة والشفافية والاستدامة لبرنامج التعاون التقني، بُغية التأثير في النتائج تأثيراً إيجابياً،

(ج) وإذ يقرّ الجهود التي تبذلها الأمانة في مواصلة تطبيق آلية من خطوتين لتقييم تصاميم المشاريع واستعراضها لدورة 2022-2023، على أساس معايير نوعية التعاون التقني، ولاسيما المعيار المركزي لنهج الإطار المنطقي،

(د) وإذ يلاحظ أنّ الدروس الرئيسية المستفادة من عملية الاستعراض التي اضطلعت بها الأمانة في عام 2011 تدلّ على أنّه ينبغي التفكير في الانتقال إلى مشاريع أشمل وأكثر تركيزاً، وأنه يتعين التفريق في المعاملة فيما يخص نهج الإطار المنطقي بين المشاريع الكبيرة المعقدة والمشاريع الصغيرة البسيطة،

(هـ) وإذ يقرّ بتزايد عدد الدول الأعضاء وتزايد طلباتها على برنامج التعاون التقني، وكذلك دور الوكالة في دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تماشياً مع مبدأ الملكية الوطنية، وبأهمية تحسين قدرات موظفي الوكالة ضمن الموارد المتاحة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء لكي يخدموا الدول الأعضاء بفعالية وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في نظام الوكالة الأساسي، لا سيما في مادتيه الثانية والثالثة، وإذ يقرّ كذلك بالمساهمة القيّمة التي يقدّمها موظفو فئة الخدمات العامة،

(و) وإذ يقرّ بالجهود التي تبذلها الأمانة من أجل الأخذ برصد النواتج في برنامج التعاون التقني،

(ز) وإذ يقرّ بأنّ الأمانة ستواصل تعزيز المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل في الوكالة قدر المستطاع، لا سيما على مستويات الإدارة، وإذ يذكر بأنّ تعيين واستبقاء الموظفين الذين يتمتعون بأعلى مستويات الكفاءة والمهارات التقنية والنزاهة أمران أساسيان لنجاح برنامج الوكالة وتحقيقه الأثر المتوخى منه،

(ح) وإذ يضع في اعتباره أنّ الاستخدام الموسّع للغات الرسمية للوكالة سيزيد من عالمية برنامج التعاون التقني، مذكراً في هذا الصدد بتقرير المدير العام لعام 2019 الوارد في الوثيقة GOV/INF/2019/15 بشأن تعدّد اللغات،

1- يحثّ الأمانة على أن تواصل العمل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، من أجل تعزيز أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك توفير الموارد الكافية وفقاً لطلبات الدول الأعضاء وعلى أساس احتياجاتها وأولوياتها الوطنية، من خلال وسائل من بينها ضمان أن تكون مكونات مشاريع التعاون التقني والتدريب والدراسة والمعدات متاحة بسهولة للدول الأعضاء التي تتقدم بتلك الطلبات؛

2- ويطلب إلى الأمانة أن تعزّز قدرات تنفيذ مشاريع التعاون التقني، في حدود الموارد المتاحة، من خلال كفاءة توزيع الموظفين بصورة كافية ومناسبة على جميع المستويات؛

3- ويطلب أيضاً إلى الأمانة إيلاء الاعتبار الواجب للخبراء المؤهلين الذين ترشّحهم جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية وأقلّ البلدان نمواً، للمشاركة في بعثات خبراء التعاون التقني؛

- 4- ويرجَّب بما تبذله الأمانة من جهود متواصلة من أجل تحقيق المستوى الأمثل في جودة مشاريع التعاون التقني وفي عددها وأثرها وتكوين صلات تآزرية بين المشاريع، ويشجِّعها كذلك على بذل تلك الجهود كلما كان ذلك ممكناً وبالتنسيق مع الدول الأعضاء المعنية؛
- 5- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تزويد الدول الأعضاء بما يكفي من المعلومات والتدريب بشأن صوغ المشاريع، بما في ذلك من خلال التعلُّم الإلكتروني، وفق نهج الإطار المنطقي وقبل وقت كاف من النظر فيها من جانب لجنة المساعدة والتعاون التقنيين ومجلس المحافظين؛
- 6- ويقرُّ بأهمية الإبلاغ المنتظم عن تنفيذ مشاريع التعاون التقني والنتائج التي تحقِّقها، ويحثُّ الدول الأعضاء على التقيّد بجميع المتطلبات في هذا الصدد، ويرجَّب بالتقدم المحرز، ويشجِّع الدول الأعضاء على إحراز المزيد من التقدم في تقديم تقاريرها بشأن تقييم التقدم المحرز في المشاريع، بما في ذلك من خلال تقديم هذه التقارير إلكترونياً، وفي هذا الصدد، يطلب إلى الأمانة أن تواصل تقديم الإرشادات للدول الأعضاء بشأن تحسين الإبلاغ، حسب الاقتضاء؛
- 7- ويطلب إلى الأمانة إبقاء الدول الأعضاء على علم بما تتوصَّل إليه الجهود المبذولة لتنفيذ رصد النتائج في برنامج التعاون التقني، وأن تقدِّم تقريراً بشأن تنفيذ رصد النتائج في المشاريع التجريبية بشأن الصحة البشرية والتغذية، بما في ذلك الآثار المحتملة من حيث الموارد البشرية والمالية؛
- 8- ويطلب إلى الأمانة، عند تطبيق الآلية المكونة من خطوتين في رصد نوعية مشاريع التعاون التقني، أن تأخذ بعين الاعتبار في هذا الصدد النتائج الواردة في التقرير السنوي للتعاون التقني، حسب الاقتضاء؛
- 9- ويشجِّع الأمانة والدول الأعضاء على تعزيز الالتزام بالمعيار المركزي وبجميع متطلبات التعاون التقني، ويدعو الأمانة إلى إرشاد الدول الأعضاء في هذا الصدد؛
- 10- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل توفير معلومات محدّثة عن التقدّم المحرز في تنفيذ برنامج التعاون التقني ما بين تقارير التعاون التقني السنوية؛
- 11- ويشدّد على أنه ينبغي للعمل المعتاد الذي يضطلع به مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية والمراجع الخارجي، في حدود الموارد المخصصة لهما من الميزانية العادية، أن يكون متسقاً في جميع البرامج الرئيسية؛ ويشدّد كذلك على أنه ينبغي، في هذا السياق، لمكتب الخدمات الإشرافية الداخلية أن يقيّم مشاريع التعاون التقني على أساس ما يتحقق من نواتج محدّدة قياساً على الأهداف المبيّنة في الإطار البرنامجي القطري ذي الصلة أو الخطة الوطنية للتنمية ذات الصلة، ويطلب كذلك من المراجع الخارجي أن يقدِّم تقريراً عن النتائج إلى مجلس المحافظين؛
- 12- ويشجِّع الأمانة على مواصلة السعي لتنفيذ كلّ مشروع من مشاريع التعاون التقني باللغة الرسمية للوكالة التي تختارها الدولة العضو المستفيدة، حيثما أمكن ذلك؛

-4-

### موارد برنامج التعاون التقني وتنفيذه

(أ) إذ يذكر بأن تمويل التعاون التقني ينبغي أن يكون متماشياً مع مفهوم المسؤولية المشتركة وبأن جميع الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية مشتركة تجاه تمويل وتعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة، وإذ يرحب بالمساهمات التي تقدمها الدول الأعضاء، على أساس طوعي، من خلال تقاسم التكاليف مع الحكومات،

(ب) وإذ يشدد على أن موارد الوكالة المخصصة لأنشطة التعاون التقني ينبغي أن تكون كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة الثانية من النظام الأساسي، وإذ يرحب في هذا الصدد بتقرير الفريق العامل المعني بتمويل أنشطة الوكالة، بما في ذلك دراسة السبل والوسائل الكفيلة بجعل موارد صندوق التعاون التقني كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها (الوثيقة GOV/2014/49) والتوصيات الواردة فيه، وكذلك التقارير مرحلية اللاحقة بشأن تنفيذ الأمانة توصيات الفريق العامل المعني بتمويل أنشطة الوكالة على النحو الوارد في الوثيقتين GOV/INF/2015/4 و GOV/INF/2016/7،

(ج) وإذ يقر بأنه ينبغي تحديد المبلغ المستهدف لصندوق التعاون التقني عند مستوى مناسب، مع مراعاة تزايد احتياجات الدول الأعضاء، وليس ذلك فحسب، بل أيضاً قدراتها التمويلية، وإذ يدرك تزايد عدد الدول الأعضاء التي تطلب مشاريع للتعاون التقني،

(د) وإذ يلاحظ مقرّر مجلس المحافظين، الوارد في الوثيقة GOV/2021/25، بتحديد المبلغ المستهدف للمساهمات الطوعية في صندوق التعاون التقني عند مستوى 91 075 000 يورو في عام 2022 وعند مستوى 92 600 000 يورو في عام 2023، وبأن يكون رقم التخطيط الإرشادي لعام 2024 بمبلغ 92 600 000 يورو، ولعام 2025 بمبلغ 92 600 000 يورو،

(هـ) وإذ يذكر بهدف الوكالة المنصوص عليه في نظامها الأساسي والمتمثل في تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع، وإذ يقر بالمساهمة المهمة التي يقدمها عمل الوكالة من خلال برنامج التعاون التقني في دعم الدول الأعضاء، بما في ذلك دعمها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ يدرك الحاجة إلى أن تكون الموارد كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها،

(و) وإذ يدرك أن عدداً كبيراً من المشاريع المعتمدة يبقى دون تمويل (مشاريع الحاشية (أ)) في برنامج التعاون التقني،

(ز) وإذ يدرك أيضاً أن وجود عدد كبير من هذه المشاريع يفضي كذلك إلى زيادة أعباء العمل الملقة على عاتق الأمانة من حيث التخطيط للمشاريع واستعراض تصاميمها،

(ح) وإذ يشدد على أهمية الحفاظ على توازن ملائم بين أنشطة الوكالة الترويجية وغير الترويجية المنصوص عليها في نظامها الأساسي، وإذ يحيط علماً بمقرر المجلس، الذي يلاحظ جملة أمور منها أن تزامن دورة برنامج التعاون التقني ودورة الميزانية يوفّر إطاراً بدأ منذ عام 2012، للنظر في إدخال زيادات ملائمة على الموارد المخصصة لبرنامج التعاون التقني، بما

في ذلك المبلغ المستهدف لصندوق التعاون التقني، بحيث تراعي هذه التسويات التغييرات التي طرأت في مستوى الميزانية التشغيلية العادية من عام 2009 فصاعداً، ومعامل تسوية الأسعار، والعوامل الأخرى ذات الصلة، على النحو الوارد في الوثيقة GOV/2009/52/Rev.1،

(ط) وإذ يسلم بالقرار الوارد في الوثيقة GOV/2019/25 بشأن تطبيق آلية المراعاة الواجبة بُغية ضمان تحقيق أقصى قدر من الجودة في جميع مشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية والأقاليمية وكذلك الأمر بالنسبة لبرنامج التعاون التقني،

(ي) وإذ يشدد على ضرورة توفير التمويل الكافي للبرنامج الرئيسي 6 من خلال الميزانية العادية، وإذ يذكر بالمقرر GOV/2011/37 الذي يوصي بجملة أمور، منها تكوين فريق عمل واحد للتعامل مع مستوى الميزانية العادية ومع المبلغ المستهدف في صندوق التعاون التقني،

(ك) وإذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي سددت حصصها من المبلغ المستهدف لصندوق التعاون التقني وتكاليف مشاركتها الوطنية الإلزامية كاملة وفي موعدها، وإذ يلاحظ التحسّن المسجّل في عدد الدول الأعضاء التي تسدّد تكاليف مشاركتها الوطنية، ومن ثم التزامها القوي حيال برنامج التعاون التقني، وإذ يلاحظ معدل التحقيق لعام 2020، الذي بلغ 91.1٪،

(ل) وإذ يشجّع الدول الأعضاء التي تكون في وضع يسمح لها بأن تفكّر في تقديم مساهمة على أساس طوعي، من خلال تقاسم الحكومات للتكاليف، في مشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية المقبلة على أن تفعل ذلك، في حين يقرّ بأن تقاسم الحكومات للتكاليف هو قرار سيادي،

(م) وإذ يلاحظ استخدام إطار إدارة دورة البرنامج، وإذ يؤكد الحاجة إلى تقييم أثره على جملة أمور من بينها تعزيز التنسيق وتخطيط البرامج وجودة إنجاز البرامج، فضلاً عن زيادة معدل التنفيذ،

(ن) وإذ يقرّ بأن الوكالة تطلب أن تُنفذ عمليات شحن المواد المشعة في إطار برنامج التعاون التقني بالامتثال لللائحة الوكالة بشأن النقل المأمون للمواد المشعة،

1- يشدد على الحاجة إلى أن تواصل الأمانة العمل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، على وضع وسائل، بما في ذلك آليات، من شأنها أن تحقّق الهدف المتمثّل في جعل موارد التعاون التقني كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها؛

2- ويحثّ الدول الأعضاء على سداد مساهماتها الطوعية في صندوق التعاون التقني كاملة وفي موعدها، ويشجّع الدول الأعضاء على دفع تكاليف مشاركتها الوطنية في الوقت المناسب، ويطلب إلى الدول الأعضاء التي عليها متأخرات في التكاليف البرنامجية المقررة الاسترداد أن تفي بهذا الالتزام؛

3- ويطلب إلى الأمانة أن تضمن أن تنفيذ المشاريع ضمن أيّ برنامج وطني لن يبدأ سوى بعد تلقّي الحد الأدنى من مدفوعات تكاليف المشاركة الوطنية على الأقل، دون المساس بالأنشطة التحضيرية، وفي حال عدم سداد أي قسط ثانٍ خلال أي فترة سنتين، أن تضمن تعليق تمويل أي مشروع أساسي في فترة السنتين التالية إلى حين تلقّي المدفوعات كاملة؛

- 4- ويطلب إلى الأمانة أن تطبق على نحو صارم آلية المراعاة الواجبة تماشياً مع جميع العناصر الواردة في الوثيقة GOV/2019/25 بُغية ضمان تحقيق أقصى قدر من الجودة في جميع مشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية والأقليمية وكذلك الأمر بالنسبة لبرنامج التعاون التقني؛
- 5- ويطلب كذلك إلى المدير العام أن يواصل مراعاة آراء المؤتمر العام عندما يطلب إلى الدول الأعضاء أن تتعهد بالحصول بالحصص الخاصة بها في الأرقام المستهدفة لصندوق التعاون التقني وتسديدها وأن تسدّد مدفوعاتها للصندوق في حينها؛
- 6- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل دعمها، في حدود الموارد المتاحة، للجهود الإنمائية التي تبذلها الدول الأعضاء، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- 7- وفي حين يدرك الطابع المتنوع الذي تتسم به أنظمة مراقبة الصادرات، يحثُّ الدول الأعضاء على العمل بالتعاون الوثيق مع الوكالة لتيسير نقل المعدات اللازمة لأنشطة التعاون التقني، وفقاً للنظام الأساسي، من أجل ضمان عدم تأخر تنفيذ مشاريع التعاون التقني بسبب حالات رفض تزويد الدول الأعضاء بالمعدات الضرورية؛
- 8- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل السعي بنشاط للحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع الحاشية (أ)؛
- 9- ويشجّع الدول الأعضاء التي تستطيع تقديم مساهمات طوعية على إبداء المرونة فيما يتعلق باستخدام مساهماتها لكي يتسنى تنفيذ المزيد من مشاريع الحاشية (أ)؛
- 10- ويرجّب بجميع المساهمات الخارجة عن الميزانية التي أعلنت عنها الدول الأعضاء، بما في ذلك في إطار مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية، التي تهدف إلى جمع مساهمات خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة، ويشجّع كلّ الدول الأعضاء التي تستطيع تقديم مساهمات صوب تحقيق هذا الهدف على أن تفعل ذلك، ويطلب إلى الأمانة أن تواصل العمل مع جميع الدول الأعضاء على المواءمة بين المساهمات واحتياجات الدول الأعضاء؛
- 11- ويشجّع الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من الأدوات التي تتيح لها أن تتفاسم طوعياً تفاصيل أطرها البرنامجية القطرية ومشاريع الحاشية (أ) الخاصة بها، وذلك عبر محرّك البحث الإلكتروني؛
- 12- ويطلب أن يكون الاضطلاع بإجراءات الأمانة التي يدعو إليها هذا القرار والتي لا تتصل اتصالاً مباشراً بتنفيذ مشاريع التعاون التقني رهناً بتوافر الموارد؛
- 13- ويدعو الوكالة إلى مواصلة اتخاذ الإجراءات الضرورية بشأن توصيات الفريق العامل المعنيّ بتمويل أنشطة الوكالة، بما في ذلك بحث سبل ووسائل جعل موارد صندوق التعاون التقني كافيةً ومضمونةً ويمكن التنبؤ بها، على النحو الوارد في الوثائق GOV/2014/49 و GOV/INF/2015/4 و GOV/INF/2016/7؛

## الشراكات والتعاون

(أ) إذ يلاحظ أنَّ الدول الأعضاء المهتمة بإتاحة أطرها البرنامجية الفُطرية للشركاء المحتملين على أساس طوعي يمكن أن تسهّل زيادة التعاون وأن تحسّن فهم كيفية تلبية مشاريع التعاون التقني لاحتياجات الدول الأعضاء،

(ب) وإذ يقرُّ بأنّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تتيح فرصة أخرى لإقامة الشراكات وحشد الموارد لفائدة الدول الأعضاء،

(ج) وإذ يقرُّ الزيادة المستدامة في عدد أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة التي وقّعت عليها الوكالة، وهو ما أدّى إلى تحسين التنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بما في ذلك من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإذ يؤكّد في الوقت نفسه أهمية دور الإطار البرنامجي الفُطري باعتباره الأداة الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي لبرامج التعاون التقني الوطنية الخاصة بالدول الأعضاء، وأنّ بعض جوانب مشاريع التعاون التقني، بحكم تركيزها على مسائل تقنية متخصّصة، يمكن ألا تكون متوافقة مع أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، ومن ثمّ لا ينبغي أن يُشترط هذا التوافق في مشاريع التعاون التقني،

(د) وإذ يقرُّ بأنّ الكيانات النووية وغير النووية الوطنية هي جهات شريكة مهمة في تنفيذ برامج التعاون التقني في الدول الأعضاء وفي تشجيع استخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار في المجال النووي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، وإذ يقرُّ أيضاً في هذا الصدد دور مسؤولي الاتصال الوطنيين والبعثات الدائمة لدى الوكالة والموظفين المسؤولين عن إدارة البرامج ونظراء المشاريع والمسؤولين التقنيين، وأهمية التنسيق فيما بينهم،

(هـ) وإذ يذكّر بالقرارات السابقة التي تستصوب إقامة شراكات تعليمية ابتكارية – مثل الجامعة النووية العالمية – بمشاركة الأوساط الأكاديمية والحكومية والصناعية، وإذ يثق بأنّ هذه المبادرات يمكن أن تؤدي، بدعم من الوكالة، دوراً قيماً في الترويج لمعايير تعليمية متينة وفي بناء القيادات بين صفوف المشتغلين بالمهن النووية العالمية الآخذة في التوسّع،

(و) وإذ يقرُّ العمل الذي تقوم به الوكالة في تعزيز الشراكات مع الشركاء والجهات المانحة ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، بالإضافة إلى الوكالات الإنمائية، وغيرها من الكيانات، حسب الاقتضاء، وإذ يقرُّ بأنّ هذه الشراكات يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في توسيع نطاق مساهمة الوكالة في تسخير التطبيقات النووية للأغراض السلمية والصحة والرخاء؛ وتحقيق أكبر أثر ممكن لمشاريع التعاون التقني؛ وإدماج أنشطة التعاون التقني في الأطر الإنمائية الدولية ذات الصلة،

(ز) وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الوكالة في إقامة علاقات مع المنظمات الدولية، وكذلك مع الهيئات والوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة، وهو ما يمكن أن يساهم أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مشاركة ممثّلين عن الوكالة في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة،

(ح) وإذ يذكّر بالموافقة على المبادئ التوجيهية الاستراتيجية بشأن الشراكات وتعبئة الموارد، على النحو الوارد في الوثيقة GOV/2015/35، وإذ يحيط علماً بالتقرير المرحلي لعام 2019 المقدم من المدير العام بشأن تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية، وإذ يشجّع الأمانة على ضمان نشر التقارير الدورية المستقبلية في السنة التي تلي السنة المشمولة بالتقرير مباشرة بحيث تتواءم مع دورة الميزانية مع التذكير بأهمية المواظبة على إحاطة الدول الأعضاء علماً بالتطورات التي تحدث في هذا الصدد؛

1- يطلب إلى الأمانة مواصلة تعزيز الشراكات الاستراتيجية والعمل في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين المعنيين بـغية مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، بما يتفق مع أولوياتها الوطنية، وتحقيق الحدّ الأمثل من أثر وفوائد الدعم المقدم من الوكالة، ويطلب إلى الأمانة أن تقدّم تقريراً عن تنفيذ هذه الشراكات؛

2- يطلب إلى الأمانة أن تواصل المشاورات والاتصالات مع الدول المهتمة، ومع المنظمات المختصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والهيئات الإنمائية الإقليمية، وسائر الهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، وذلك لضمان تنسيق الأنشطة التي يكمل بعضها بعضاً والارتقاء بها إلى المستوى الأمثل، بما في ذلك من خلال المشاركة في عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وضمان إطلاع هذه الهيئات بصورة منتظمة، عند الاقتضاء، على الأثر الإنمائي لبرنامج التعاون التقني، مع السعي في الوقت ذاته إلى إيجاد موارد كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها لبرنامج التعاون التقني؛

3- ويرحب بمشاركة الوكالة وإسهامها فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يعدّ أداة أساسية في مواجهة التحديات المشتركة للبلدان النامية بكفاءة وفعالية، وكذلك تعزيز تبادل أفضل الممارسات وتشجيع إقامة شبكات التواصل، وفي هذا الصدد، يرحب بتعاون الوكالة مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومشاركة الوكالة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في المحافل والمؤتمرات ذات الصلة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عُقد في عام 2019 في بوينوس آيرس، الأرجنتين؛

4- ويطلب إلى المدير العام أن يعزّز، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، أنشطة التعاون التقني التي تدعم اعتماد الكيانات الوطنية النووية وغير النووية على ذاتها وتدعم استدامتها وتزيد من أهميتها في الدول الأعضاء، ولاسيما في البلدان النامية، وفي هذا السياق، يطلب إلى المدير العام أن يواصل التعاون الإقليمي والأقليمي ويزيد من تعزيزه من خلال (أ) تشجيع الأنشطة التي تجري في إطار المشاريع الوطنية والتعاون الإقليمي، بما في ذلك اتفاقات التعاون الإقليمي، والبحث عن أوجه التكامل بينها، (ب) وتحديد القدرات ومراكز الموارد أو غيرها من المعاهد المؤهلة القائمة على الصعيد الإقليمي واستخدامها وتعزيزها (ج) وصوغ مبادئ توجيهية لاستخدام هذه المراكز، (د) وتعزيز الإرشادات المتعلقة بآليات الشراكة؛ وأن يُبقي الدول الأعضاء، في هذا الصدد، على علم بأنشطة الوكالة؛

5- ويطلب إلى المدير العام أن يستأنف العمل باقتسام التكاليف والاستعانة بالمصادر الخارجية وغير ذلك من أشكال الشراكة في التنمية ويواصل تطوير هذه الأشكال وتيسيرها، عن طريق استعراض الإجراءات المالية والقانونية ذات الصلة لهذه الشراكات وتعديلها أو تبسيطها، حسب الاقتضاء، وأن يكفل أن تكون أهدافها محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية وفي وقتها المناسب؛

6- ويلاحظ اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار A/RES/72/279 بشأن "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية"، ويشجّع الوكالة على الوقوف على آثاره المحتملة على أي مجال من مجالات برنامج التعاون التقني، بما في ذلك حشد الموارد، وعلى إبلاغ الدول الأعضاء بهذه الآثار، ويلاحظ في الوقت نفسه العلاقة بين الوكالة ومنظومة الأمم المتحدة وطبيعة برنامج التعاون التقني وطابعه وخصائصه؛

7- ويطلب إلى الأمانة أن تعزّز، حسب الاقتضاء، تواصلها مع الجمهور بجميع اللغات الرسمية للوكالة بشأن أثر أنشطة التعاون التقني، بغية إبراز المساهمة التي تقدّمها الطاقة الذرية، بما في ذلك مساهمتها في التنمية المستدامة، وبغية التواصل مع الشركاء الجدد، والمواظبة على تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات في هذا الصدد؛

-6-

### التنفيذ وتقديم التقارير

1- يطلب إلى المدير العام أن يقدّم تقارير دورية إلى مجلس المحافظين، وتقريراً إلى المؤتمر العام في دورته العادية السادسة والستين (2022)، عن تنفيذ كلِّ ما ورد في هذا القرار، مع تسليط الضوء على الإنجازات المهمة التي تحققت خلال العام المنصرم وتحديد الأهداف والأولويات للعام المقبل في إطار بند في جدول الأعمال بعنوان "تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة".

باء-

### برنامج العمل من أجل علاج السرطان

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالجزء باء من القرار GC(63)/RES/9، بشأن برنامج العمل من أجل علاج السرطان، والقرارات السابقة التي تطلب إلى الأمانة الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال مكافحة السرطان،

(ب) وإذ يشعر بالقلق إزاء معاناة مرضى السرطان وذويهم، ومدى تهديد السرطان للتنمية، لاسيما في البلدان النامية، والنمو المقلق في معدلات الإصابة بالسرطان، وبخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، على النحو الذي أفادت به الوكالة الدولية لبحوث السرطان، وهي وكالة البحوث المتخصصة في مجال السرطان لدى منظمة الصحة العالمية، والتي تقدر أنه بحلول عام 2040 سوف يتسبب السرطان في 16.3 مليون وفاة سنوياً على نطاق العالم، مع حدوث 67٪ من هذه الوفيات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل،

(ج) وإذ يشعر بالقلق أيضاً لأن الأثر الاقتصادي للسرطان كبير ويتزايد أكثر فأكثر وإذ يقرُّ بأهمية التمويل المناسب لبرامج مكافحة السرطان، ولا سيما في البلدان النامية،

(د) وإذ يلاحظ أنّ العديد من الدول الأعضاء تعطي أولوية خاصة لعمل الوكالة في مجال

مكافحة السرطان، ويحيط علماً في هذا الصدد بالمؤتمر الدولي المعني بأوجه التقدم المحرز في العلاج الإشعاعي للأورام لعام 2021 (ICARO-3)،

(هـ) وإذ يذكر بقرار جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسين بشأن الوقاية من السرطان ومكافحته (القرار WHA58.22) المعتمد في أيار/مايو 2005 والذي أقر، في جملة أمور، بالدعم الذي تقدمه الوكالة من أجل القضاء على السرطان ورحب بإنشاء برنامج العمل من أجل علاج السرطان التابع للوكالة،

(و) وإذ يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك هدف التنمية المستدامة المتعلق بالحد من الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية، بما فيها السرطان، وإذ يؤكد على الدور الهام الذي تؤديه الوكالة في هذا الصدد،

(ز) وإذ يلاحظ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/73/2(2018) بشأن الإعلان السياسي المنبثق عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها، والذي أعرب عن التزام الدول الرفيع المستوى بتوفير القيادة الاستراتيجية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، والتوسع في تنفيذ الالتزامات التي أعلنت في عامي 2011 ((A/RES/66/2/(2011)) و2014 ((A/RES/68/300(2014)) من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها من خلال تدابير وطنية طموحة متعددة القطاعات، والمساهمة بذلك في التنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030،

(ح) وإذ يذكر بخطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة 2013-2020، والتي مدّتها جمعية الصحة العالمية إلى عام 2030، بما في ذلك الإطار الشامل للرصد العالمي وأهداف الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، ولا سيما بلوغ النسبة العالمية المستهدفة بتقليص الوفيات المبكرة بنسبة 25٪ بحلول عام 2030،

(ط) وإذ يذكر كذلك بالقرار المعنون "الوقاية من السرطان ومكافحته في سياق نهج متكامل" (WHA70.12) في أيار/مايو 2017 الصادر عن جمعية الصحة العالمية السبعين،

(ي) وإذ يعبر عن التقدير للمناقشات الجارية بين الأمانة ومنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك الوكالة الدولية لبحوث السرطان حول تعزيز البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية والوكالة بشأن مكافحة السرطان،

(ك) وإذ يقرُّ بأن برنامج العمل من أجل علاج السرطان يجسّد الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية للأغراض المدنية والإنسانية، وأن تنفيذ أنشطة الوكالة ذات الصلة في الوقت المناسب، يمكن الدول الأعضاء، لا سيما البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، من تطوير قدراتها على مكافحة السرطان بطريقة شاملة، بما يؤثر في الوضع الصحي والإنمائي في جميع المناطق، ويعزّز أنشطة الوكالة الأخرى المنصوص عليها في نظامها الأساسي،

(ل) وإذ يلاحظ تقرير المدير العام بشأن الدعم المقدم على نطاق الوكالة لمكافحة السرطان، كما هو وارد في الوثيقة GOV/INF/2019/2، وتقرير أنشطة المراجعة الداخلية لعام 2017

الصادر عن مدير مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية (الوثيقة GOV/2018/11)، وإذ يلاحظ أن جميع توصيات مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية قد أُغلقت،

(م) وإذ يلاحظ أبرز ملامح برنامج العمل من أجل علاج السرطان في عام 2020 في تقرير التعاون التقني الذي أعده المدير العام (الوثيقة GOV/2021/17)،

(ن) وإذ يلاحظ العمل المتواصل الذي تضطلع به شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان، في تنسيق برنامج واحد موحد لجمع الموارد المالية وتنفيذ مشاريع للدول الأعضاء بشأن الأنشطة المتصلة بمكافحة السرطان، مع الاستفادة، في جملة أمور، مما لدى الوكالة من معلومات متاحة ومن موارد محدّدة، ومن سبل التأزر والتفاعل على نطاق جميع الإدارات ذات الصلة، بالإضافة إلى جمع الموارد المالية من مصادر خارجة عن الميزانية،

(س) وإذ يقرُّ بالحاجة إلى حشد الموارد لدعم أنشطة الوكالة المتصلة بالسرطان في الدول الأعضاء، وإذ يدرك الضرورة الملحة التي تدعو شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان إلى وضع استراتيجية محددة المعالم لحشد الموارد بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء،

(ع) وإذ يسلِّم بقيمة تقاسم المعلومات حول الاحتياجات المحددة في بعثات الاستعراض المتكاملة لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان، بالاتفاق مع الدولة العضو المعنية، ومع منظمة الصحة العالمية والشركاء الآخرين بغية تسهيل التنسيق والجهود لحشد الموارد من أجل تلبية مثل هذه الاحتياجات،

(ف) وإذ يلاحظ الجهود الرامية إلى تعزيز آليات التنسيق الداخلي فيما بين جميع الإدارات والشعب التقنية ذات الصلة داخل الأمانة من أجل وضع نهج موحد لمكافحة السرطان، بما يتفق مع الاستنتاج الذي خلصت إليه فرقة العمل المخصّصة المعنية ببرنامج العمل من أجل علاج السرطان<sup>2</sup>، بحيث يجري من خلال ذلك النهج التخطيط لجميع أنشطة الوكالة الرامية إلى دعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بمكافحة السرطان وتنفيذ تلك الأنشطة بطريقة منسّقة،

(ص) وإذ يقرُّ بتزايد عدد الطلبات من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة في المشاريع المتعلقة بمكافحة السرطان، بما في ذلك بناء القدرات وأنشطة تحسين البنية الأساسية للتشخيص والعلاج الإشعاعي،

(ق) وإذ يعرب عن تقديره للمساهمات المالية وغيرها من المساهمات والتبرّعات والتعهدات التي عقدها دول أعضاء وجهات أخرى لدعم "البرنامج"،

(ر) وإذ يقرُّ بأن الجهود الإقليمية يمكن أن تساعد الدول الأعضاء على وضع برامج وطنية شاملة لمكافحة السرطان تتناسب مع متطلباتها من خلال تبادل المعارف والخبرات،

<sup>2</sup> أنشأها المدير العام في عام 2018 (الوثيقة GOV/INF/2019/2).

(ش) وإذ يقرُّ بقيمة البعثات الاستعراضية المتكاملة لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان كأداة للتقييم الشامل وفائدتها في تخطيط البرامج المتكاملة لمكافحة السرطان، وإذ يلاحظ أهمية أنشطة المتابعة لدعم تنفيذ توصيات البعثات الاستعراضية المتكاملة لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان،

(ت) وإذ يلاحظ بقلق تزايد صعوبة الاحتفاظ بفنيين طبيين مؤهلين في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وإذ يسلم بالحاجة إلى هؤلاء الفنيين المدربين، إلى جانب الحاجة إلى المرافق والمعدات، من أجل الحفاظ على قدرة كافية لرعاية مرضى السرطان،

(ث) وإذا يلاحظ الحاجة إلى وضع مواد تعليمية وتدريبية بشأن السرطان، وإذ يلاحظ كذلك استخدام آليات مثل موقع مجمّع الصحة البشرية الذي تتعده الوكالة من أجل تلبية هذه الحاجة،

1- يثنى على الأمانة لاستمرارها في إحراز تقدّم بشأن إقامة شراكات مع الدول الأعضاء، وغيرها من المنظمات الدولية والكيانات الخاصة، مع مراعاة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (2013) A/RES/68/234، و(2015) A/RES/70/224، و(2018) A/RES/73/254، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2016) A/RES/71/243، ويحثُّ شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان على تعزيز تطوير ونشر نظم فعّالة من حيث التكلفة ويمكن التحويل عليها للعلاج الإشعاعي لمرضى السرطان عن طريق تلك الشراكات؛

2- ويدعو شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان إلى مواصلة استغلال المنافع التي يمكن الحصول عليها من البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية والوكالة بشأن مكافحة السرطان، لاسيما من حيث تعجيل تنفيذ البرنامج في الدول الأعضاء وتعزيز نُهج الصحة العامة لمكافحة السرطان وزيادة إمكانات حشد الموارد، وفي هذا السياق، يدعو الشعبة المذكورة إلى اتخاذ إجراءات متابعة نظرا لتوقع انتهاء خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية بحلول عام 2030؛ وفي هذا السياق، يدعو الشعبة المذكورة إلى اتخاذ إجراءات متابعة نظرا لتوقع انتهاء خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية بحلول عام 2030؛

3- ويدعو الأمانة إلى متابعة نتائج وتوصيات الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن منع ومكافحة الأمراض غير المعدية، وخاصةً السرطان، بما في ذلك عن طريق مساعدة البلدان النامية على اعتماد وتنفيذ نهج شامل لمكافحة السرطان وبالتشاور، حسب الاقتضاء، مع منظمة الصحة العالمية وسائر الجهات المعنية ذات الصلة؛

4- ويدعو الأمانة إلى مواصلة وضع إطار عملي وأكثر تكاملاً للتعاون، بما في ذلك وضع مشروع مشترك وحشد الموارد، مع منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية لبحوث السرطان، وإطلاع الدول الأعضاء بالتطورات ذات الصلة؛

5- ويطلب من المدير العام أن يواصل الدعوة وبناء الدعم لعمل الوكالة في مجال مكافحة السرطان، بما في ذلك عن طريق حشد الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل من أجل علاج السرطان، باعتباره إحدى أولويات الوكالة؛

- 6- ويدعو شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان، بالتنسيق مع الشعب الأخرى ذات الصلة، إلى الاضطلاع، بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من الشركاء، بتنسيق تُهَجَّجها المتبعة في مساعدة الدول الأعضاء على وضع اقتراحاتها المالية ووثائقها القابلة للإنجاز والتمويل من أجل حشد الموارد لإنشاء وتوسيع البنية الأساسية للطب الإشعاعي اللازمة للمكافحة الشاملة للسرطان؛
- 7- ويطلب إلى شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان مواصلة تنفيذ النظم الإدارية الفعالة مع مراعاة التوصيات ذات الصلة الواردة في الوثيقة GOV/2018/11؛
- 8- ويدعو شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان، بالتنسيق مع الشعب الأخرى ذات الصلة، وبالتشاور مع إدارات الوكالة الأخرى ذات الصلة ومع منظمة الصحة العالمية، حسب الاقتضاء، إلى تعزيز دعمها المقدم إلى الدول الأعضاء النامية في وضع خطط وطنية متكاملة وشاملة لمكافحة السرطان، تنطوي على المشاركة الكاملة للمنظمات والوكالات الأخرى بطريقة تسهّل وتساعد في أنشطة الدول الأعضاء لتحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في الحد من الوفيات المبكرة جراء الإصابة بالأمراض غير المعدية، بما في ذلك السرطان، بالتلث بحلول عام 2030؛
- 9- ويلاحظ استمرار الحاجة إلى توفير موارد بشرية كافية في الشعبة المعنية ببرنامج العمل من أجل علاج السرطان لتنفيذ المشاريع باستخدام أموال خارجة عن الميزانية، ويرجّب بالموارد الخارجة عن الميزانية والموارد العينية المقدّمة حتى الآن، ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم ما يكفي من الدعم والتمويل للاستجابة للاحتياجات الشعبة المذكورة؛
- 10- ويدعو شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان إلى مواصلة وضع وتنفيذ مشاريع مشتركة في إطار البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية والوكالة بشأن مكافحة السرطان من أجل تنفيذه تنفيذاً فعالاً، مع ملاحظة أنّ هناك خطط عمل متكاملة وطنية بشأن مكافحة السرطان قد وُضعت بالفعل أو يجري وضعها ضمن ذلك الإطار لفائدة بعض الدول الأعضاء؛
- 11- ويوصي بمواصلة إعداد البعثات الاستعراضية المتكاملة لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان، بالتشاور مع الدول الأعضاء، باعتبار ذلك خدمة تتيحها الوكالة للدول الأعضاء، ويدعو الشعبة المعنية ببرنامج العمل من أجل علاج السرطان إلى التركيز على أنشطة المتابعة التي تستفيد من استنباطات البعثات المذكورة وترجمة التوصيات إلى أعمال لها تأثيرات مستدامة على الدول الأعضاء، وإطلاق الدول الأعضاء بالمستجدات ذات الصلة؛
- 12- ويدعو شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان إلى مواصلة دعم الدول الأعضاء في تعزيز فرص الحصول على تكنولوجيات صحية مأمونة وعالية الجودة وميسورة التكلفة في مجال العلاج الإشعاعي، حسب الاقتضاء، مع إشراك جميع الجهات المعنية ذات الصلة، ويدعو أيضاً شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان إلى إبقاء الدول الأعضاء على علم بالتطورات في هذا الصدد؛
- 13- ويرجّب بالدعم المستمر الذي يقدمه برنامج العمل من أجل علاج السرطان لمشاركة المهنيين الصحيين العاملين في مجال مكافحة السرطان في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في دورات تدريبية بشأن التخطيط لمكافحة السرطان، والفيزياء الطبية، والعلاج الإشعاعي للأورام، وسجلات حالات السرطان، ويدعو شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان إلى مواصلة تيسير هذه الدورات التدريبية؛

14- ويلاحظ إدراج مواضيع متعلقة بالسرطان في موقع مجمّع الصحة البشرية الذي تتعده الوكالة، ويطلب إلى الأمانة أن تسعى إلى إتاحة هذه المواد التدريبية ليستخدمها المهنيون الصحيون المعنيون في جميع المناطق، بما في ذلك بوسائل تُراعي أهمية التعددية اللغوية؛

15- ويطلب من المدير العام على أن يواصل التماس وتقوية وتيسير دخول الوكالة في شراكات دولية من أجل الاستمرار في متابعة وتطوير وتنفيذ برنامج العمل من أجل علاج السرطان، ويطلب إلى المدير العام أن يواصل إضفاء طابع رسمي، حيثما يكون ذلك مجدياً وملائماً، على تعاون البرنامج المذكور مع الشركاء من أجل زيادة الفعالية في وضع وتنفيذ مشاريع مكافحة السرطان على المستوى القطري والإقليمي والأقليمي؛

16- ويلاحظ العمل الذي تقوم به شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان في حشد الموارد وأنه في الفترة بين تموز/يوليه 2019 وحزيران/يونيه 2021، أدّت جهود برنامج العمل من أجل علاج السرطان في مجال حشد الموارد إلى تأمين أو تسهيل حشد مساهمات طوعية وتعهدات ومنح ومساهمات نقدية تُقدّر بمبلغ 18,651,942 يورو، بما في ذلك الموارد التي حشدتها الشركاء، لمشاريع التعاون التقني المتعلقة بالسرطان، ويحثُّ شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان على العمل من أجل تعزيز استراتيجية ونخطيط برنامجها وكذلك استراتيجية حشد الموارد الإضافية من الجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية لدعم تنفيذ أنشطة الوكالة المتصلة بالسرطان وكذلك دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى حشد الموارد؛

17- ويدعو المدير العام إلى التأكد من أنّ شعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان تعزّز القدرات والآليات لتيسير ودعم حشد الموارد فيما يتعلق بمكافحة السرطان، وبكفاءتها الموجودة ووصولها إلى الدراية التقنية اللازمة لتحقيق المستوى الأمثل من جهود الوكالة في مجال مكافحة السرطان؛

18- ويدعو الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات الخاصة وسائر الجهات المانحة إلى تقديم الدعم المالي الكافي لتنفيذ برنامج العمل من أجل علاج السرطان، ويطلب إلى الأمانة أن تُطلع الدول الأعضاء على التقدم المحرز في هذا الصدد؛

19- ويشيد بالأمانة، ولا سيما بشعبة برنامج العمل من أجل علاج السرطان، على جهودها الرامية إلى تسليط الضوء على الدور الفعال للوكالة في دعم جهود الدول الأعضاء لمعالجة مشكلة السرطان من خلال المشاركة في الفعاليات العالمية في مجال الصحة، بما في ذلك في جمعية الصحة العالمية؛ وقمة الصحة العالمية؛ ومنتدى السيدات الأوليات الأفريقيات لمكافحة سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم وسرطان البروستاتا؛ ومؤتمر القمة العالمي للقادة لمكافحة السرطان؛ والمؤتمر العالمي المعني بالسرطان؛ واجتماعات اللجان الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية؛ والأسبوع العالمي لمكافحة السرطان في لندن.

20- ويدعو الأمانة بأن تواصل إذكاء الوعي في المحافل الدولية بالعبء العالمي للسرطان وبدور الطب الإشعاعي في تشخيص السرطان وعلاجه، باعتبار الطب الإشعاعي الحلقة الأولى في السلسلة التي تربط تشخيص السرطان وعلاج الأمراض غير المعدية؛

21- ويطلب إلى المدير العام أن يقدّم إلى المؤتمر العام في دورتيه العاديتين السادسة والستين (2022) والسابعة والستين (2023) معلومات في تقرير التعاون التقني السنوي عن تنفيذ هذا القرار.

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 17 من جدول الأعمال

الفقرة 57 من الوثيقة GC(65)/OR.9

## تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها

GC(65)/RES/11

ألف-

### التطبيقات النووية في غير مجالات القوى

-1

عام

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يلاحظ أنّ أهداف الوكالة حسبما نصّت عليها المادة الثانية من نظامها الأساسي تشمل "تجديد وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"،

(ب) وإذ يلاحظ أيضاً أنّ وظائف الوكالة حسبما نصّت عليها الفقرات من ألف-1 إلى ألف-4 من المادة الثالثة من نظامها الأساسي، تتضمن تشجيع البحث والتطوير وتعزيز تبادل المعلومات العلمية والتقنية وتدريب العلماء والخبراء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(ج) وإذ يلاحظ أنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة أهابت بالدول والمنظمات الدولية، في القرار 292/64، تقديم الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، وبخاصة للبلدان النامية، بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى توفير مياه شرب مأمونة ونقية يسهل الحصول عليها وميسورة الكلفة وتوفير الصرف الصحي للجميع،

(د) وإذ يلاحظ أنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرّت، في قرارها 288/66، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، وهي وثيقة تسلّم بأهمية تعزيز القدرات الوطنية والعلمية والتكنولوجية لتحقيق التنمية المستدامة، وتدعم تحقيقاً لهذه الغاية بناء القدرات في مجالي العلوم والتكنولوجيا وتمكين النساء والرجال على حد سواء من المساهمة في تلك القدرات والاستفادة منها، بأساليب منها التعاون بين مؤسسات البحوث والجامعات والقطاع الخاص والحكومات والمنظمات غير الحكومية والعلماء،

(هـ) وإذ يقدر اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (القرار A/RES/70/1)، وإذ يرحّب بما تضطلع به الأمانة من أنشطة تسهم في دعم التنمية المستدامة وحماية البيئة،

(و) وإذ يلاحظ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 312/71 الذي أيد الإعلان المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل" الذي يدعو جميع الجهات المعنية إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة،

(ز) وإذ يلاحظ أنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلنت الفترة من 2021 إلى 2030 عقداً دولياً لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (القرار 73/72)، وعقداً لإصلاح النظم الإيكولوجية (القرار 284/73)،

(ح) وإذ يشدّد على أهمية اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

(ط) وإذ يلاحظ الاستراتيجية المتوسطة الأجل على النحو الذي أشار إليه مجلس المحافظين،

(ي) وإذ يحيط علماً بوثيقة "استعراض التكنولوجيا النووية لعام 2021" (الوثيقة GC(65)/INF/2)،

(ك) وإذ يشدّد على أنّ العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية تتناول طائفة واسعة من الاحتياجات الإنمائية البشرية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للدول الأعضاء وتسهم في تلبيتها، في مجالات مثل الصحة، والتغذية، والأغذية والزراعة، والموارد المائية، والبيئة، والصناعة، والمواد، والطاقة، وإذ يلاحظ أنّ دولاً أعضاء عديدة، نامية ومتقدمة، تستفيد من تطبيق التقنيات النووية في جميع المجالات الواردة أعلاه،

(ل) وإذ يقرُّ بنجاح الدراسات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا في تعزيز التواصل العلمي وبإسهام تلك المشاريع في تدريب المدربين،

(م) وإذ يسلّم بكون المراكز المتعاونة مع الوكالة تدعم الوكالة في الاضطلاع بولايتها الرامية إلى تشجيع البحث والتطوير وتعزيز تبادل المعلومات العلمية والتقنية وتدريب العلماء والخبراء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(ن) وإذ يسلّم بالحاجة إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية المتقدمة في جميع مراحل إدارة الأمراض المعدية وغير المعدية، بما في ذلك السرطان، وإذ يدرك ضرورة وضع مؤشرات أداء لقياس هذه القدرة، بما في ذلك الوصول والجودة والنتائج،

(س) وإذ يقرُّ بما تقوم به الوكالة من عمل في صيانة وتطوير قواعد البيانات التي تزود الدول الأعضاء بمعلومات عن التوزيع الدولي لتكنولوجيات العلاج الإشعاعي والطب النووي، مثل دليل مراكز العلاج الإشعاعي، وقاعدة بيانات الطب النووي، وقاعدة بيانات الموارد العالمية المتعلقة بالتصوير الطبي والطب النووي التابعة للوكالة (قاعدة بيانات إماجين)، وعن شبكة الوكالة/منظمة الصحة العالمية لمختبرات المعايير الثانوية لقياس الجرعات، وشبكات مراجعة قياس الجرعات، وقاعدة بيانات الماء المزودج الترقيم،

(ع) وإذ يقرُّ بأن إجراء استعراضات نظراء خارجية مستقلة، في إطار برنامج شامل

لضمان الجودة، يُعدُّ وسيلة فعالة لتحسين جودة ممارسة الطب الإشعاعي، وإذ يُقدَّر الجهود التي تبذلها الأمانة في تطوير آليات استعراضات النظراء في مجالات الطب النووي وعلم الأشعة التشخيصي والعلاج الإشعاعي،

(ف) وإذ يدرك الاستخدام المبتكر لأدوات تكنولوجيا المعلومات في مجال بناء القدرات وللأدوات التعليمية في مجال الصحة البشرية من خلال مجمَع الصحة البشرية التابع للوكالة والذي بلغ مستوى عالياً من التطور، وإذ يرحب بأدوات التعلُّم الإلكتروني في مجال التخطيط الاستراتيجي وعلوم التحليل الجناحي واستصلاح المواقع، فضلاً عن عقد المؤتمر الافتراضي الدولي الأول بشأن التشخيص العلاجي (iViCT 2019) في الفترة من 4 إلى 5 أيلول/سبتمبر 2019،

(ص) وإذ يلاحظ ارتفاع طلبات الدول الأعضاء على التطبيقات النووية لاستخدامها في مجال الصحة البشرية وإذ يقرُّ بأهمية مواصلة التعاون على نطاق الوكالة مع منظمة الصحة العالمية،

(ق) وإذ يلاحظ الفعاليات التي يرهاها صندوق الوكالة-جائزة نوبل للسلام المعني بالسرطان والتغذية وإذ يدرك ارتفاع طلبات الدول الأعضاء على التعاون وبناء القدرات في مجال تغذية الرُّضع وصغار الأطفال، والوقاية من الأمراض غير المعدية المرتبطة بالبدانة، وإذ يرحب بنشر وقائع الندوة الدولية بشأن فهم العبء المزدوج لسوء التغذية من أجل القيام بأنشطة تدخُّل فعَّالة للتصدي له، التي تُنظَّم بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)،

(ر) وإذ يدرك الحاجة إلى أن تعمل الوكالة على زيادة قدرة الدول الأعضاء في مجال قياس الجرعات الإشعاعية المستخدمة في مجال الطب وإذ يذكّر بالندوة الدولية المعنية بالمعايير والتطبيقات وضمان الجودة في قياس الجرعات الإشعاعية المستخدمة في مجال الطب ( IDOS ) (2019)،

(ش) وإذ يقرُّ بنجاحات الوكالة في إقامة شراكات تقليدية وغير تقليدية وإذ يتوقَّع بذل الوكالة مزيد من الجهود في سبيل تحسين الشراكات مع من له صلة من شركاء وجهات مانحة، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، وكذلك الهيئات الإنمائية وغير ذلك من الكيانات والنجاح في حشد تمويل كبير من شركاء غير تقليديين، ولا سيما في مجال الصحة البشرية،

(ت) وإذ يقرُّ بجهود الوكالة الرامية إلى النهوض بتعليم وتدريب المتخصِّصين في مجال الطب الإشعاعي، بما في ذلك الفيزيائيون الطبيون، وبنجاح برنامج الدراسات المتقدمة في مجال الفيزياء الطبية الذي يشرف عليه المركز الدولي للفيزياء النظرية، استناداً إلى توجيهات الوكالة،

(ث) وإذ يقرُّ بالدور الذي تؤدِّيه الوكالة في دعم الدول الأعضاء من أجل التصدي للعبء الذي تشكِّله الأمراض غير المعدية، وخصوصاً أمراض القلب والأوعية الدموية والأمراض التنكُّسية العصبية،

(خ) وإذ يشدّد على أهمية مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بالتعاون مع الشركاء الخارجيين، في مجال مكافحة السرطان، وخصوصاً أنواع السرطان التي تصيب النساء والأطفال،

(ذ) وإذ ينوّه بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وإذ يلاحظ الأنشطة المتواصلة المضطلع بها في إطار برنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك بشأن الوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته، وكذلك المشاركة في المبادرة التي تقودها منظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته والمبادرة العالمية لمكافحة سرطان الأطفال،

(ض) وإذ يقرُّ بمساهمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعبئة الموارد في توفير الدعم للأنشطة التعليمية ومشاريع البحوث المنسّقة،

(أ أ) وإذ يلاحظ التوسّع في خدمات مختبر قياس الجرعات بهدف تحسين قياس الجرعات في المستشفيات وتطوير أنشطة التعليم والتدريب، وإذ يلاحظ بافتتاح مرفق المعجل الخطي الجديد في زايبرسدورف، والذي سيزيد من قدرة الوكالة على تقديم خدمات قياس الجرعات،

(ب ب) وإذ يسلم بمزايا مشاريع البحوث المنسقة على المدى الطويل وما يتمخض عنها من منشورات في تطوير التكنولوجيات النووية وتطبيقها عملياً لاستخدامها استخدامات سلمية وما يمكن أن تتركه من تأثير إيجابي في برنامج التعاون التقني، وإذ يقرُّ في الوقت ذاته بما يتخللها من اختلافات، وإذ يحثُّ الأمانة على مواصلة ضمان المزايا التي يمكن جنيها من أوجه التأزر الممكنة ونفاذي ازدواجية الجهود في هذا الصدد،

(ج ج) وإذ يقرُّ كذلك بالتعاون المثمر والنتائج الهائلة التي حققتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والوكالة من خلال البرنامج المشترك بين الفاو والوكالة، والترتيبات المنفّحة فيما يتعلق بعمل الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة، والتي وُقعت في عام 2013، وكذلك الترتيب المنفّح الذي وُقِع مؤخراً في شباط/فبراير 2021، والذي رفع مستوى الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة لتصبح مركزاً مشتركاً بين المنظمتين، والأهداف الاستراتيجية للفاو، بما في ذلك فيما يتعلق بالزراعة الذكية مناخياً ومختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زايبرسدورف، من أجل التكيف بطريقة أفضل وأكثر استدامة مع تغيّر المناخ في قطاع الأغذية والزراعة في البلدان النامية،

(د د) وإذ يرحّب بالدعم الذي يقدّمه المركز المشترك بين الفاو والوكالة لمكافحة حالات تفشي بعض الأمراض والآفات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاربيبي وآسيا وأوروبا،

(ه ه) وإذ يقرُّ بالحاجة إلى اتخاذ تدابير وقائية وأهمية مواجهة التحديات التي يثيرها تغيّر المناخ والزيادة في حالات تفشي الأمراض الحيوانية والآفات التي تضرُّ بالصحة البشرية والحيوانية والنباتية،

(و و) وإذ يقرُّ كذلك بنجاح تقنية الحشرة العقيمة في كبح أو استئصال تجمعات الآفات التي يمكن أن تضرَّ بالصحة البشرية والحيوانية والنباتية،

(ز ز) وإذ يدرك الأنشطة التي تضطلع بها الشبكة التحليلية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والتي تتألف من 57 من المختبرات/المعاهد الوطنية المعنية بسلامة الأغذية في 21 بلداً في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشبكة الأفريقية لسلامة الأغذية، التي تضمُّ 102 من المختبرات/المعاهد الوطنية المعنية بسلامة الأغذية في 43 بلداً أفريقياً، من أجل معالجة قضايا تلوث الأغذية وتحسين سلامة البيئة والأغذية، بما لذلك من فوائد صحية وتجارية واقتصادية؛ والأنشطة التي تضطلع بها شبكة مختبرات التشخيص البيطري (شبكة فيتلاب) التي تضم 45 مختبراً وطنياً لتشخيص الأمراض الحيوانية في أفريقيا و19 مختبراً من هذه المختبرات في آسيا، من أجل نشر استخدام التقنيات النووية لتشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود، وكذلك الجهود التي تبذلها شبكة الاستيلاء الطفري للنباتات التي تضمُّ 13 بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تشجيع أنشطة البحث والتطوير وتحفيز التعاون الإقليمي في مجال الاستيلاء الطفري للنباتات، وما يتصل بذلك من أنشطة تبادل التكنولوجيا البيولوجية والبلازما الجينية الطافرة في المنطقة،

(ح ح) وإذ يقرُّ بالعمل الذي اضطلع به في مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في القيام بأنشطة بحث وتطوير تطبيقية وتطويرية، واستحداث معايير وبروتوكولات ومبادئ توجيهية، وكذلك توفير التدريب والخدمات المتخصصة لفائدة الدول الأعضاء، وإذ يتطلع إلى إنشاء وتفعيل مرفق علوم النيوترونات لمساعدة الدول الأعضاء على الأخذ بالتقنيات القائمة على النيوترونات وما يتصل بها من تطبيقات وأنشطة لبناء القدرات،

(ط ط) وإذ يرحب بالأنشطة الجارية لتحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايبيرسدورف والإجراءات الجارية لتنفيذ مشروع ReNuAL+ و ReNuAL بما يساهم في أنشطة البحث والتطوير ويدعم استفادة الدول الأعضاء من التطبيقات النووية ويعزز جهود الوكالة الرامية إلى بناء شراكات تقليدية وغير تقليدية لحشد الموارد لهذين المشروعين،

(ي ي) وإذ يلاحظ أنَّ الوكالة جمعت وعممت بيانات نظيرية بشأن مستودعات المياه الجوفية والأنهار في جميع أنحاء العالم، وأنها تعالج أوجه الترابط بين تغيير المناخ وارتفاع تكاليف الأغذية والطاقة والأزمة الاقتصادية العالمية، بهدف مساعدة متَّخذي القرارات على اعتماد ممارسات أفضل فيما يخصُّ الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتخطيط لها، ولا سيما فيما يتعلق بالمياه السطحية المرتبطة بالاستخدام الزراعي،

(ك ك) وإذ يلاحظ استمرار التعاون والشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة، ولا سيما في سياق مكافحة التلوث البحري وبرنامج البحار الإقليمية، وتزايد الطلب من جانب الدول الأعضاء على التطبيقات النووية لأغراض الإدارة البيئية،

(ل ل) وإذ يقرُّ بما للوكالة من قدرات فريدة على الإساهم في الجهود العالمية الرامية إلى حماية البيئة، بما في ذلك البيئة البرية والنهرية والساحلية والبحرية، وإذ يدرك المساهمة الكبيرة التي يمكن أن تقدِّمها العلوم النووية للتصدي للتحديات البيئية من قبيل تغيير المناخ، وتلوث السواحل والمحيطات، والمواد البلاستيكية الدقيقة، والموائل المهددة، وأنواع الكائنات المعرَّضة

## لخطر الانقراض،

(م م) وإذ يلاحظ مع التقدير العمل الذي اضطلعت به الوكالة على مدى عقود عديدة من أجل مساعدة المختبرات التحليلية ومرافق البحوث في الدول الأعضاء على تحسين أدائها التحليلي عن طريق تنظيم اختبارات الكفاءة والمقارنات بين المختبرات بانتظام، وإنتاج مواد مرجعية معتمدة من طائفة واسعة من المصفوفات البيئية،

(ن ن) وإذ يدرك أن شبكة المختبرات التحليلية لقياس النشاط الإشعاعي البيئي (شبكة الميرا) توفر القياسات الدقيقة اللازمة لرصد النشاط الإشعاعي في البيئة، وتضم 188 مختبراً من 89 دولة عضواً،

(س س) وإذ يسلم بما يقدمه مركز التنسيق الدولي المعني بتحمّض المحيطات، الكائن في مختبرات البيئة التابعة للوكالة في موناكو، من إسهام مهم في تنسيق الأنشطة التي تدعم تكوين فهم أفضل للآثار العالمية الناتجة من تحمّض المحيطات، وإذ يرحّب بالدعم الكبير المقدم للمركز من عدد من الدول الأعضاء،

(ع ع) وإذ يقرُّ بتزايد استخدام النظائر المشعة والتكنولوجيا الإشعاعية في ممارسات الرعاية الصحية، والصرف الصحي والتعقيم، وإدارة العمليات الصناعية، واستصلاح البيئة، وحفظ الأغذية، وتحسين المحاصيل، واستحداث المواد الجديدة، والعلوم التحليلية، وفي تقييم آثار تغير المناخ،

(ف ف) وإذ يلاحظ أهمية توافر الموليبدنيوم-99 لأغراض التشخيص والعلاج الطبيين، وإذ ينوّه مع التقدير بالجهود التي تبذلها الوكالة، بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء والجهات المعنية ذات الصلة، لتيسير الإمداد الموثوق بالموليبدنيوم-99 من خلال دعم تنمية قدرات الدول الأعضاء على أن توفر، لتلبية احتياجاتها المحلية وللتصدير، إنتاجاً غير قائم على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء من الموليبدنيوم-99 والتكنيتيوم-99 شبه المستقر، متى كان ذلك مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية، بما في ذلك إجراء البحوث حول الطريقة البديلة القائمة على استخدام المعجلات لإنتاج التكنيتيوم-99/الموليبدنيوم-99،

(ص ص) وإذ يدرك المبادرات التعاونية الجديدة التي ظهرت لتوفير خدمات التشعيع باستخدام المفاعلات، وأوجه التقدم الكبيرة التي أُفيد بها فيما يخص إنشاء مرافق جديدة لإنتاج الموليبدنيوم-99 وتوسيع المرافق القائمة، والاهتمام المستمر من جانب بلدان عديدة بإنشاء مرافق لإنتاج الموليبدنيوم-99 بأساليب غير قائمة على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء من أجل تلبية الاحتياجات المحلية و/أو للتصدير و/أو لاستخدامه كقدرة احتياطية جزئية،

(ق ق) وإذ يلاحظ التوسّع في استخدام التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني، والتصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني-التصوير المقطعي الحاسوبي، والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية العلاجية، وإذ يسلم بالجهود التي تبذلها الأمانة في تخطيط أنشطة ملائمة لتلبية احتياجات إنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية المحضرة في المستشفيات واستخدامها وفق المتطلبات الرقابية الوطنية المنطبقة،

(ر ر) وإذ يلاحظ الدور الذي تؤديه الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء على إرساء وتعزيز نهج الطب المكيف حسب الاحتياجات الشخصية باستخدام التقنيات النووية، بما في ذلك في مجالي الطب النووي والعلاج الإشعاعي،

(ش ش) وإذ يقرُّ بالدور الذي تؤديه معجّلات الحزم الأيونية والمصادر الإشعاعية السنكروترونية على صعيد البحوث والتطوير في علوم المواد والعلوم البيئية والعلوم البيولوجية والحياتية والتراث الثقافي،

(ت ت) وإذ يدرك مشاكل الملوثات الناجمة عن الأنشطة الحضرية والصناعية، وإمكانية استخدام العلاج الإشعاعي للتصدي لبعضها، بما في ذلك مشكلة مياه المجاري الصناعية، وإذ يلاحظ المبادرة التي اتخذتها الوكالة لدراسة استخدام التكنولوجيا الإشعاعية في معالجة مياه الصرف واستصلاح الملوثات في الدول الأعضاء عن طريق أنشطة بحثية منسقة،

(ث ث) وإذ يحيط علماً بالإمكانات الكبيرة التي تنطوي عليها حزم الإلكترونات كمصدر للإشعاع بغرض معالجة المواد والملوثات والتخفيف من حدة مسببات الأمراض بغية استحداث اللقاحات، وإذ يسلم بالنتائج المشجعة التي تحققت من خلال مشاريع البحوث المنسقة ذات الصلة،

(خ خ) وإذ يقرُّ بأهمية الأجهزة النووية في رصد الإشعاعات النووية والمواد النووية في البيئة، وإذ يلاحظ مع التقدير تطوير أجهزة لرصد النشاط الإشعاعي السطحي وتقديم الخدمات للدول الأعضاء التي تطلب ذلك لأغراض رسم خرائط لأراضيها،

(ذ ذ) وإذ يسلم بالاستخدامات المتعددة لمفاعلات البحوث، بما في ذلك داخل مراكز البحوث النووية الوطنية والجامعات، بوصفها أدوات قيّمة في جملة من الميادين، من بينها التعليم والتدريب، وإجراء البحوث، وإنتاج النظائر المشعة، واختبار المواد، وكذلك بوصفها أداة تعليمية لفائدة الدول الأعضاء التي تفكر في الأخذ بالقوى النووية،

(ض ض) وإذ يدرك أنه ستكون هناك حاجة إلى قدر أكبر من التعاون الإقليمي والدولي، بما يشمل تحالفات مفاعلات البحوث على المستوى الإقليمي والمراكز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث، لضمان تيسير إمكانية الوصول إلى مفاعلات البحوث على نطاق واسع، بالنظر إلى أنّ مفاعلات البحوث الأقدم تجري الاستعاضة عنها بمفاعلات متعددة الأغراض أقل عدداً، بما يؤدي إلى انخفاض في عدد المفاعلات العاملة، وإذ يلاحظ مع التقدير دعم الأمانة المتكامل والمنهجي للبلدان التي تستهل أول مشروع مفاعل بحوث لديها، والجهود المبذولة مؤخراً من أجل تشجيع دعم تحقيق الاستفادة المثلى من مفاعلات البحوث عن طريق بعثات الاستعراض المتكامل لاستخدام مفاعلات البحوث،

(أ أ) وإذ يقرُّ بإمكانية النهوض بالاستخدام السلمي لطاقة الاندماج من خلال زيادة الجهود الدولية وعن طريق التعاون النشط بين الدول الأعضاء المهمة والمنظمات الدولية، مثل فريق مشروع المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، في إطار مشاريع متصلة بمجال الاندماج، وإذ يقدر الجهود التي بُذلت في قيادة محطة قوى الاندماج الإيضاحية، وإذ يلاحظ عقد أول أربعة اجتماعات للجنة التنسيقية المعنية بالاندماج النووي لإدارة الأنشطة الشاملة لعدة مجالات

متعلقة بالاندماج النووي،

(ب ب ب) وإذ يؤكّد الدور المهم الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا والهندسة في تعزيز الأمن والأمن النوويين والإشعاعيين، والحاجة إلى تسوية قضايا التصرف في النفايات المشعة بطريقة مستدامة،

(ج ج ج) وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود الجارية التي تبذلها الأمانة، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء، في إطار البرنامج والميزانية للفترة 2022-2023، من أجل تخصيص موارد كافية لتجديد مختبرات الوكالة للتطبيقات النووية في زايبرسدورف بتزويدها بمرافق ومعدات قادرة على أداء الغرض المطلوب منها، وضمان توفير أقصى قدر من الفوائد للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، من حيث بناء القدرات وتحسين التكنولوجيا،

(د د د) وإذ يرحب بالتقدم المحرز في برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا-كوري التابع للوكالة بهدف تشجيع النساء على السعي إلى حياة مهنية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية وعدم الانتشار النووي، وكذلك بالدعم الذي تقدمه مختلف الدول الأعضاء إلى برنامج المنح الدراسية المذكور،

1- يطلب إلى المدير العام، وفقاً للنظام الأساسي، أن يواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، الاضطلاع بأنشطة الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، مع التركيز بصفة خاصة على دعم تطوير التطبيقات النووية في الدول الأعضاء بهدف تعزيز البنى الأساسية والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة من أجل تلبية احتياجات النمو المستدام والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء بطريقة مأمونة؛

2- ويطلب إلى الأمانة أن تستفيد استفادةً كاملة من القدرات التي تتمتع بها المؤسسات في الدول الأعضاء من خلال آليات مناسبة، من أجل توسيع مدى الاستفادة من العلوم والتطبيقات النووية في تحقيق منافع اجتماعية واقتصادية، ويتطلع إلى مساهمة الوكالة في تنفيذ الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الوثيقة A/RES/70/1)، وكذلك اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ؛

3- ويبرز أهمية تيسير برامج فعالة في ميادين العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها بهدف تجميع القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء ومواصلة تحسينها، عن طريق مشاريع البحوث المنسقة، داخل الوكالة وبين الوكالة والدول الأعضاء، وعن طريق المساعدة المباشرة، ويحثُّ الأمانة على مواصلة تعزيز بناء القدرات لفائدة الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال توفير الدورات التدريبية والمنح الدراسية التدريبية، على الصعيد الأقاليمي والإقليمي والوطني، في ميادين العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، ومن خلال توسيع نطاق أنشطة البحوث المنسقة والآفاق التي تصل إليها، والاعتماد على مخطّط المراكز المتعاونة مع الوكالة؛

4- ويحثُّ الأمانة على الإبلاغ بالفوائد التي تنطوي عليها التطبيقات المختلفة للتكنولوجيات النووية فيما يتعلق بتحقيق التنمية والتي يمكن أن تفيد الدول الأعضاء، وعلى تلبية الاحتياجات المتعلقة بهذه التطبيقات من حيث تدريب الموارد البشرية؛

5- ويطلب إلى الأمانة أن تشرع في إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء من أجل عقد متابعة

للمؤتمر الوزاري لعام 2018 بشأن العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها وبرنامج التعاون التقني في عام 2023، بغية عقده كل أربع أعوام بعد ذلك؛

6- ويحثُّ الأمانة على أن تواصل بذل الجهود التي تساهم في تكوين فهم أعمق ومنظور متوازن لدور العلوم والتكنولوجيا النووية في التنمية العالمية المستدامة، بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة، وفي الجهود التي سبَّذت في المستقبل من أجل التخفيف من حدَّة تغيُّر المناخ ورصده والتكيُّف معه؛

7- ويرجِّب بجميع المساهمات التي أعلنتها الدول الأعضاء والمؤسسات وهيئات القطاع الخاص، بما في ذلك المساهمات المقدَّمة من خلال مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية، في صورة مساهمات خارجة عن الميزانية ومساهمات عينية لصالح الوكالة؛

8- ويدعو الأمانة إلى مواصلة معالجة ما حدَّد من احتياجات ومتطلبات ذات أولوية للدول الأعضاء في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، ومنها ما يلي:

'1' استخدام النظائر المشعة والإشعاعات في مجال الصحة البشرية، بما في ذلك من خلال تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات ذات الصلة وتحسين جودة هذه الخدمات،

'2' التطبيقات النووية المتعلقة بالأغذية والزراعة، مثل الزراعة الذكية مناخياً، وإدارة الأراضي والمياه، وسلامة الأغذية والأمن الغذائي، وتحسين المحاصيل وإدارتها في ظل تغيُّر المناخ،

'3' استخدام تقنية الحشرة العقيمة لإيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي وذباب الفاكهة، ومساحات جغرافية ذات مستويات انتشار متدنية، ومكافحة البعوض الناقل للأمراض، بما في ذلك الحمى الدنجية والملاريا وداء تشيكونغونيا وزيكا،

'4' تطبيق التقنيات المستمدة من المجال النووي من أجل التبيكير والإسراع بتشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر العابرة للحدود،

'5' قياس النشاط الإشعاعي والإشعاعات في البيئة،

'6' التطبيقات الفريدة للنظائر في اقتفاء أثر امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي وما ينتج عن ذلك من آثار التحمُّض على النظم الإيكولوجية البحرية،

'7' استخدام النظائر المشعة والنظائر المستقرة من أجل تقييم المخاطر التي تهدد سلامة الأغذية البحرية، بما في ذلك الفلزات الثقيلة، والملوثات العضوية الثابتة، والمواد البلاستيكية الدقيقة، والسموم الحيوية،

'8' استخدام النظائر لحماية الموائل المهدَّدة وأنواع الكائنات المهدَّدة بالانقراض،

'9' استخدام النظائر في إدارة المياه الجوفية،

'10' استخدام السيكلوترونات ومفاعلات البحوث والمعجلات لإنتاج المستحضرات

الصيدلانية الإشعاعية بأسعار في المتناول،

11' استخدام تكنولوجيا الإشعاع لتطوير مواد جديدة، في معالجة مياه الصرف، وغازات المداخن وغيرها من الملوثات الناتجة عن الأنشطة الصناعية، وكذلك للحفاظ على التراث الثقافي؛

9- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تقديم الدعم للدول الأعضاء من خلال مشاريع البحوث المنسقة وأن تشجّع على حشد الموارد بالقدر المناسب لدعم هذه الجهود؛

10- ويشجّع على تعزيز التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء لتبادل المعلومات بشأن الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية بالتآزر مع المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والتي تتناول مسألة إدارة الموارد المائية؛

11- ويحث الأمانة على مواصلة تعزيز الشراكة بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، بغية المضي قدماً في استكشاف إمكانية التعاون في إطار رسمي، من قبيل إنشاء برنامج مشترك بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف زيادة إمكانية الوصول إلى المشاريع والمعلومات المفيدة، مع مراعاة الحاجة إلى تجنب ازدواجية الجهود؛

12- ويحيط علماً مع التقدير بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة إلى جانب الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (الاتفاق التعاوني الإقليمي)، ويشجّع الأمانة على تطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات ونشرها في مجالات متنوعة من التطبيقات النووية؛

13- ويحث الأمانة على أن تواصل تعزيز الشراكة بين الوكالة ومنظمة الصحة العالمية؛

14- ويطلب إلى الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء بناء على طلبها في الأنشطة التي تضطلع بها من أجل التخفيف من أثر السرطان، وخصوصاً أنواع السرطان التي تصيب الإناث والأطفال، باستخدام الآليات السليمة للوقاية والتشخيص والعلاج والتعامل مع الأعراض؛

15- ويشجّع الدول الأعضاء على الاستفادة من آليات استعراضات النظراء القائمة في مجال الطب الإشعاعي لتعزيز التشخيص وعلاج المرضى بجودة عالية؛

16- ويدعو إلى دعم الوكالة في وضع مبادئ توجيهية لاعتماد التقنيات والمعدات المتقدمة في مجال الطب الإشعاعي في الدول الأعضاء؛

17- ويؤنّه بنجاح شبكات المختبرات التي تتعدها الوكالة، مثل شبكة مختبرات التشخيص البيطري (شبكة فيتلاب)، والشبكة التحليلية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشبكة الأفريقية لسلامة الأغذية، وشبكة الاستيلاذ الطفري للنباتات، في الترويج لأنشطة البحث والتطوير بشأن العلوم والتطبيقات النووية، ونشر استخدام التقنيات النووية لأغراض الأغذية والزراعة، وتيسير التعاون الدولي بشأن التطبيقات النووية، بما في ذلك عن طريق مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب ومبادرات التعاون الثلاثي، ومن ثم يطلب إلى الأمانة أن تواصل زيادة الدعم المقدم من أجل تعزيز هذه الشبكات والتوسع فيها، بما يمكّنها من أن تؤدي دورها بالكامل وبفعالية في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات فيما يتعلق

بأنشطة البحث والتطوير والتصدي للطوارئ لصالح الدول الأعضاء؛

18- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل توفير الدعم التقني إلى الدول الأعضاء المهمة، بناءً على طلبها، فيما يتعلق بإنتاج ونقل النظائر الطبية والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية؛

19- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في بناء قدراتها على استحداث المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية العلاجية الجديدة (مثل باعثات جسيمات ألفا) وإنتاج هذه المستحضرات ومراقبة جودتها؛

20- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة من أجل بناء القدرات اللازمة لتوكيد الجودة في مجالي تطوير المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية واستخدام التكنولوجيا الإشعاعية في الصناعات، ونشر مبادئ توجيهية خاصة بالتكنولوجيا الإشعاعية تستند إلى المعايير الدولية لتوكيد الجودة؛

21- ويحث الأمانة على مواصلة تنفيذ الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تأمين وتعزيز قدرات إنتاج الموليبدنوم-99/التكنيتيوم-99 شبه المستقر، بما في ذلك في البلدان النامية، سعياً لكفالة أمن إمدادات الموليبدنوم-99 لمستخدميه في جميع أنحاء العالم، ويحث كذلك الأمانة على مواصلة جهود التعاون التي تبذلها من أجل بلوغ هذا الهدف في إطار المبادرات ذات الصلة التي تضطلع بها منظمات دولية أخرى مثل وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

22- ويطلب إلى الأمانة أن توّفر، بناءً على طلب الدول الأعضاء المهمة وعندما يكون ذلك مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية، الدعم التقني للجهود الوطنية والإقليمية المستجدة الرامية إلى إنشاء قدرات غير قائمة على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء لإنتاج الموليبدنوم-99، وأن تقدّم المساعدة التقنية لتحويل القدرات الإنتاجية الموجودة حالياً إلى استخدام الأساليب غير القائمة على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء، وأن تيسّر الأنشطة التدريبية، مثل حلقات العمل، لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج المحلي للنظائر المشعة الطبية؛

23- ويحث الأمانة على مواصلة استكشاف استخدام المعجلات في تطبيقات مختلفة للتكنولوجيا الإشعاعية وعلى تيسير العمليات الإيضاحية والتدريب للدول الأعضاء المهمة؛

24- ويطلب إلى الأمانة أن تبذل جهوداً مع الدول الأعضاء في تطوير مرافق للتشعيع الصناعي، مثل المعجلات الإلكترونية وملحقاتها، لاستخدامها في مجالات منها ممارسات الرعاية الصحية، وتحسين المحاصيل، وحفظ الأغذية، والتطبيقات الصناعية، والتطهير والتعقيم، ويطلب كذلك توفير الدعم التقني لاستخدام مفاعلات البحث في إنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية والنظائر المشعة الصناعية؛

25- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون مع الدول الأعضاء المهمة، تطوير الأجهزة المناسبة وتوفير الخدمات، للدول الأعضاء التي تطلبها، من أجل رسم خرائط النشاط الإشعاعي على سطح كوكب الأرض بسرعة وعلى نحو اقتصادي؛

26- ويطلب إلى الأمانة أن تعرّز أنشطة الوكالة في ميدان علوم وتكنولوجيا الاندماج على ضوء أوجه التقدم المحرز في بحوث الاندماج النووي في المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي (ITER) وفي جميع أنحاء العالم، وأن تواصل أنشطة برنامج محطة قوى الاندماج الإيضاحية (DEMO) لتوسيع نطاقها وزيادة نسبة المشاركة فيها قدر المستطاع، مع مواصلة مراعاة الحاجة إلى تنسيق مشاركة

مختلف الجهات المعنية من أجل معالجة الجوانب المختلفة لمرافق الاندماج؛

27- ويطلب إلى الأمانة أن تحوّل الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى ضمان الوصول الواسع النطاق إلى مفاعلات البحوث المتعددة الأغراض القائمة، من أجل زيادة معدلات تشغيل مفاعلات البحوث والاستفادة منها، من خلال تحالفات مفاعلات البحوث على المستوى الإقليمي والمراكز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث وإضفاء الطابع الرسمي على بعثات الاستعراض المتكامل لاستخدام مفاعلات البحوث باعتبارها إحدى خدمات الاستعراض التي توفّرها الوكالة، ويطلب كذلك إلى الأمانة أن تيسّر تشغيل هذه المرافق بطريقة مأمونة وفعالة ومستدامة؛

28- ويحثّ الأمانة على مواصلة مساعدة الدول الأعضاء التي تفكّر في إنشاء أول مفاعل بحوث لها في تطوير البنية الأساسية بطريقة منهجية وشاملة ومتدرجة تدرجاً ملائماً، وعلى توفير مبادئ توجيهية بشأن تطبيقات مفاعلات البحوث بغية مساعدة منظمات الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة تكفل الجدوى الاستراتيجية والاستدامة الطويلة الأمد لهذه المشاريع؛

29- وإذ يقرّ بطبيعة البيانات النووية الموثوق فيها من حيث كونها الركيزة التي تستند إليها جميع الأنشطة المتصلة بالعلوم والهندسة النووية، يعرب عن تقديره للأمانة لتوفيرها بيانات نووية موثوق فيها للدول الأعضاء على مدى أكثر من 50 سنة، وكذلك لتطوير تطبيق حاسوبي يكفل الوصول إلى البيانات النووية من خلال الهواتف المحمولة، ويشجّع التوسّع في استخدام مثل هذه التطبيقات ليشمل أنواع أخرى من البيانات النووية بغية مواصلة توفير هذه الخدمة في المستقبل؛

30- ويطلب إلى الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء المهمة على إرساء البنية الأساسية للأمان وعلى إنشاء مراكز إقليمية للتدريب والتعليم في مناطقها، حيثما لا توجد تلك المراكز، من أجل التدريب المتخصص للخبراء في المجالين النووي والإشعاعي، ويطلب إلى الأمانة أن تستفيد في هذا الصدد من المعلمين المؤهلين الآتين من البلدان النامية؛

31- ويشجّع الأمانة على مواصلة التعاون مع الجامعة النووية العالمية في إطار الدورة التدريبية التي تعقدها كل سنتين بشأن التكنولوجيات الإشعاعية، وعلى تعزيز دعمها لمشاركة المتقدمين للالتحاق بهذه الدورة المنحدرين من البلدان النامية؛

32- ويطلب أيضاً أن يكون اضطلاع الأمانة بالإجراءات المتوخّاة في هذا القرار رهناً بتوافر الموارد؛

33- ويوصي بأن تقدّم الأمانة إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية السادسة والستين (2022) تقريراً عن التقدم المحرز في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها.

-2

## دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المتقيبات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بقراراته السابقة بشأن دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المتقيبات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)،

(ب) وإذ يقرُّ بأنَّ الهدف الرئيسي للحملة الأفريقية هو استئصال ذباب تسي تسي وداء المتقيبات بإقامة مناطق مستدامة خالية من ذباب تسي تسي وداء المتقيبات، باستخدام مختلف تقنيات القمع والاستئصال، مع ضمان استغلال المساحات الأرضية المستعادة استغلالاً مستداماً واقتصادياً، والمساهمة بذلك في تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(ج) وإذ يقرُّ بأنَّ برامج مكافحة ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات هي أنشطة معقّدة تتطلب احتياجاتاً لوجستية كبيرة وتقتضي اتباع نهج مرنة وابتكارية وقابلة للتكيف عند تقديم الدعم التقني،

(د) وإذ يقرُّ بأنَّ ذباب تسي تسي ومشكلة داء المتقيبات التي يسببها يشكّلان أحد أكبر العوائق أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة الأفريقية، حيث يؤثران في صحة البشر والثروة الحيوانية ويحدّان من التنمية الريفية المستدامة، ويتسببان بذلك في ازدياد الفقر وانعدام الأمن الغذائي،

(هـ) وإذ يسلّم بأنَّ الحالات الجديدة التي أُبلغ عنها من داء المتقيبات البشري الأفريقي تقلُّ الآن عن 1000 حالة سنوياً وقد بلغت حالياً أدنى مستوياتها على مدى عدة عقود، غير أن داء المتقيبات الحيواني مازال يصيب ملايين الماشية سنوياً، ويظل عائقاً للتنمية الريفية لعشرات الملايين من القاطنين في المجتمعات الريفية في 37 بلداً أفريقياً، معظمها دول أعضاء في الوكالة،

(و) وإذ يسلّم بأهمية تطوير نظم إنتاج حيواني أكثر كفاءة في المجتمعات المحلية الريفية المتضررة من ذباب تسي تسي وداء المتقيبات من أجل الحد من الفقر والجوع وتشكيل أساس للأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية،

(ز) وإذ يذكّر بمقرري رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فيما كان يسمى وقتئذٍ "منظمة الوحدة الأفريقية" (التي تعرف الآن باسم "الاتحاد الأفريقي") (AHG/Dec.156 XXXVI) و (XXXVII) (AHG/Dec.169) بإخلاء أفريقيا من ذباب تسي تسي وبوضع خطة عمل من أجل تنفيذ تلك الحملة،

(ح) وإذ يقرُّ بالأعمال الأساسية التي تضطلع بها الوكالة، في إطار البرنامج المشترك بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة، من أجل تطوير تقنية الحشرة العقيمة لاستخدامها في مكافحة ذباب تسي تسي وتقديم المساعدة عن طريق مشاريع ميدانية، مدعومة من صندوق التعاون التقني التابع للوكالة، بشأن إدماج مكافحة ذباب تسي تسي

باستخدام تقنية الحشرة العقيمة في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل التصدي بطريقة مستدامة لمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات،

(ط) وإذ يدرك أن تقنية الحشرة العقيمة أثبتت جدواها في إيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي، عند دمجها مع تقنيات مكافحة أخرى وعند تطبيقها في إطار نهج متكامل لمكافحة الآفات على نطاق مناطق بأسرها،

(ي) وإذ يرحب بالتعاون الوثيق المستمر بين الأمانة والحملة الأفريقية، بالتشاور مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى المكلفة بهذه المهمة، في مجال إذكاء الوعي بمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، وتنظيم دورات تدريبية إقليمية، وتعزيز القدرات الإقليمية، وتقديم المساعدة، من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني وبرنامج الميزانية العادية، لأنشطة المشاريع الميدانية التنفيذية، وكذلك تقديم المشورة بشأن إدارة المشاريع ووضع السياسات والاستراتيجيات دعماً لمشاريع الحملة الأفريقية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي،

(ك) وإذ يرحب بما أحرزته الحملة الأفريقية من تقدم متزايد — إلى جانب إشراك منظمات دولية مثل الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية — في إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أيضاً في التصدي لمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات وتحفيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة،

(ل) وإذ يرحب بنشغيل مرفق للتربية المكثفة لذباب تسي تسي، وهو مختبر الحشرات في بوبو-ديولاسو ببوركينا فاسو، وإذ يرحب كذلك بالتقدم المحرز في المشروع الذي تدعمه الوكالة للقضاء على ذباب تسي تسي في منطقة نيايبس في السنغال، والذي أدى إلى تحسين الأمن الغذائي وزيادة عائدات المزارعين بأسلوب فعال جداً من حيث التكلفة،

(م) وتقديرًا منه للمساهمات المقدمة من مختلف الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة دعماً للتصدي لمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في غرب أفريقيا، ولا سيما المساهمات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشاريع مبادرة الاستخدامات السلمية دعماً لمشاريع مكافحة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في السنغال وبوركينا فاسو،

(ن) وإذ يعترف بالتعاون الوثيق المستمر بين الأمانة والمركز الدولي لعمليات البحث والتطوير المتعلقة بتربية الماشية في المناطق دون الرطبة، القائم في بوبو-ديولاسو ببوركينا فاسو، وهو أول مركز متعاون مع الوكالة في أفريقيا في مجال 'استخدام تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة المتكاملة لتجمعات ذباب تسي تسي على نطاق مناطق كاملة'،

(س) وإذ يقرُّ بالتعاون التقني الوثيق بين مرفق تربية الحشرات في بوبو ديولاسو - حملة القضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في بوركينا فاسو، والذي عُيّن مؤخراً كمركز متعاون مع الوكالة في مجال "البرامج التشغيلية لمكافحة ذباب تسي تسي باستخدام تقنية الحشرة العقيمة" في أفريقيا للفترة 2021-2024،

(ع) وإذ يرحَّب بالجهود المبذولة من جانب إدارة التعاون التقني في الوكالة ومن جانب المركز المشترك بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة دعماً للحملة الأفريقية،

(ف) وإذ يرحَّب بالجهود التي تبذلها الأمانة لمعالجة وإزالة العقبات التي تعترض تطبيق تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة ذباب تسي تسي في الدول الأعضاء الأفريقية من خلال البحوث التطبيقية وتطوير الأساليب المتبَّعة، سواء داخل الأمانة أو من خلال آلية الوكالة للمشاريع البحثية المنسقة،

(ص) وإذ يسلِّم بضرورة زيادة بناء القدرات على جميع المستويات فيما يتعلق بالدول الأعضاء المتضررة في استخدام التقنيات النووية المتقدِّمة في القضاء على الأمراض المذكورة آنفاً،

(ق) وإذ يسلِّم بالدعم المتواصل الذي تتلقَّاه الحملة الأفريقية من الوكالة حسبما جاء في التقرير الذي قدَّمه المدير العام في المرفق 2 بالوثيقة GC(65)/3،

1- **يحثُّ الأمانة على أن تزيد من تكثيف الجهود الترويجية على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية من أجل التوعية بالأعباء المترتبة على ذباب تسي تسي وداء المنقبليات، وأن تواصل إيلاء أولوية عالية للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء، وأن تُضاعف مجدداً من جهودها الرامية إلى بناء القدرات ومواصلة تطوير الأساليب اللازمة لدمج تقنية الحشرة العقيمة مع تقنيات مكافحة أخرى لإيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛**

2- **ويدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز تقديم الدعم التقني والمالي والمادي إلى الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى إيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي، مع التشديد على أهمية اتباع نهج قائم على تلبية الاحتياجات بشأن البحوث التطبيقية وتطوير الأساليب المتبَّعة والتحقق من صلاحيتها لدعم المشاريع الميدانية التنفيذية؛**

3- **ويطلب إلى الأمانة أن تعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، على مواصلة توفير التمويل من خلال الميزانية العادية وصندوق التعاون التقني من أجل تقديم مساعدات مستمرة للمشاريع الميدانية التنفيذية الخاصة بتقنية الحشرة العقيمة، وتعزيز دعمها للبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا إلى الدول الأعضاء الأفريقية تكميلاً لجهودها الرامية إلى إيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي ثمَّ التوسُّع في تلك المناطق؛**

4- **ويطلب إلى الأمانة أن تدعم الدول الأعضاء من خلال مشاريع التعاون التقني المعنية بجمع البيانات الأساسية، ووضع اقتراحات المشاريع، والاضطلاع بمشاريع استئصال ذباب تسي تسي التنفيذية المدعومة من خبراء في الموقع، مع إيلاء الأولوية لتجمعات ذباب تسي تسي المعزولة وراثياً؛**

5- **ويشجِّع إدارة التعاون التقني في الوكالة والمركز المشترك بين الفاو والوكالة على مواصلة دعم الحملة الأفريقية والعمل معها على نحو وثيق في مجالات التعاون المتفق عليها على النحو المنصوص عليه في مذكرة التفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والوكالة، الموقَّعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2009،**

والموسعة النطاق من خلال الترتيبات العملية (بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والوكالة) الموقّعة في شباط/فبراير 2018؛

6- ويشدّد على الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود المنسقة والقائمة على التآزر من جانب الوكالة وسائر الشركاء الدوليين، ولاسيما الفاو ومنظمة الصحة العالمية، بهدف دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء عن طريق توفير الإرشادات وتوكيد الجودة في تخطيط وتنفيذ مشاريع وطنية ودون إقليمية سليمة ومُجدية في إطار الحملة الأفريقية؛

7- ويطلب إلى الوكالة والشركاء الآخرين تعزيز بناء القدرات في الدول الأعضاء بما يكفل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن اختيار استراتيجيات مكافحة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات ودمج عمليات تقنية الحشرة العقيمة بطريقة فعالة من حيث التكلفة في حملات المكافحة المتكاملة على نطاق مناطق بأسرها؛

8- ويحثُّ الأمانة والشركاء الآخرين على زيادة جهودهم في توفير بناء القدرات واستكشاف إمكانيات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من أجل إنشاء وتشغيل مرافق لتربية ذبابة تسي تسي تربية مكثّفة بما يكفل بطريقة فعالة من حيث التكلفة توفير أعداد كبيرة من ذكور ذباب تسي تسي العقيمة لمختلف البرامج الميدانية القائمة على تقنية الحشرة العقيمة؛

9- ويشجّع البلدان التي اختارت استراتيجية لمكافحة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات تشمل مكوثاتها تقنية الحشرة العقيمة على أن تركز في البداية على الأنشطة الميدانية، بما في ذلك عمليات إطلاق الذكور العقيمة المستوردة من مراكز الإنتاج المكثّف، كما في حالة مشروع الاستئصال في السنغال؛

10- ويشجّع إدارة التعاون التقني في الوكالة والمركز المشترك بين الفاو والوكالة على مواصلة دعم إنتاج ذباب تسي تسي العقيم إنتاجاً مكثّفاً وتوزيعه على الصعيد دون الإقليمي من خلال تعزيز الدعم المقدم إلى مرفق تربية الحشرات في بوبو-ديولاسو؛

11- ويطلب إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدّم المحرّز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية السادسة والسنتين (2022).

### -3

#### تجديد مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايبيرسدورف

##### إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالفقرة 9 من القسم ألف-1 من القرار GC(55)/RES/12، التي طلب فيها المؤتمر العام من الأمانة أن تبذل جهوداً بالتعاون مع الدول الأعضاء لتحديث مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايبيرسدورف، ومن ثمّ ضمان إتاحة أقصى درجة من الفوائد للدول الأعضاء، ولاسيما النامية منها،

(ب) وإذ يذكّر كذلك بالقرارات الأخرى التي تقتضي بأن تكون مختبرات التطبيقات النووية في زايبيرسدورف ملائمة تماماً للغرض المطلوب (كالقسم ألف-2 من القرار GC(56)/RES/12)، بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لاستئصال و/أو كبح البعوض الناقل للأمراض؛ والقسم ألف-3 من القرار GC(57)/RES/12، بشأن دعم الحملة الأفريقية لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي؛ والقسم ألف-4 من القرار GC(56)/RES/12، بشأن

تعزير الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة؛ والقسم 13 من القرار GC(57)/RES/9 بشأن التأهب والتصدي للحوادث والطوارئ النووية والإشعاعية؛ والقرار GC(57)/RES/11، بشأن تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة)،

(ج) وإذ يقرُّ بالتطبيقات المتزايدة للتكنولوجيات النووية والإشعاعية، وفوائدها الاقتصادية والبيئية في طائفة واسعة من المجالات، والدور الحيوي الذي تضطلع به مختبرات التطبيقات النووية في زايبيرسدورف في إيضاح وتطوير تكنولوجيات جديدة ونشرها في الدول الأعضاء، والزيادة الهائلة التي شهدتها السنوات الأخيرة في عدد الدورات التدريبية ذات الصلة وفي توفير الخدمات التقنية،

(د) وإذ ينوّه مع التقدير بالدور الرائد عالمياً الذي تضطلع به مختبرات التطبيقات النووية في زايبيرسدورف فيما يتعلق بإنشاء شبكات عالمية للمختبرات في عدّة مجالات، مثل شبكات مكافحة الأمراض الحيوانية المدعومة من خلال مبادرة الاستخدامات السلمية، ومبادرة صندوق النهضة الأفريقية والتعاون الدولي، ومبادرات عديدة أخرى،

(هـ) وإذ يقرُّ كذلك بالحاجة لتحديث مختبرات التطبيقات النووية الأربعة المتبقية في زايبيرسدورف لكي يتسنى لها الاستجابة للتغيّر المتواصل في نطاق الطلبات المقدّمة إليها ومدى التعقيد الذي تنطوي عليه ومع تزايد مطالب الدول الأعضاء، ومواكبة الوتيرة المتسارعة للتطوّرات التكنولوجية،

(و) وإذ يشيّد على أهمية أن تكون المختبرات قادرة على أداء الغرض المطلوب منها وأن تمتثل لمعايير الصحة والأمان وأن تتوفر لها البنية الأساسية المناسبة،

(ز) وإذ يدعم مبادرة المدير العام بشأن تحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايبيرسدورف، والتي أعلنها في كلمته أمام الدورة العادية السادسة والخمسين للمؤتمر العام،

(ح) وإذ يذكّر بالقسم ألف-5 من القرار GC(56)/RES/12، وبصفة خاصة الفقرة 4 منه، التي يرجو فيها المؤتمر العام من الأمانة "أن تضع خطة عمل استراتيجية شاملة لتحديث مختبرات التطبيقات النووية الكائنة في زايبيرسدورف، وأن تقدم مفهوماً ومنهجية لبرنامج التحديث القصير الأجل والمتوسط الأجل والطويل الأجل، وأن تبيّن الخطوط العريضة لرؤية كلّ من مختبرات التطبيقات النووية الثمانية ودوره المستقبلي"،

(ط) وإذ يذكّر كذلك بتقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين (الوثيقة GC(57)/INF/11)، والذي يحدّد الأنشطة والخدمات التي تقدّمها مختبرات التطبيقات النووية في زايبيرسدورف التي تهدف إلى إفادة الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، ويضع تقديراً كمياً للاحتياجات والمطالب المتوقعة من جانب الدول الأعضاء في المستقبل ويحدّد الفجوات القائمة في الوقت الراهن والمتوقعة في المستقبل،

(ي) وإذ يرحّب بتقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين بشأن استراتيجية تجديد مختبرات العلوم والتطبيقات النووية في زايبيرسدورف، الواردة في الوثيقة GOV/INF/2014/11، التي تبيّن العناصر ومتطلبات الموارد اللازمة لضمان أن تكون المختبرات قادرة على أداء الغرض

المطلوب منها، وهو ما يُعرف بمشروع ReNuAL، على أن يُنفذ في الفترة من 2014 إلى 2017 في حدود ميزانية مستهدفة بمبلغ 31 مليون يورو، ووفقاً للإضافة الملحق بالاستراتيجية والواردة في الوثيقة GOV/INF/2014/11/Add.1، التي تتضمن تحديثاً للاستراتيجية يعرف العناصر الإضافية الواردة في الفقرة 15 من الاستراتيجية، وهو ما يُعرف بمشروع ReNuAL+، كما تتناول تفكير الوكالة في إرساء قدرات مختبرية خاصة بها لأغراض المستوى 3 من الأمان البيولوجي،

(ك) وإذ يلاحظ الوثيقة GOV/INF/2017/1 المعنونة "مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية"، التي قدّمت معلومات محدّثة إلى الدول الأعضاء عن التقدّم المحرز والمتطلبات من الموارد اللازمة ونطاق مشروع ReNuAL+،

(ل) وإذ يلاحظ جلسة الإحاطة التقنية التي عقدها المدير العام في 3 أيلول/سبتمبر 2020، وقدّم خلالها خطط استكمال المرحلة الأخيرة من عملية تحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف، والتي أُطلق عليها بصورة غير رسمية اسم ReNuAL 2، والتي شملت: إنشاء مبنى مختبرات جديد ليستضيف مختبر العلوم والأجهزة النووية ومختبر تحسين السلالات النباتية وصفاتها الوراثية ومختبر البيئة الأرضية؛ وتجديد مختبر قياس الجرعات؛ واستبدال صوبات المختبرات،

(م) وإذ يرحّب كذلك بتقرير المدير العام الوارد في المرفق 3 بالوثيقة GOV/2021/27-3/65) والمقدّم إلى مجلس المحافظين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مشروع ReNuAL منذ الدورة الرابعة والستين للمؤتمر العام،

(ن) وإذ يرحّب بالإنجازات والتقدّم المحرز في إطار المشروعين ReNuAL و ReNuAL+، بما في ذلك بدء عمليات تشغيل مرفق المعجل الخطي الجديد في مختبر قياس الجرعات في حزيران/يونيه 2019، ومختبر مكافحة الآفات الحشرية الجديد في آب/أغسطس 2019،

(س) وإذ يرحّب ببدء عمليات تشغيل مختبرات يوكيا أمانو في حزيران/يونيه 2020، والتي تحتضن مختبر الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية، ومختبر حماية الأغذية والبيئة، ومختبر إدارة التربة والمياه وتغذية المحاصيل، ومواصلة تطوير البنية الأساسية للموقع، بما يشمل إنشاء مركز للطاقة سييليبي احتياجات الظروف البيئية في كلّ من مختبر مكافحة الآفات الحشرية ومختبرات يوكيا أمانو،

(ع) وإذ يسلم بأهمية تمتّع الوكالة بالقدرات المختبرية لأغراض المستوى 3 من الأمان البيولوجي من أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بغية مكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود، وإذ يعرب عن تقديره للتعاون الجيد مع السلطات النمساوية، ولاسيما مع الوكالة النمساوية للصحة وسلامة الأغذية التي بدأت تتيح للوكالة كامل الحرية في دخول واستخدام مرفقها الجديد المعني بمستوى الأمان البيولوجي 3 والكائن في مودلينغ، مما يعزّز قدرة الوكالة على تقديم قدر أكبر من المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال مكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود، وإذ يلاحظ كذلك تقديم الحكومة النمساوية حزمة تُقدّر قيمتها بمبلغ 2 مليون يورو تضمّ قطعة أرض وعناصر بنية أساسية

وخدمات تقنية مساهمة منها في جهود الوكالة الرامية إلى إنشاء قدراتها المختبرية الخاصة في نفس المرفق الكائن في مودلينغ،

(ف) وإذ يرحّب بجمع أكثر من 39 مليون يورو كتمويلات خارجة عن الميزانية للمشروعين ReNuAL و ReNuAL+، منها أكثر من 18.5 مليون يورو لفائدة المشروع ReNuAL+، وبأنّ الدول الأعضاء قد تبرعت بنحو 9.1 ملايين يورو حتى الآن لمشروع ReNuAL 2 منذ الدورة الرابعة والسنتين للمؤتمر العام، بما في ذلك دولة واحدة لم يسبق لها التبرع وخمس دول سبق لها التبرع،

(ص) وإذ يرحّب كذلك بما قدّمته الدول الأعضاء التالية من المساهمات المالية والعينية والخبراء المجانيين من أجل تنفيذ مشروع ReNuAL، والبالغ عددها 44 دولة عضواً: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وإندونيسيا، وإيران، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، وتايلند، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، والصين، وعمّان، وفرنسا، والفلبين، وفييت نام، وقطر، وكازاخستان، وكندا، والكويت، وكينيا، وماليزيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، ومنغوليا، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، إلى جانب المساهمات المقدّمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (اتفاق أفرأ)، وأحد المراكز المتعاونة مع الوكالة، فضلاً عن ستة مساهمين من القطاع الخاص،

(ق) وإذ يقرُّ بالجهود التي تبذلها مجموعة الدول الأعضاء غير الرسمية المعروفة باسم "أصدقاء مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية"، والتي تعمل بنشاط على تيسير حشد الموارد للمشروع، وإذ يشجّع جميع الدول الأعضاء التي هي في وضع يمكّنها من إتاحة الموارد لدعم تجديد مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف على القيام بذلك،

(ر) وإذ يلاحظ كذلك الاقتراح الوارد في البرنامج والميزانية للفترة 2022-2023 بتخصيص مبلغ 1.5 مليون يورو في عام 2022 ومبلغ 1.5 مليون يورو في عام 2023 لمشروع ReNuAL 2 من صندوق الاستثمارات الرأسمالية الرئيسية،

(ش) وإذ يحيط علماً بالدعوة التي أطلقها المدير العام في أيلول/سبتمبر 2020 لجمع مبلغ إضافي قدره 14.8 مليون يورو من المساهمات الخارجة عن الميزانية من أجل توفير التمويل الكامل لإنشاء مبنى المختبرات الجديد، والمتوقع أن تبدأ أعمال تشييده في أوائل عام 2022،

(ت) وإذ ينوّه بالجهود المبذولة والتقدم المحرز فيما يخصّ إبرام الشراكات والتماس المساهمات من مانحين غير تقليديين، ولاسيما فيما يتعلق بالاحتياجات من المعدات، وإذ ينوّه كذلك مع التقدير بإبرام اتفاقات مع شركاء غير تقليديين لتزويد المختبرات بالمعدات،

1- يُشدّد على الحاجة إلى أن تواصل الوكالة، وفقاً لنظامها الأساسي، ممارسة أنشطة البحث والتطوير التكميلية في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها التي تمتلك الوكالة فيها مزية

مقارنة، وأن تحافظ على تركيزها على مبادرات بناء القدرات وعلى تقديم الخدمات التقنية كي تلبى ما للدول الأعضاء من احتياجات أساسية متعلقة بالتنمية المستدامة؛

2- ويطلب إلى الأمانة أن تسعى جاهدة، بما يتناسب مع المكانة التي تتمتع بها مختبرات التطبيقات النووية في زايرسدورف داخل الوكالة، إلى ضمان تلبية الاحتياجات الماسة والمطالب المقبلة المتوقعة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بخدمات هذه المختبرات بأقصى قدر ممكن من الفعالية والاستدامة؛

3- ويناشد الأمانة أن تواصل اتباع استراتيجية قائمة على حشد الموارد من أجل مشاريع محدّدة من خلال التماس الموارد من الدول الأعضاء والمؤسسات والهيئات المانحة والقطاع الخاص، ويشجّع إقامة الشراكات بما في ذلك من خلال قاعدة بيانات الأمم المتحدة للأسواق العالمية، ويشجّع كذلك الأمانة على التفكير في تخصيص موارد مالية للمشروع من الوفورات أو من مكاسب الكفاءة، بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

4- ويناشد كذلك الأمانة أن تواصل وضع حزم تستهدف حشد الموارد وتتطابق فيها اهتمامات المانحين المحتملين مع احتياجات مبادرة ReNuAL ككلّ، مع إعطاء الأولوية للعناصر المتبقية التي يتعيّن استكمالها في المرحلة الأخيرة من هذه المبادرة، أي مشروع ReNuAL 2؛

5- ويشجّع الأمانة على إطلاع الدول الأعضاء على عملية التخطيط للمتطلبات المتبقية لمختبرات التطبيقات النووية؛

6- ويطلب إلى الأمانة أن تقدّم معلومات عن الموارد المالية اللازمة لعمليات التنفيذ المقبلة وتوضيح المجالات التي تحتاج إلى موارد حتى تسير وفق مواعيد التنفيذ المقرّرة؛

7- ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم التزامات ومساهمات مالية، فضلاً عن المساهمات العينية، في الوقت المناسب، وكذلك تيسير التعاون مع شركاء آخرين، حسب الاقتضاء، بما في ذلك المؤسسات والهيئات والقطاع الخاص، من أجل إتاحة تحسين البنية الأساسية الجوهرية لمختبرات التطبيقات النووية؛

8- ويشجّع 'أصدقاء مشروع التجديد'، تحت الرئاسة المشتركة لجنوب أفريقيا وألمانيا، وجميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم تنفيذ المشروع مع التركيز على حشد الموارد في الوقت المناسب بما يتيح تنفيذ العناصر المتبقية من المشروع؛

9- ويطلب إلى المدير العام أن يقدّم إلى المؤتمر العام في دورته السادسة والستين (2022) تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

-4

## مشروع العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر (مشروع زودياك)

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى القسم ألف-4 من القرار GC(64)/RES/12 الذي اعتمده في دورته العادية

الرابعة والستين،

(ب) وإذ يحيط علماً بتقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GOV/2021/27-GC(65)/3 المقدمة إلى مجلس المحافظين،

(ج) وإذ يلاحظ ورقة معلومات المدير العام المعنونة "مشروع العمل المتكامل للأمراض الحيوانية المصدر، الكشف المبكر والتصدي العالمي"، الواردة في الوثيقة GOV/INF/2020/13 المقدمة إلى مجلس المحافظين بغرض اطلاعه عليها، وكذلك الإحاطات التقنية المقدمة للدول الأعضاء،

(د) وإذ يُقرُّ بمشروع التعاون التقني الأقليمي الخارج عن دورة الميزانية INT5157، والمعنون "دعم القدرات الوطنية والإقليمية في العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر"، على النحو الوارد في الوثيقة GOV/2020/37،

(هـ) وإذ يقرُّ بالدور الذي توصل إليه الاضطلاع به في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3) والحياة في البر (الهدف 15) والشراكات (الهدف 17)،

(و) وإذ يقرُّ دور الوكالة منذ أمد بعيد، تمشياً مع ولايتها، في مساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية بهدف تلبية طائفة واسعة من احتياجات التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك في مجالات الصحة البشرية، والأغذية والزراعة، والصحة الحيوانية، والأمراض الحيوانية المصدر،

(ز) وإذ يقرُّ بأنَّ الوكالة قد دأبت منذ أمد بعيد على التعاون مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة الأخرى ذات الصلة؛ وإذ يقرُّ كذلك بأهمية إتمام الولايات الخاصة بمثل هذه المنظمات، فضلاً عن البروتوكولات الطويلة الأجل التي توجّه التعاون مثل "اتباع نهج الصحة الواحدة متعدد القطاعات: دليل ثلاثي الأطراف لمعالجة الأمراض الحيوانية المصدر في البلدان (الدليل الثلاثي الأطراف للأمراض الحيوانية المصدر)، الذي يتناول الجهود التعاونية لمعالجة المخاطر الصحية عند نقاط التفاعل بين البيئة والحيوان والإنسان،

(ح) وإذ يلاحظ أن الأمراض الحيوانية المصدر مثل كوفيد-19، بما في ذلك الأمراض المنقولة بالناقل مثل الملاريا، والحمى الصفراء، وفيروس تشيكونغونيا، والحمى الدنجية، لها آثار كبيرة وطويلة الأجل في صحة الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء،

(ط) وإذ يقرُّ بأهمية العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية في الكشف عن مسببات الأمراض المستجدة التي يمكن أن تتحوّل إلى أمراض وجوائح وتعبّتها ومكافحتها، وإذ يقرُّ كذلك بأهمية إتاحة مثل هذه التكنولوجيات لجميع الدول الأعضاء،

(ي) وإذ يلاحظ أن مشروع زودياك يمكن أن يدعم الدول الأعضاء ويعزز استعدادها للتصدي للأمراض الحيوانية المصدر الناشئة والناشئة من جديد، من خلال استخدام أساليب البيولوجيا الجزيئية النووية والمستمدة من المجال النووي، وعبر تعزيز قدرة الدول الأعضاء على

الكشف عن مسببات الأمراض الناشئة التي يمكن أن تتحوّل إلى أمراض وجوائح حيوانية المصدر وتعقّب تلك المسببات والتصدي لها،

(ك) وإذ يقرُّ بإنشاء شبكة مختبرات التشخيص البيطري (شبكة فيتلاب)، بالتعاون مع الفاو، في عام 2013، كمثال على الدعم الذي تقدمه الوكالة للدول الأعضاء، وإذ يقرُّ كذلك بأن هذه الشبكة مستمرة بالاضطلاع بدور بالغ الأهمية في تمكين الدول الأعضاء من مكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، من خلال بناء القدرات وتمكين أوجه التعاون عبر الحدود، الأمر الذي حسّن إلى حد بعيد جهود التصدي للأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود، وكذلك دور الشبكة في تمكين الوكالة من التصدي بسرعة إلى جائحة كوفيد-19،

(ل) وإذ يرحب بأن مشروع زودياك سيستند إلى تطبيقات وهيكليات العلوم والتكنولوجيا النووية ذات الصلة الخاصة بالوكالة، مثل شبكة فيتلاب، وآليات التنفيذ الأخرى لبرنامج التعاون التقني،

(م) وإذ يرحب بتأكيد المديرين العامّين للوكالة والفاو مجدداً التزامهما بالشراكة البعيدة الأمد بين المنظمتين، بما في ذلك تعزيز القدرة العالمية على الكشف عن الأمراض الحيوانية المصدر وتعقّبها والتصدي لها، من خلال استخدام التقنيات النووية والتقنيات المستمدة من المجال النووي في جميع مراحل تطوّر الأمراض، وإذ يرحّب كذلك بتوسيع نطاق الترتيب المنفّح ليشمل "تحسين رصد ومراقبة الأمراض الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر والأمراض النباتية العابرة للحدود" كمجال رئيسي، ومن ثمّ إدماج قدرات مختبرات المركز المشترك بين الفاو والوكالة في عمل الفاو على أساس نهج "الصحة الواحدة"،

(ن) وإذ يُسلّم بأن مشروع زودياك يهدف إلى البناء على الشراكة القائمة بين الوكالة والفاو، لتشمل التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان،

(س) وإذ يقرُّ بأن مشروع زودياك يُقصد منه أيضاً، من خلال استخدام التقنيات النووية والتقنيات المستمدة من المجال النووي، أن يشكل جانباً من دعم الوكالة للدول الأعضاء في محاربة الأمراض الحيوانية المصدر والوقاية من الجوائح في المستقبل، بالتعاون والتنسيق مع شبكات المختبرات القائمة، مثل شبكة فيتلاب،

(ع) وإذ يقرُّ بأهمية استخدام الوكالة للقدرات المختبرية لأغراض المستوى 3 من الأمان البيولوجي المقدّمة من الحكومة النمساوية من أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بغية مكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود، وإذ يعرب عن تقديره للتعاون الجيّد مع السلطات النمساوية، ولا سيما مع الوكالة النمساوية للصحة وسلامة الأغذية بشأن إتاحة الوصول إلى مرفقها المعني بالمستوى 3 من الأمان البيولوجي واستخدامه،

1- يشيّد على ضرورة أن تستجيب الوكالة، وفقاً لنظامها الأساسي، لاحتياجات الدول وأولوياتها وأن تواصل تنفيذ جميع أنشطتها البرنامجية بطريقة متوازنة وبالتشاور مع الدول الأعضاء؛

- 2- ويشدّد كذلك على ضرورة أن تواصل الوكالة ممارسة أنشطة البحث والتطوير التكييفية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية التي تمتلك الوكالة فيها مزية مقارنة، وذلك لدعم الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء النامية، بناء على طلبها وبما يتوافق مع النظام الأساسي للوكالة، في بناء قدراتها على تحديد الأمراض الحيوانية المصدر وتوصيفها والكشف عنها بدقة وتشخيصها ومكافحتها وإدارتها من خلال استخدام التقنيات النووية والتقنيات المستمدة من المجال النووي؛
- 3- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تزويد الدول الأعضاء ومجلس المحافظين بمزيد من المعلومات عن مشروع زودياك، بما في ذلك تحليل شامل محدّث لفجوة الاحتياجات، وتحديد أولويات المهام في سياق مقدار الموارد الخارجة عن الميزانية التي تمّ حشدها، وخطة مشروع مفصلة لتنفيذ زودياك، والإطار الزمني المقترح، وكذلك الآثار المالية والتنظيمية وأثار الموارد البشرية للمشروع، وكذلك على مشروع التعاون التقني المقترح المرتبط به؛
- 4- ويطلب إلى الأمانة تركيز جهودها على استخدام التكنولوجيات النووية والتكنولوجيات المستمدة من المجال النووي فيما يتعلق بمشروع زودياك، وضمان الاستفادة المتكافئة من التخطيط لمشروع زودياك وتنفيذه، وكذلك من المعلومات ذات الصلة، لجميع الدول الأعضاء المهتمة؛
- 5- ويطلب كذلك من الأمانة ضمان الكفاءة والفعالية، وتجنّب الازدواجية، والاستناد إلى آليات التنفيذ الحالية الخاصة بالوكالة وشبكاتنا والتوسّع في نطاقها في تنفيذها لمشروع زودياك؛
- 6- ويحثّ الأمانة على دراسة الدروس المستخلصة من تصديها لكوفيد-19 والأخذ بها في تصميم برنامج زودياك؛
- 7- ويحيط علماً بالتعاون الطويل الأمد بين الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الصحة العالمية، ويؤكد أن التنسيق والتشاور والتعاون بين هذه المنظمات الدولية ذات الخبرات والولايات التي يكمل بعضها بعضاً عنصراً أساسياً في تجنّب ازدواجية الجهود وفي تطوير مشروع زودياك وتنفيذه بنجاح؛
- 8- ويناشد الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء على تطوير قدرة مستدامة للمختبرات الوطنية لتمكين الدول الأعضاء من الحصول على الأدوات والقدرات النووية والمستمدة من المجال النووي الضرورية للتصدي بفعالية أكبر للأمراض الناشئة الحيوانية المصدر؛
- 9- ويناشد كذلك الأمانة أن توسّع نطاق التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة على النحو المطلوب دون ازدواجية بين الولايات القائمة، وكذلك أن تستخدم آليات التنفيذ الحالية، مثل شبكة فيتلاب والمراكز المتعاونة والمشاريع البحثية المنسّقة، في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة الأمراض الحيوانية المصدر والوقاية من الجوائح من خلال استخدام التقنيات النووية والتقنيات المستمدة من المجال النووي؛
- 10- ويوصي الأمانة بتعزيز جهودها لحشد الموارد، بما في ذلك عن طريق البحث عن تمويل خارج عن الميزانية خاص بمشروع معين من أجل تنفيذ مشروع زودياك، ولا سيما الاستناد إلى تجربتها السابقة في حشد مانحين غير تقليديين ومانحين من القطاع الخاص؛

11- ويطلب إلى الأمانة التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال الاجتماعات التقنية، بشأن مبادئ وإجراءات وطرائق تخطيط وتنفيذ مشروع زودياك، وتقديم تقارير دورية إلى الدول الأعضاء ومجلس المحافظين عن التطورات؛

12- ويطلب إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية السادسة والسنتين (2022).

-5

**استخدام الهيدرولوجيا النظرية في إدارة الموارد المائية**

1- يطلب من المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار GC(63)/RES/10 إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته السادسة والسنتين (2022) في إطار بند ملانم في جدول الأعمال.

-6

**تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة أو استئصال البعوض الناقل للملاريا والحمى الدنجية وغيرها من الأمراض**

1- يطلب من المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار GC(62)/RES/9 إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته السادسة والسنتين (2022) في إطار بند ملانم في جدول الأعمال.

-7

**خطة لإنتاج مياه الشرب اقتصادياً باستخدام المفاعلات النووية الصغيرة والمتوسطة الحجم**

1- يطلب من المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار GC(62)/RES/9 إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته السادسة والسنتين (2022) في إطار بند ملانم في جدول الأعمال.

-8

**تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة**

1- يطلب من المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار GC(62)/RES/9 إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته السادسة والسنتين (2022) في إطار بند ملانم في جدول الأعمال.

## باء- تطبيقات القوى النووية

### -1 مقدّمة

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقرار GC(64)/RES/12 وقرارات المؤتمر العام السابقة بشأن تعزيز أنشطة الوكالة المتعلّقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها،

(ب) وإذ يلاحظ أنّ أهداف الوكالة حسبما نصّت عليها المادة الثانية من النظام الأساسي تشمل "تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"،

(ج) وإذ يلاحظ أيضاً أنّ وظائف الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي تشمل "التشجيع والمساعدة على البحث والتطوير في مجال الطاقة الذرية وتطبيقها العملي للأغراض السلمية"، و"تيسير تبادل المعلومات العلمية والتقنية"، و"التشجيع على تبادل وتدريب العلميين والخبراء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية"، بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(د) وإذ يشدّد على أنّ استخدام القوى النووية يجب أن يقترن في جميع المراحل بالتزاماتٍ بتحقيق أعلى معايير الأمان والأمن طوال عمر محطات القوى وبالتنفيذ المتواصل لتلك المعايير، وبضمانات فعالة، بما يتسق مع التشريعات الوطنية لدى الدول الأعضاء والالتزامات الدولية الواقعة على كلّ منها، وإذ يرحّب بالمساعدة التي تقدمها الوكالة في هذه المجالات،

(هـ) وإذ يقرّ بأنّ إرساء بنية أساسية قوية للأمان والأمن وعدم الانتشار في الدول الأعضاء التي تفكّر في الأخذ ببرامج القوى النووية، فضلاً عن صون تلك البرامج وتوسيعها، مسألة حيوية بالنسبة إلى أي برنامج نووي، وإذ يرحّب بالمساعدة التي تقدّمها الوكالة في هذه المجالات،

(و) وإذ يشدّد على أنّ المسؤولية الرئيسية عن الأمان والأمن النوويين تقع على عاتق الدول، ولا سيما الجهات المرخص لها والمنظمات المشغلة، التي تشرف عليها الهيئات الرقابية، بغية تحقيق حماية الجمهور والبيئة، وعلى أنّ وجود بنية أساسية راسخة أمر لازم للوفاء بهذه المسؤولية،

(ز) وإذ يذكّر بأنّ إطلاق برامج جديدة للقوى النووية، فضلاً عن صون البرامج القائمة وتوسيعها، يتطلب تطوير بنية أساسية مناسبة وتنفيذها وتحسينها باستمرار من أجل ضمان الاستخدام المأمون والأمن والفعال والمستدام للقوى النووية، وتنفيذ أعلى معايير الأمان النووي، مع إيلاء الاعتبار لمعايير الوكالة وإرشاداتها وللصكوك الدولية ذات الصلة، والدروس المستفادة من حادث فوكوشيما دايبنتشي، فضلاً عن إظهار التزام قوي وطويل الأجل من جانب السلطات الوطنية بإرساء تلك البنية الأساسية وصونها،

(ح) وإذ يرحب بالتقدم المحرز في برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا-كوري التابع للوكالة بهدف تشجيع النساء على السعي إلى حياة مهنية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية وعدم الانتشار النووي، وكذلك بالدعم الذي تقدمه مختلف الدول الأعضاء إلى برنامج المنح الدراسية المذكور،

(ط) وإذ يذكر، بمحتوى قراراته السابقة فيما يتعلق بإدارة المعارف النووية، وإذ يلاحظ نجاح الدورتين الدراسيتين بشأن إدارة الطاقة النووية وإدارة المعارف النووية، اللتين تُعقدان سنوياً في المركز الدولي للفيزياء النظرية في ترييستي، والتعاون المستمر الذي يحظى بتقدير كبير بين الوكالة والمركز المذكور،

(ي) وإذ يذكر بأهمية تنمية الموارد البشرية، وبالتعليم والتدريب وإدارة المعارف والترويج للمساواة بين الجنسين والتنوع، وإذ يشيد على الخبرات والقدرات الفريدة للوكالة لمساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها الوطنية لدعم الاستخدام الآمن والمأمون والكفؤ للقوى النووية وتطبيقها من خلال جملة أمور من بينها برنامجها الخاص بالتعاون التقني، وإذ يُسَلِّم بأهمية الدور الذي تؤديه الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء في إرساء المعارف النووية والحفاظ عليها وتعزيزها وفي تنفيذ برامج فعالة لإدارة المعارف،

(ك) وإذ يلاحظ القيمة المستمرة لخطط العمل المتكاملة التي تُتيح إطاراً تشغيلياً لتقديم المستوى الأمثل للمساعدة التي توفرها الوكالة دعماً للدول الأعضاء التي لديها برامج نووية وطنية جديدة ومتوسّعة،

(ل) وإذ يلاحظ أنّ الشواغل الكبيرة بشأن توافر موارد الطاقة، والبيئة، وأمن الطاقة، وتغير المناخ وآثاره، والتي عبّرت عنها أهداف التنمية المستدامة كما اعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، تُشير إلى أنّه يلزم معالجة طائفة واسعة من خيارات الطاقة بأسلوب شامل لتعزيز إمكانية الحصول على طاقة قادرة على المنافسة ونظيفة ومأمونة وأمنة وميسورة التكلفة ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وإذ يرحب بالنهج الاستباقي للأمانة إزاء تحديد مجالات الأنشطة ذات الصلة في إطار أهداف التنمية المستدامة الـ17،

(م) وإذ يعي ما يمكن أن تساهم به القوى النووية في تلبية الاحتياجات المتنامية من الطاقة في القرن الحادي والعشرين وفي التخفيف من حدة تغير المناخ، وإذ يلاحظ أنّ القوى النووية لا ينتج عنها تلوث الهواء أو انبعاثات غازات الدفيئة خلال التشغيل العادي، مما يجعلها واحدة من التكنولوجيات المنخفضة الكربون المتاحة لتوليد الكهرباء، وإذ يُتَوَه بناء على ذلك بمشاركة بعض الدول الأعضاء في الابتكار النووي: مبادرة مستقبل الطاقة النظيفة في إطار المؤتمر الوزاري للطاقة النظيفة، الذي يسترعي الانتباه إلى اهتمام بعض الدول الأعضاء بإدراج القوى النووية في المناقشات الوطنية والدولية بشأن الطاقة النظيفة والمناخ النظيف ويشرك الخبراء في المجال النووي لاستكشاف كيف تستطيع الاستخدامات الابتكارية للتكنولوجيات النووية، بما في ذلك النظم التي تدمج القوى النووية ومصادر الطاقة المتجددة معاً في نظم طاقة نظيفة موثوقة، أن تعجّل بمسيرة التقدم نحو تحقيق أهداف الهواء النظيف والمناخ النظيف،

(ن) وإذ يلاحظ ما تقوم به الوكالة من عمل بشأن التوقعات بخصوص الاستخدام المقبل للقوى النووية في كل أنحاء العالم، ولا سيما مع المنشور السنوي المعنون "تقديرات الطاقة والكهرباء والقوى النووية للفترة حتى عام 2050"،

(س) وإذ يُسَلِّم بأن كل دولة لها الحق في تحديد أولوياتها وإرساء سياستها الوطنية للطاقة وفقاً لمتطلباتها الوطنية، مع مراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة، وإذ يسلِّط الضوء على الدعم الذي تقدمه الوكالة إلى الدول الأعضاء التي تفكّر في تطوير القوى النووية، في مجال تخطيط الطاقة وتقييم نظم الطاقة مع مراعاة الجوانب البيئية والاقتصادية،

(ع) وإذ يقرُّ بالتحديات التي تكتنف الحصول على تمويلات بمبالغ ضخمة لتشديد محطات القوى النووية كخيار قابل للتطبيق ومستدام في تلبية الاحتياجات من الطاقة، وإذ يضع في اعتباره مخططات التمويل المناسبة، التي قد لا تضم مستثمرين من القطاع العام فحسب وإنما من القطاع الخاص أيضاً حيثما يكون ذلك متاحاً،

(ف) وإذ يحيط علماً بالوثيقة المعنونة "استعراض التكنولوجيا النووية لعام 2021" (الوثيقة GC(65)/INF/2)، وكذلك بالتقرير المعنون "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها" (الوثيقة GOV/2021/27-GC(65)/3)، اللذين أعدتهما الأمانة،

1- يشيد بالمدير العام والأمانة لما قاما به من أعمال استجابة لقرارات المؤتمر العام السابقة ذات الصلة على النحو الوارد في الوثيقة GC(65)/3؛

2- ويؤكد أهمية دور الوكالة في تيسير تطوير واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفي تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول الأعضاء المهمة، وفي تعميم معلومات متوازنة جيداً للجمهور عن الطاقة النووية؛

3- ويطلب من المدير العام أن يبقي الدول الأعضاء على علم بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا-كوري التابع للوكالة ويشجّع الدول الأعضاء التي هي في وضع يمكّنها من تقديم الدعم للبرنامج بأن تبادر إلى ذلك؛

4- ويشجّع الوكالة على مواصلة دعمها للدول الأعضاء المهمة ببناء قدراتها الوطنية فيما يخص تشغيل محطات القوى النووية والبنية الأساسية للقوى النووية عندما تستهلُّ برامج جديدة للقوى النووية؛

5- ويشجّع الأمانة على دعم المبادرات في مجالات إدارة المعارف، بما في ذلك أنشطة بناء قدرات الإدارة العليا وإعداد مواد التعلم الإلكتروني وتيسير المشاركة في الدورات الدراسية الإقليمية في مجال إدارة الطاقة النووية لفائدة الطلاب المؤهلين، ولا سيما المنحدرين من بلدان نامية، وذلك من خلال آليات التمويل الإقليمي أو آليات التعاون؛

6- ويشجّع الوكالة على الحفاظ على الخدمات المساعدة واستعراض النظراء والخدمات الاستشارية التي تُقدّم إلى الدول الأعضاء المستهلة لبرنامج للقوى نووية أو التي توسّع تلك البرامج وتعزيز تلك الخدمات، بما في ذلك تنسيق وإدراج مثل تلك الخدمات، ويدعو تلك الدول الأعضاء إلى أن تستخدم طوعاً هذه الخدمات عند التخطيط لإمكانية الأخذ بقدرة الطاقة النووية أو توسيع نطاقها في بناها الأساسية الوطنية وفي مزيجها من الطاقة؛

7- ويشجّع الدول الأعضاء التي تفكّر في تطوير القوى النووية على الاستخدام الطوعي للدعم الذي تقدّمه الوكالة للدول الأعضاء بشأن تخطيط الطاقة وتقييم نظم الطاقة فيما يتعلق بالعوامل البيئية والمناخية والاقتصادية، ويطلب من الوكالة مواصلة تقديم خدماتها من أجل مساعدة الدول الأعضاء المهتمة في هذا الصدد؛

8- ويرجّب بتنقيح منشور سلسلة الطاقة النووية بشأن التصديّ للمفردات المشتبه فيها أو المزوّرة في الصناعة النووية، ويطلب من الأمانة أن تواصل العمل على معالجة هذه القضية ويشجّع الدول الأعضاء على الاستفادة من المنشور؛

9- ويلاحظ نتائج المؤتمر الدولي المعني بتغيّر المناخ ودور القوى النووية، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2019، في فيينا، ويشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة في توفير معلومات شاملة عن إمكانيات الطاقة النووية كمصدر للطاقة المنخفضة الكربون وعن المساهمة المحتملة للطاقة النووية في التخفيف من حدة تغير المناخ، وذلك خلال مؤتمر الأطراف الخامس والعشرين (COP25) الذي عُقد في مدريد بإسبانيا في كانون الأول/ديسمبر 2019، وقبل انعقاد مؤتمر الأطراف السادس والعشرين (COP26)، الذي سيُعقد في غلاسغو بالمملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ويشجّع الأمانة على العمل مباشرة مع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، ومواصلة توسيع نطاق أنشطتها في هذه المجالات، بما يشمل اتفاق باريس؛

10- ويحيط علماً باستعداد الأمانة للمؤتمر الوزاري الدولي الخامس المعني بالقوى النووية في القرن الحادي والعشرين، الذي سيُعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2022 في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية؛

11- ويؤوّه بأهمية مشاريع التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحليل وتخطيط الطاقة، وعلى إرساء البنية الأساسية اللازمة للأخذ بالقوى النووية واستخدامها على نحو مأمون وآمن وكفؤ؛ ويشجّع الدول الأعضاء المهتمة على النظر في الكيفية التي يمكن من خلالها أن تزيد من إسهامها في هذا المجال عن طريق تعزيز ما تقدّمه الوكالة من مساعدة تقنية إلى البلدان النامية، ويلاحظ أهمية إشراك الجهات المعنية على نحو نشط في وضع البرامج الجديدة للقوى النووية أو توسيع البرامج القائمة؛

12- ويشجّع الأمانة على مواصلة تعزيز فهم الدول الأعضاء المهتمة لمتطلبات تمويل البنية الأساسية للقوى النووية والنّهج المحتملة لتمويل برامج القوى النووية، بما في ذلك التصرّف في النفايات المشعة والوقود المستهلك في ظل مشهد مالي دولي متغير، ويشجّع الدول الأعضاء المهتمة على العمل مع المؤسسات المالية ذات الصلة من أجل معالجة المسائل المالية المتصلة بالأخذ بتصاميم أمان وتكنولوجيات معرّزة في مجال القوى النووية؛

13- ويشجّع الأمانة على تحليل العناصر التقنية والاقتصادية لتكلفة الاستدامة الاقتصادية لتشغيل القوى النووية، لا سيما فيما يتعلق بقرارات الدول الأعضاء المتعلقة بتشغيل محطات القوى النووية على المدى الطويل، من أجل تحديد قيمة القوى النووية في مزيج الطاقة مع مراعاة الظروف البيئية؛

14- ويشدّد على أهمية ضمان أعلى معايير الأمان والتأهب للطوارئ والتصدي لها، والأمن، وعدم الانتشار، وحماية البيئة، عند التخطيط لمراقب الطاقة النووية أو نشرها أو إخراجها من الخدمة، بما في

ذلك محطات القوى النووية وأنشطة دورة الوقود ذات الصلة، وضرورة الاطلاع على أفضل التكنولوجيات والممارسات المتاحة، والتبادل المستمر للمعلومات حول أنشطة البحث والتطوير التي تعالج مسائل الأمان، وتعزيز برامج البحث الطويلة الأجل للتعرف على الحوادث العنيفة وأنشطة الإخراج من الخدمة ذات الصلة، وتمكين التحسين المستمر في هذا الصدد، ويقدر دور الوكالة في تعزيز تبادل الخبرات والمناقشات في أوساط المجتمع النووي الدولي حول هذه المسائل؛

15- ويرجى بمواصلة مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية وجميع المساهمات التي أعلنت عنها الدول الأعضاء أو المجموعات الإقليمية للدول، ويشجع الدول الأعضاء ومجموعات الدول التي هي في وضع يمكنها من المساهمة على أن تفعل ذلك، بما في ذلك عبر تقديم مساهمات 'عينية'؛

16- ويرجى بإنشاء الفريق العامل المعني بالإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي، والفريق العامل المعني باستخدام القوى النووية في نظم الطاقة المنخفضة الكربون، ويشجع الأمانة على تبسيط وترشيد مجموعة الأفرقة العاملة التقنية الـ18 التي أنشئت لتقديم المشورة حول أنشطتها في مجال الطاقة النووية.

## -2-

### جهود الوكالة في التواصل والتعاون مع الوكالات الأخرى وإشراك الجهات المعنية

#### إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بأهمية إشراك الدول الأعضاء في عملية صياغة وإصدار المنشورات الهامة في مجال الطاقة النووية،

(ب) وإذ يرحب بمساهمات الأمانة في المناقشات الدولية التي تتناول تغيير المناخ على الصعيد العالمي، مثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (مؤتمر الأطراف)، وإذ يحيط علماً بمشاركة الوكالة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ،

(ج) وإذ يشيد بالنهج الاستباقي الذي اتبعته الأمانة لتحديد مجالات الأنشطة ذات الصلة من بين أهداف التنمية المستدامة الـ17 التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام 2015،

(د) وإذ يشيد على أهمية المدونات والمعايير الهندسية والصناعية الوطنية والدولية الملائمة والقابلة للتطبيق من أجل نشر التكنولوجيا النووية بطريقة مأمونة وفي الوقت المناسب وبتكلفة مجدية،

(هـ) وإذ يُسَلِّم بأنه من المهمّ للدول الأعضاء التي تختار استخدام القوى النووية أن تُشرك الجمهور في حوار يستند إلى العلوم ويتسم بالشفافية؛ وإذ يقرُّ بالأهمية القصوى التي تحظى بها المشاركة النشطة من جانب الجهات المعنية بالنسبة للدول الأعضاء التي تفكر في الأخذ بالقوى النووية أو في توسيع برامجها القائمة في مجال القوى النووية وتخطّط لذلك؛ وإذ يلاحظ ما تبذله الوكالة من جهود لتعزيز عملها في مجال إشراك الجهات المعنية والإعلام العام؛

1- يرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة من أجل استحداث آليات تكفل للدول الأعضاء المشاركة في إعداد المنشورات التي تصدر ضمن سلسلة الطاقة النووية وتقاوم المعلومات بشأن المسودات قيد

الإعداد، ويشجّع كذلك الأمانة على مواصلة العمل على توحيد الإجراءات المتّبعة في صياغة منشورات سلسلة الطاقة النووية واستعراضها من أجل إرساء عملية موحّدة ومنهجية وشفافة في هذا الصدد وعلى تقديم تقرير بشأن هذه المسألة إلى الدول الأعضاء؛

2- ويشجّع الأمانة على تحسين دقة توقيت المعلومات المتاحة أثناء عملية النشر، ويرجّب بتنقيح هيكل سلسلة الطاقة النووية، ويشجّع الأمانة على مواصلة إعداد وثائق سلسلة الطاقة النووية باعتبارها مجموعة أكثر تكاملاً من الوثائق تتسم بالشمول ووضوح التنظيم، مع المحافظة على أن تظلّ المجموعة ككلّ محدّثة عن طريق التحديد الواضح للوثائق الأحدث والوثائق التي حلت محلّها وثائق أخرى، من أجل تعزيز إمكانية الوصول إلى محتويات هذه الوثائق وتيسير تصفّحها؛

3- ويرجّب بإتاحة موقع الوكالة الإلكتروني بجميع اللغات الرسمية للوكالة، ويشجّع الأمانة على زيادة ما يتضمّنه الموقع من محتويات مفيدة لواقعي السياسات والخبراء الذين يشاركون في أنشطة الوكالة، مثل مخططات الهياكل التنظيمية وأنشطة أفرقة الخبراء، وأن تيسّر إمكانية الوصول إلى الوثائق الإرشادية والتقنية الصادرة عن الوكالة؛

4- ويشجّع الوكالة على السعي إلى تحقيق أوجه كفاءة في تطوير نظم المعلومات الإدارية وإدارتها، من أجل ضمان تحسين إمكانية الوصول إلى هذه الأدوات وقواعد البيانات في الأجل الطويل وتيسير وصول الجمهور إليها، حسب الاقتضاء، وتوفّع الاحتياجات المتعلقة بتحديث هذه الأدوات وصيانتها في الأجل الطويل؛

5- ويطلب من الأمانة أن تواصل التعاون مع المبادرات الدولية، مثل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، واستكشاف إمكانية التعاون مع مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، مع التشديد على أهمية الاتصالات الشفافة الجارية حول مخاطر ومزايا القوى النووية في البلدان المشغّلة والبلدان المستهلة؛

6- ويطلب من الأمانة أن تواصل التعاون مع المبادرات الدولية مثل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، لضمان أن تحظى أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها الوكالة في مجال تخطيط الطاقة باعتراف واسع النطاق داخل منظومة الأمم المتحدة باعتبارها من العوامل المهمة التي تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 7؛

7- ويشجّع على تعزيز التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء من خلال تبادل المعلومات عن الخبرات وأفضل الممارسات ذات الصلة فيما يتعلق ببرامج القوى النووية، عن طريق منظمات دولية من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية، والرابطة النووية العالمية، والرابطة العالمية للمشغلين النوويين؛

8- ويشجّع الأمانة على مواصلة العمل مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على وجه الخصوص، بشأن المسائل المتعلقة ببناء القدرات وفي إعداد المنشورات الرئيسية التي تصدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مثل المنشور المعنون "الحالة والاتجاهات بشأن التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة" والطبعة المقبلة من "الكتاب الأحمر" بشأن اليورانيوم: موارده وإنتاجه والطلب عليه؛

9- ويشجّع الأمانة على التعاون مع المنظمات الصناعية الوطنية والدولية لتوحيد المقاييس، مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واللجنة الدولية للتقنيات الكهربائية، فيما يتعلق بوضعها للمدونات والمعايير الهندسية والصناعية الملائمة من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء بشكل أفضل؛

10- ويوصي بأن تواصل الأمانة استكشاف فرص التآزر بين أنشطة الوكالة (بما فيها المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية (مشروع إنبرو)) والأنشطة التي تُنفَّذ في إطار مبادرات دولية أخرى في مجالات تتصل بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والأمان، ومقاومة الانتشار وغيرها من المسائل المتصلة بالأمن، ويدعم، على وجه الخصوص، التعاون فيما بين مشروع إنبرو والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات والإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية والمبادرة الصناعية النووية المستدامة الأوروبية، والمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي فيما يتصل بنظم الطاقة النووية الابتكارية والمتقدمة؛

11- ويحيط علماً بتعاون الأمانة مع الإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية في مجالات البنية الأساسية النووية، والمرحلة الختامية من دورة الوقود النووي، وسلاسل التنفيذ المستدامة، وكذلك في مجال المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية؛

12- ويشجّع الأمانة على مساعدة الدول الأعضاء باستمرار في تعزيز وعي وفهم الجمهور للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك عن طريق نشر تقارير عن إشراك الجهات المعنية والإعلام العام، فضلاً عن تنظيم المؤتمرات والاجتماعات التقنية وحلقات العمل من بين آليات أخرى.

### -3-

## دورة الوقود النووي والتصرف في النفايات

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يلاحظ تزايد عدد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على المشورة بشأن استكشاف موارد اليورانيوم وبشأن التعدين والمعالجة من أجل الإنتاج المأمون والأمن والفعال لليورانيوم مع تقليص الأثر البيئي إلى أدنى حد، وإذ يُسلّم بأهمية المساعدة التي تقدمها الوكالة في هذا المجال،

(ب) وإذ يلاحظ أهمية تحديد موارد اليورانيوم غير المكتشفة أو الثانوية، في حين يبرز ضرورة دعم استصلاح مناجم اليورانيوم في إطار برنامج نووي مستدام،

(ج) وإذ يلاحظ تشغيل مشروع مصرف اليورانيوم الضعيف الإثراء في أوسكيمان بكازاخستان مع انتهاء فرنسا وكازاخستان من تزويد المصرف باليورانيوم الضعيف الإثراء،

(د) وإذ يلاحظ أيضاً سير عمل الاحتياطي المضمون من اليورانيوم الضعيف الإثراء في أنغارسك بالاتحاد الروسي، والذي يشتمل على 120 طناً من اليورانيوم الضعيف الإثراء تحت رعاية الوكالة، وإذ يدرك توافر إمدادات الوقود الأمريكية المضمونة، وهي مصرف يضم قرابة 230 طناً من اليورانيوم الضعيف الإثراء، لمواجهة حالات تعطل الإمدادات في البلدان التي تسعى إلى تنفيذ برامج نووية مدنية سلمية،

(هـ) وإذ يُقرُّ بالدور الذي ينبغي أن يؤديه التصرف بفعالية في الوقود المستهلك والنفائات المشعة من أجل تلافي فرض أعباء لا داعي لها على الأجيال المقبلة، وإذ يُقرُّ بأنه في حين ينبغي أن تتخلص كل دولة عضو من النفائات المشعة التي تنتجها، فإنه يجوز في أحوال معينة دعم التصرف المأمون والكفؤ في الوقود المستهلك والنفائات المشعة عن طريق عقد اتفاقات فيما بين دول أعضاء بشأن استخدام المرافق الكائنة في إحداها لكي تستفيد منها جميعها، وإذ يشيّد على أهمية معايير الأمان الصادرة عن الوكالة بشأن هذه المسألة فيما يتعلق بالتصرف في النفائات المشعة والوقود المستهلك وعلى مزايا التعاون الوطيد مع المنظمات الدولية المعنية،

(و) وإذ يؤكّد الحاجة إلى ضمان التصرف الفعال في الوقود المستهلك، وهو ما قد يشمل بالنسبة لبعض الدول الأعضاء إعادة المعالجة وإعادة التدوير، وكذلك التصرف الفعال في النفائات المشعة، بما في ذلك نقلها وإخراجها من الخدمة واستصلاحها بأسلوب مأمون وآمن ومستدام، وإذ يؤكّد الدور المهم الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا في مواجهة هذه التحديات بصورة مستمرة، ولا سيما من خلال الابتكارات،

(ز) وإذ يرحّب بالتقدّم المحرز في مجال التخلص الجيولوجي العميق من الوقود النووي المستهلك والنفائات القوية الإشعاع، وإذ يُقرُّ كذلك بالحاجة إلى أن تقيّم الدول الأعضاء وتدبر الالتزامات المالية اللازمة لتخطيط وتنفيذ برامج التصرف في النفائات المشعة والوقود المستهلك، بما في ذلك التخلّص منهما،

(ح) وإذ يُقرُّ بالجهود المتواصلة والتقدّم الجيد الذي أحرز في موقع فوكوشيما داييتشي، وإذ يلاحظ التحديات الهامة والمعقدة التي لا تزال تواجه الإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي والتصرف في النفائات المشعة،

(ط) وإذ يُقرُّ بأنّ تزايد عدد المفاعلات المغلقة، والزيادة المتوقعة في عدد مرافق دورة الوقود والمرافق البحثية المغلقة، يزيدان من الحاجة إلى استحداث أساليب وتقنيات مناسبة للإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي والتصرف في جميع أشكال النفائات المشعة التي تنتج عن إخراج المرافق من الخدمة والممارسات الموروثة والحوادث الإشعاعية أو النووية، وتقاسم الدروس المستفادة في هذا الصدد،

(ي) وإذ يرحّب بالأنشطة الجارية لمشروع الوكالة المعنون "الحالة العالمية لأنشطة الإخراج من الخدمة"،

(ك) وإذ يشيّد بجهود الأمانة المتواصلة للإسهام في دعم التخلّص المأمون والأمن والفعال من المصادر المختومة المهملّة داخل حفر السبر، بناء على خبرات مستمدة من الدول الأعضاء المهتمة، وإذ يُنوّه بالتمويل الكندي الذي أتاح الاضطلاع بالمشاريع التجريبية للتخلّص داخل حفر السبر والتي يجري تنفيذها في غانا والفلبين وماليزيا،

(ل) وإذ يرحّب بزيادة الاستعانة ببعثات استعراض النظراء الموفدة في إطار خدمة الاستعراض المتكاملة المتعلقة بالتصرف في النفائات المشعة والوقود المستهلك وبرامج الإخراج من الخدمة والاستصلاح (خدمة "أرتيميس")، ويشجّع الدول الأعضاء على الاستفادة بشكل أكبر من هذه الخدمات التي تقدمها الوكالة،

- 1- يُسَلِّحُ بأهمية تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء المهمة بإنتاج اليورانيوم في مجال استحداث وصون أنشطة مستدامة من خلال التكنولوجيا الملائمة والبنية الأساسية الملائمة وإشراك الجهات المعنية وتنمية الموارد البشرية الماهرة؛
- 2- ويشجّع الوكالة على إعداد وثيقة إرشادية مع نهج متدرج للبلدان التي تفكّر في الأخذ ببرامج إنتاج اليورانيوم أو تستهلها ، استناداً إلى تحليل وترويج الدراية العملية والمعارف الابتكارية المتصلة بالجوانب البيئية المتصلة باستكشاف اليورانيوم وتعدينه واستصلاح المواقع؛ ويشجّع الدول الأعضاء المهمة على الاستفادة من خدمات بعثات فريق تقييم مواقع إنتاج اليورانيوم التي تدعم الدول الأعضاء في هذا المجال؛
- 3- ويرجّب بجهود الأمانة في الاضطلاع بأنشطة تعزّز قدرات الدول الأعضاء في مجال نمذجة سلوك الوقود النووي، بأنواعه الحالية والمتقدّمة، في ظروف الحوادث والتنبؤ بذلك السلوك وتحسين فهمه؛
- 4- ويشجّع الأمانة على مساعدة الدول الأعضاء المهمة في تحليل التحديات التقنية التي قد تعوق التشغيل المستدام لمرافق دورة الوقود النووي، من قبيل المسائل المتعلقة بإدارة التقادم؛
- 5- ويشجّع الأمانة على تحليل التحديات التقنية المحتملة التي قد تؤثر في قابلية نقل الوقود المستهلك بعد الخزن الطويل؛
- 6- ويشجّع الأمانة على أن تبقي الدول الأعضاء على علم بما تتّخذ من إجراءات فيما يتعلق بتشغيل مصرف اليورانيوم الضعيف الإثراء، بما في ذلك تنفيذ المعايير التي وُضعت في عام 2010، من أجل تحديد مدى أهلية الطلبات المقدّمة للحصول على اليورانيوم الضعيف الإثراء؛
- 7- ويشجّع على إجراء نقاش بين الدول الأعضاء المهمة حول وضع نُهج متعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي، بما في ذلك ما يمكن إرساؤه من آليات لضمان إمدادات الوقود النووي وما يمكن وضعه من مخططات للمرحلة الختامية من دورة الوقود، مع التسليم بأن أي نقاش حول هذه المسائل ينبغي أن يجري بطريقة غير تمييزية وشاملة لجميع المعنيين وشفافة، وأن يحترم حقوق كل من الدول الأعضاء في تطوير قدراتها الوطنية؛
- 8- ويطلب من الأمانة أن تواصل وتعزّز جهودها المتعلقة بدورة الوقود وبالتصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعّة، وأن تساعد الدول الأعضاء، على أن تضع وتنقذ برامج ملائمة، وفقاً لمعايير الأمان والإرشادات الأمنية ذات الصلة؛
- 9- ويشجّع الأمانة على الترويج لتقاسم المعلومات من أجل تحسين تكامل النُهج المتبعة إزاء المرحلة الختامية من دورة الوقود، والتي تؤثر في معالجة الوقود المستهلك ونقله وخزنه وإعادة تدويره وفي التصرّف في النفايات، وذلك على سبيل المثال من خلال تنسيق المشاريع البحثية، وكذلك توفير مزيد من المعلومات بشأن جميع مراحل التصرف في النفايات، بما في ذلك التخلص من النفايات والتصرّف فيها تمهيداً للتخلص منها، ومن ثمّ مساعدة الدول الأعضاء، بما فيها الدول التي تستهلّ برامج للقوى النووية، على وضع وتنفيذ برامج تخلص ملائمة، وفقاً لمعايير الأمان والإرشادات الأمنية ذات الصلة؛

- 10- ويشجّع الأمانة على مواصلة الاضطلاع بأنشطتها بشأن "حالة واتجاهات التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة" عن طريق نشر سلسلة من التقارير عن الأرصدة العالمية من النفايات المشعة والوقود المستهلك وعن ترتيبات التخطيط المتقدّم للتصرّف فيها، بالتعاون مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية؛
- 11- ويشجّع على مواصلة تعزيز معايير الأمان الصادرة عن الوكالة وكذلك التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية، على سبيل المثال من خلال نظام المعلومات الخاص بالوقود المستهلك والنفايات المشعة (SRIS)، وأداة الإبلاغ المشتركة سويفت (SWIFT) (أداة المعلومات الخاصة بالوقود المستهلك والنفايات المشعة)؛
- 12- ويطلب من الوكالة أن تُعدّ وثائق إرشادية بشأن الإخراج من الخدمة وخطط عمل لدعم أنشطة الإخراج من الخدمة، بُغية تعزيز الاضطلاع بهذه الأنشطة على نحو مأمون وآمن وكفؤ ومستدام، وتيسير الاستعراض المنهجي لهذه الوثائق الإرشادية استناداً إلى أحدث التطورات، حسب الاقتضاء؛
- 13- ويشجّع الأمانة على وضع توصيات بشأن إرساء عوامل تمكين عملية فيما يخص تعريف الحالة النهائية ووضع الضوابط والإدارة الطويلة الأجل لأغراض الإخراج من الخدمة والمواقع الملوثة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بإيضاح الامتثال وإشراك الجهات المعنية؛
- 14- ويشجّع الوكالة على مواصلة تعزيز أنشطتها في مجال الاستصلاح البيئي، بالتعاون الوثيق مع إدارة الأمان والأمن النوويين؛
- 15- ويشجّع الأمانة على مواصلة الترويج لاستعراضات النظراء في إطار خدمة أرتيميس، مع شرح فوائد هذه الخدمة كوسيلة لتشجيع الدول الأعضاء على طلب استضافة بعثات في إطار خدمة استعراضات النظراء المذكورة عند الاقتضاء، ويطلب من الأمانة أن تواصل تعزيز فعالية هذه الخدمة وكفاءتها، بما في ذلك البعثات المشتركة بين خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة وخدمة "أرتيميس"، من خلال التنسيق والتعاون بين إدارة الطاقة النووية وإدارة الأمان والأمن النوويين؛
- 16- ويدعم الدول الأعضاء في اعتماد أفضل الممارسات في مجال التصرف في المخلفات/النفايات الناتجة عن المواد المشعة الموجودة في البيئة الطبيعية (بما في ذلك تحديد المخزون، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، والخزن، وخيارات التخلص) والاستصلاح المواقع الملوثة بمواد مشعة موجودة في البيئة الطبيعية، ويرجّب باضطلاع الوكالة بتنظيم المؤتمر الدولي المعني بالتصرف في المواد المشعة الموجودة في البيئة الطبيعية في قطاع الصناعة، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2020 في فيينا بالنمسا؛
- 17- ويشجّع الوكالة على زيادة تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها دعماً للتصرّف الفعال في المصادر المشعة المختومة المهملة، من خلال جملة أمور منها استحداث مراكز تقنية مؤهلة للتصرّف في المصادر المشعة المختومة المهملة وبذل جهود تعاونية من أجل تعزيز المعلومات الداعمة عن التخلص داخل حفر السبر من المصادر المشعة المختومة المهملة، بُغية تعزيز أمان وأمن المصادر المشعة المختومة المهملة في الأمد البعيد.

## مفاعلات البحوث

## إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يقرُّ بالدور الذي يمكن أن تؤديه مفاعلات البحوث، إذا جرى تشغيلها بطريقة مأمونة وأمنة وموثوقة واستُخدمت استخداماً جيداً، في برامج العلوم والتكنولوجيا النووية الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك دعم أنشطة البحث والتطوير في مجالات العلوم النيوترونية، واختبارات الوقود والمواد، والتعليم والتدريب،

(ب) وإذ يشيد بالأمانة على الدعم المتواصل الذي تقدّمه لتنفيذ وترويج المراكز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث، وإذ يُنوّه مع التقدير بتسمية المركز القائم على مفاعلات البحوث التابع للمعهد الكوري لبحوث الطاقة الذرية ومعهد البحوث النووية في بيتانشي برومانيا،

1- يطلب من الأمانة أن تواصل جهودها، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة، للاستفادة من مفاعلات البحوث القائمة في تنفيذ أنشطة الوكالة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، بما فيها تطبيقات القوى النووية، في الدول الأعضاء، بهدف تعزيز البنى الأساسية، بما يشمل الأمان والأمن، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة، بما في ذلك بناء القدرات؛

2- ويشجّع الأمانة على مواصلة توطيد التعاون وإقامة الشبكات على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما يكفل توسيع نطاق الوصول إلى مفاعلات البحوث، كما هو الحال بالنسبة لأوساط المستخدمين الدوليين؛

3- ويشجّع الأمانة على أن تُطلع الدول الأعضاء التي تفكّر في تطوير أو تركيب أول مفاعل بحوث لديها على المسائل المتصلة بتلك المفاعلات من حيث الاستخدام، والفعالية من حيث التكلفة، بما في ذلك تطبيق الضمانات الشاملة، والأمان والأمن، والمسؤولية النووية، ومقاومة الانتشار، والتصرف في النفايات، وأن تساعد الدول الأعضاء، بناء على الطلب، على المضي قدماً في مشاريع المفاعلات الجديدة بطريقة منهجية استناداً إلى الاعتبارات والمعالم المحددة التي وضعتها الوكالة لمشروعات مفاعلات البحوث، وعلى أساس خطة استراتيجية متينة وقائمة على الاستخدام؛

4- ويحثُّ الأمانة على مواصلة تقديم إرشادات بشأن جميع جوانب دورة عمر تشغيل مفاعلات البحوث، بما في ذلك وضع برامج إدارة النفاذ في مفاعلات البحوث الجديدة والأقدم على السواء، بغية ضمان مواصلة إدخال تحسينات على الأمان والموثوقية والتشغيل المستدام الطويل الأجل، واستدامة إمدادات الوقود واستكشاف خيارات للتصرف بفعالية وكفاءة في الوقود المستهلك والنفايات، وإرساء قاعدة من المستهلكين المطلّعين وبناء قدراتهم في الدول الأعضاء التي تُخرج مفاعلات البحوث من الخدمة؛

5- ويُنوّه بخدمة استعراض النظراء التي تقدمها الوكالة وهي خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية فيما يخصُّ مفاعلات البحوث، التي أوفدت في إطارها بعثتان إلى نيجيريا وفيت نام، ويشجّع الوكالة على مواصلة تقديم هذه الخدمة إلى الدول الأعضاء المهتمة؛

- 6- ويُؤوّه بإجراء بعثة في إطار خدمة تقييمات تشغيل وصيانة مفاعلات البحوث في بنغلاديش، ويشجّع الدول الأعضاء على مواصلة الاستفادة من هذه الخدمة التي تقدمها الوكالة؛
- 7- ويُؤوّه مع التقدير بمشاركة الأمانة في الترويج لمخطط مراكز الوكالة الدولية القائمة على مفاعلات البحوث، ويناشد الدول الأعضاء الراغبة التقدم بطلب التسمية، ويشجّع المرافق المسماة بالفعل والمرافق الفريدة المتوقعة على التعاون من خلال شبكة مراكز الامتياز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث أو من خلال غيرها من الشبكات الدولية وبرامج البحوث بشأن الأنشطة ذات الصلة التي تهتم بها الدول الأعضاء؛
- 8- ويشجّع الأمانة على مواصلة تعزيز جهودها الرامية إلى دعم بناء القدرات استناداً إلى مفاعلات البحوث، بما في ذلك من خلال مشروع مختبر المفاعلات على شبكة الإنترنت التابع للوكالة، والذي يمكن التوسّع فيه في مناطق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأفريقيا؛
- 9- ويناشد الأمانة مواصلة دعم البرامج الدولية التي تعمل على تقليص الاستخدام المدني لليورانيوم الشديد الإثراء إلى أدنى حد، على سبيل المثال من خلال استحداث وقود يورانيوم منخفض الإثراء وعالي الكثافة وتأهيله لاستخدامه في مفاعلات البحوث، حيثما يكون التقليص مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية.

## -5-

### تشغيل محطات القوى النووية

#### إنّ المؤتمر العام،

- (أ) إذ يشدّد على الدور الأساسي الذي تؤديه الوكالة بصفتها محفلاً دولياً لتبادل المعلومات والخبرات بشأن تشغيل محطات القوى النووية والتحسين المستمر لهذا التبادل فيما بين الدول الأعضاء المهمة،
- (ب) وإذ يلاحظ الأهمية المتزايدة للتشغيل الطويل الأجل لمفاعلات القوى النووية القائمة، بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، وإذ يبرز الحاجة إلى تقاسم الدروس المستفادة من عمليات التشغيل الطويل الأجل، بما يشمل جوانب الأمان، لفائدة البرامج الجديدة التي يمكن أن تنطوي على محطات للقوى النووية قادرة على العمل لمدة تزيد على 60 عاماً،
- (ج) وإذ يشدّد على أهمية توافر الموارد البشرية الكافية لضمان جملة أمور منها التشغيل المأمون والأمن والرقابة الفعالة على برامج القوى النووية، وإذ يلاحظ الحاجة المتزايدة، حول العالم، لوجود موظفين مدربين ومؤهلين لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالطاقة النووية أثناء مراحل التشييد والإدخال في الخدمة والتشغيل، بما في ذلك التشغيل الطويل الأجل، وتحسين الأداء، والتصرف الفعال في النفايات المشعة والوقود المستهلك، والإخراج من الخدمة، من خلال التركيز على الارتقاء بالبرامج التدريبية الخاصة بالمنظمات المشغلة إلى المستوى الأمثل،
- (د) وإذ يُؤوّه بتنظيم اجتماعات الفريق العامل التقني المعني بعمليات تشغيل محطات القوى النووية،

- 1- يطلب من الأمانة أن تروج للتعاون بين الدول الأعضاء المهمة من أجل تعزيز التميز في مجال تشغيل محطات القوى النووية بطريقة مأمونة وأمنة وكفوة ومستدامة؛
- 2- ويُنوّه بالعمل الذي تضطلع به الأمانة في مجالات القيادة والنظم الإدارية وضمان الجودة ومراقبتها في قطاع الصناعة النووية وكامل دورة حياة المرافق والأنشطة، بما في ذلك عندما تكون محطات القوى النووية في حالة إغلاق دائم أو في طور الإخراج من الخدمة؛
- 3- ويطلب من الأمانة أن تواصل هذا العمل من خلال تقاسم الخبرات وتحديد أفضل الممارسات والترويج لها، وبمراعاة أنشطة مراقبة الجودة المتصلة بعمليات التشييد النووي وصنع المكونات والتعديلات فيما يتصل بمسائل الصلاحية للخدمة والاعتماد المستقل للتدريب النووي؛
- 4- ويطلب من الأمانة أن تواصل دعمها للدول الأعضاء المهمة، لا سيما من خلال تعزيز معارف تلك الدول وخبراتها وقدراتها في مجالي إدارة التقادم وإدارة أعمار تشغيل المحطات؛
- 5- ويشجّع الوكالة على دعم الدول الأعضاء المهمة في أنشطتها لتحسين تشغيل محطات القوى النووية القائمة تشغيلاً آمناً ومأموناً واقتصادياً طوال كامل عمرها التشغيلي؛
- 6- ويُسَلِّمُ بالاهتمام المتزايد بتطبيق نظم الأجهزة والتحكم المتقدمة، ويشجّع الوكالة على تقديم المزيد من الدعم للدول الأعضاء المهمة؛ عن طريق تقاسم أفضل الممارسات والاستراتيجيات المستخدمة في تبرير نظم الأجهزة والتحكم التجارية والصناعية الخاصة بتطبيقات محطات القوى النووية والجوانب المتصلة بالأجهزة والتحكم الخاصة بهندسة العوامل البشرية، والمستخدمه كذلك لمناقشة التحديات والمسائل التي يتعين حلها في هذا المجال؛
- 7- ويُقرُّ بالحاجة إلى مواصلة تعزيز الدعم لأوجه الترابط القائمة بين الشبكات الكهربائية ومحطات القوى النووية، وموثوقية الشبكات الكهربائية، واستخدام مياه التبريد، ويوصي بأن تتعاون الأمانة بشأن هذه المسائل مع الدول الأعضاء التي لديها محطات قوى نووية عاملة؛
- 8- ويشجّع الأمانة على تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن المسائل المتعلقة بالشراء وسلاسل الإمداد والهندسة والمسائل ذات الصلة في سياق تنفيذ المشاريع الهندسية النووية الكبيرة والمتسمة بكثافة رأس المال، وعلى الترويج لهذه الممارسات والدروس ونشرها من خلال المنشورات والأدوات القائمة على الإنترنت بشأن إدارة سلاسل الإمداد؛
- 9- ويشجّع المنظمات المالكة/المشغلة في المجال النووي في الدول الأعضاء على تقاسم خبراتها ومعارفها فيما يتعلق بالأساليب والاستراتيجيات الخاصة بتنفيذ الإجراءات المتخذة بعد حادث فوكوشيما داخل محطات القوى النووية؛
- 10- ويشجّع الأمانة على تحليل الوضع الحالي والتحديات المستقبلية فيما يتعلق بالموارد البشرية في قطاع صناعة القوى النووية.

-6-

## أنشطة الوكالة بشأن تطوير تكنولوجيا القوى النووية الابتكارية

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بقراراته السابقة بشأن أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية،

(ب) وإذ يلاحظ التقدم المحرز في عدد من الدول الأعضاء بشأن تطوير تكنولوجيات نظم الطاقة النووية الابتكارية والإمكانات التقنية والاقتصادية العالية التي ينطوي عليها التعاون الدولي على تطوير تلك التكنولوجيات، وإذ يسلِّط الضوء على الحاجة إلى الانتقال من مرحلة البحث والتطوير والابتكار إلى مرحلة التكنولوجيا المثبتة،

(ج) وإذ يُسلِّم بأهمية التشجيع على بذل مزيد من التعاون الدولي في مجال البحوث بشأن تكنولوجيات القوى النووية المتقدِّمة ونظم الطاقة النووية البديلة غير الكهروكيميائية وتطبيقاتها،

(د) وإذ يرحب بانضمام غانا إلى عضوية المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية (مشروع إنبرو) وإذ يلاحظ أنَّ عضوية هذا المشروع قد وصلت إلى ما مجموعه 43 عضواً، بما في ذلك 42 دولة عضواً في الوكالة فضلاً عن المفوضية الأوروبية، وإذ يُسلِّم بأن تنسيق الأنشطة المتصلة بمشروع إنبرو يتحقق من خلال برنامج الوكالة وميزانيتها وخطة البرنامج الفرعي لمشروع إنبرو،

(هـ) وإذ يلاحظ أيضاً أنَّ الوكالة تحفز التعاون فيما بين الدول الأعضاء المهمة بشأن تكنولوجيات ونهج ابتكارية مختارة في مجال القوى النووية من خلال المشاريع البحثية المنسَّقة ومشاريع إنبرو التعاونية،

(و) وإذ يلاحظ أنَّ خطة البرنامج الفرعي لمشروع إنبرو تحدّد أنشطة في مجالات السيناريوهات العالمية والإقليمية للطاقة النووية والابتكارات في ميدان التكنولوجيا النووية والترتيبات المؤسسية، وفي هذا المجال بما يشمل التالي: التقرير النهائي لمنهجية مشروع إنبرو الخاصة بالتقييم المستدام لنظم الطاقة النووية الخاصة بجوانب التصرف في النفايات وأمانها؛ والجهود التعاونية المبذولة في إدراج الضمانات في التصميم مما نتج عنه إصدار منشورات جديدة في سياق مشروع إنبرو ونسخة جديدة من أداة دعم اقتصاديات تقييم نظم الطاقة النووية التي تقارن بين اقتصاديات مختلف التكنولوجيات المستخدمة لأغراض توليد الكهرباء،

(ز) وإذ يلاحظ أنَّ نطاق مشروع إنبرو يشمل أنشطة لدعم الدول الأعضاء المهمة في وضع استراتيجيات وطنية طويلة الأمد من أجل طاقة نووية مستدامة وما يتصل بذلك من إجراءات اتخاذ القرارات بشأن نشر نظم الطاقة النووية، بما يشمل تقييمات نظم الطاقة النووية باستخدام منهجية إنبرو، ومحفل إنبرو للحوار، والدورة الدراسية لإنبرو والتدريب الإقليمي على نمذجة نظم الطاقة النووية في إطار مشروع إنبرو، بما في ذلك السيناريوهات التعاونية،

(ح) وإذ يلاحظ أن مشروع إنبرو التعاوني بشأن التقييم المقارن لخيارات نظم الطاقة النووية يجري حالياً وأنه جرى تطوير حزمة خدمات "الدعم التحليلي لتعزيز استدامة الطاقة

النوية"، وإذ يرحب باستهلال المشروع التعاوني المسمى "سيناريوهات النشر المستدام للمفاعلات النمطية الصغيرة" (المشروع الخاص بالمفاعلات النمطية الصغيرة المنفذ في إطار خدمة الدعم التحليلي لتعزيز استدامة الطاقة النووية)،

(ط) وإذ يقرُّ بأنَّ هناك عدداً من الدول الأعضاء التي تخطط لترخيص وتشبيد وتشغيل نماذج أولية أو إيضاحية لنظم نيوترونية سريعة ومفاعلات مرتفعة الحرارة ومفاعلات تجريبية حرارية نووية وغير ذلك من المفاعلات والنظم المتكاملة الابتكارية خلال العقود القادمة، وإذ يلاحظ آخر التطورات التكنولوجية في مجال المفاعلات العاملة بوقود الملح المصهور أو المبردة بالملح المصهور، وإذ يشجِّع الأمانة على تحفيز هذه التطورات من خلال إتاحة محافل دولية لتبادل المعلومات، ومن ثمَّ دعم الدول الأعضاء المهمة في تطوير تكنولوجيات ابتكارية تراعى تعزيز الأمان ومقاومة الانتشار والأداء الاقتصادي،

1- ويُشيد بالمدير العام وبالأمانة لما اضطلعوا به من أعمال استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة، ولا سيما النتائج التي تحققت حتى الآن في إطار مشروع إنبرو؛

2- ويؤكد الدور المهم الذي يمكن للوكالة أن تؤديه في مساعدة الدول الأعضاء المهمة بوضع استراتيجيات وطنية طويلة الأجل للطاقة النووية، واتخاذ قرارات بشأن نشر نظم مستدامة طويلة الأجل للطاقة النووية ومن خلال إجراء تقييمات لنظم الطاقة النووية، على أساس منهجية إنبرو، وتحليلات سيناريوهات الطاقة النووية، وعمليات التقييم المقارن للخيارات المتاحة فيما يتعلق بنظم الطاقة النووية وسيناريوهات الانتقال استناداً إلى النهج والأدوات التي وُضعت في إطار مشروع إنبرو؛

3- ويشجِّع الأمانة على النظر في مزيد من الفرص لتطوير وتنسيق الخدمات التي تقدمها حول هذه المواضيع بالتركيز على الانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة، بوسائل منها النهج والأدوات التحليلية التي وضعها مشروع إنبرو؛

4- ويشجِّع الأمانة على التفكير في زيادة استخدام الأدوات القائمة على شبكة الويب لتنفيذ مشروع إنبرو التعاوني: الإطار التحليلي الخاص بتحليل وتقييم سيناريوهات الانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة، وهو نهج يستند إلى التقييم المقارن بين خيارات نظم الطاقة النووية بالاستناد إلى مؤشرات أساسية وأساليب التحليل المتعدد المعايير للقرارات؛

5- ويشجِّع الدول الأعضاء المهمة على الاستعانة بالأساليب والأدوات التي وضعتها الوكالة لنمذجة سيناريوهات تطور الطاقة النووية، والتقييمات الاقتصادية لنظم الطاقة النووية، والتقييم المقارن لخيارات نظم الطاقة النووية أو خيارات السيناريوهات، ووضع خرائط الطريق، بما يشمل الدعم التحليلي لتعزيز استدامة الطاقة النووية؛

6- ويشجِّع الدول الأعضاء المهمة والأمانة على تطبيق النماذج النمطية الخاصة بمشروع خرائط الطريق للانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة عالمياً في دراسات الحالات الوطنية، بما في ذلك دراسات الحالات استناداً إلى التعاون بين البلدان الحائزة للتكنولوجيا والبلدان المستخدمة للتكنولوجيا، وفي تخطيط الطاقة على المدى الطويل على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز استدامة نظم الطاقة النووية؛

7- ويطلب من الأمانة تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء المهمة بتطوير نظم طاقة نووية ابتكارية ومستدامة عالمياً، ودعم العمل على إرساء آليات تعاون فعالة لتبادل المعلومات حول الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة؛

8- ويطلب من الأمانة أن تشجّع زيادة تطبيق أساليب التحليل المتعدد المعايير للقرارات في التقييم المقارن بين الخيارات المحتملة لنظم الطاقة النووية من جانب الدول الأعضاء في مشروع إنبرو المهمة من أجل دعم عملية تحليل القرارات وتحديد الأولويات في البرامج الوطنية للطاقة النووية؛

9- ويشجّع الأمانة على دراسة اتّباع نهج تعاونية في المرحلة الختامية من دورة الوقود النووي مع التركيز على العوامل المحفزة، والعوائق المؤسسية والاقتصادية والقانونية أمام ضمان التعاون الفعال بين البلدان سعياً إلى الاستخدام المستدام للطاقة النووية في الأجل الطويل، ويطلب من الأمانة تيسير إجراء النقاش بين الجهات التي تعمل على تطوير المفاعلات المتقدمة (مثل المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، والمفاعلات من الجيل الرابع) بشأن التحديات والتكنولوجيات المتصلة بالإخراج من الخدمة والتصرف في النفايات المشعة في أبكر مرحلة من مراحل التفكير في تصميم تلك المفاعلات؛

10- ويلاحظ ما تبذله الوكالة من جهود في وضع نهج ابتكارية فيما يخصّ البنى الأساسية لأغراض نظم الطاقة النووية التي سيؤخذ بها في المستقبل، ويدعو الدول الأعضاء والأمانة إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه الابتكارات التكنولوجية والمؤسسية في تحسين البنية الأساسية للقوى النووية، وتعزيز الأمان والأمن وعدم الانتشار في المجال النووي، وإلى تبادل المعلومات، بما في ذلك تبادلها من خلال محفل إنبرو للحوار؛

11- ويدعو جميع الدول الأعضاء المهمة إلى الانضمام، تحت رعاية الوكالة، إلى أنشطة مشروع إنبرو بشأن دراسة قضايا نظم الطاقة النووية الابتكارية والابتكارات المؤسسية والابتكارات في مجال البنى الأساسية، ولا سيما عن طريق مواصلة الدراسات التقييمية لنظم الطاقة هذه ولدورها في السيناريوهات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل زيادة استخدام الطاقة النووية، وأيضاً عن طريق تحديد المواضيع ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بمشاريع تعاونية محتملة؛

12- ويشجّع الأمانة على مواصلة جهودها المتصلة بالتعليم/التدريب عن بعد فيما يخص تطوير وتقييم تكنولوجيا نووية ابتكارية للطلاب وموظفي الجامعات ومراكز البحوث، وعلى مواصلة تطوير أدوات داعمة لهذا النشاط الذي يدعم تقديم الخدمات للدول الأعضاء بكفاءة؛

13- ويشجّع الأمانة والدول الأعضاء المهمة على استكمال تنقيح منهجية إنبرو، مع مراعاة نتائج تقييمات نظم الطاقة النووية المستكملة والدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي، مع ملاحظة المعلومات الحديثة التي أُدرجت في أدلة مشروع إنبرو التي تتناول البنى الأساسية والاقتصاديات واستنفاد الموارد وعوامل الإجهاد البيئي؛

14- ويشجّع الأمانة على أن تستمر في العمل، من خلال أنشطتها بشأن التكنولوجيات النووية الابتكارية وما تنطوي عليه من أسس العلوم والتكنولوجيا من أجل تبادل المعارف والخبرات في مجال نظم الطاقة النووية الابتكارية المستدامة عالمياً؛

15- ويلاحظ الدور الذي تضطلع به مفاعلات البحوث في دعم تطوير نظم الطاقة النووية الابتكارية ويدعو الدول الأعضاء المهمة إلى تقاسم سبل الوصول إلى مفاعلات بحوث ومرافق فريدة يجري حالياً تشغيلها وتشبيدها، من أجل تطوير التكنولوجيات النووية الابتكارية؛

16- ويدعو الأمانة والدول الأعضاء التي يمكنها وضعها من ذلك إلى دراسة تكنولوجيات المفاعلات ودورات الوقود الجديدة التي تنطوي على تحسين استخدام الموارد الطبيعية وتعزيز مقاومة الانتشار، بما في ذلك التكنولوجيات اللازمة من أجل إعادة تدوير الوقود المستهلك واستخدامه في مفاعلات متقدمة في ظل ضوابط ملائمة والتخلص الطويل الأجل من مواد النفايات المتبقية، مع مراعاة جملة أمور منها العوامل الاقتصادية والمتعلقة بالأمان والأمن؛

17- ويوصي الأمانة بأن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهمة، استكشاف التكنولوجيات النووية الابتكارية، من قبيل دورات الوقود البديلة (مثل الثوريوم واليورانيوم المعاد تدويره والبلوتونيوم) وما يتصل بها من قدرات التصرف في المرحلة الختامية ونظم الطاقة النووية الابتكارية، بما في ذلك النظم النيوترونية السريعة، والمفاعلات الفائقة الحرجية المبردة بالماء، والمفاعلات المرتفعة الحرارة المبردة بالغاز، ومفاعلات الملح المصهور، وكذلك مفاعلات الاندماج الحراري النووي التجريبية، بغية تعزيز وتحسين البنى الأساسية والأمان والأمن والعلوم والتكنولوجيا والهندسة وبناء القدرات بالاستعانة بالمرافق التجريبية ومفاعلات اختبار المواد، بما يتيح تيسير ترخيص وتشبيد وتشغيل هذه التكنولوجيات؛

18- وينوّه بنتائج مؤتمر الوكالة الثامن والعشرين للطاقة الاندماجية، الذي عُقد في أيار/مايو 2021 بالتعاون مع فرنسا والمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، الذي يسلط الضوء على الكيفية التي يُواجه بها الاندماج تحديات جديدة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والبنية الأساسية، ويتطلّع إلى مؤتمر الوكالة التاسع والعشرين للطاقة الاندماجية، الذي سيعقد في لندن بالمملكة المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2023،

19- ويرجّب بالأموال الخارجة عن الميزانية المقدّمة للأمانة لكي تضطلع بأنشطتها الرامية إلى تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية، ويشجّع الدول الأعضاء التي يتيح لها وضعها ذلك على أن تفكّر في كيفية تعزيز مساهمتها في عمل الأمانة في هذا المجال.

## -8-

### نُهج دعم تطوير البنية الأساسية للقوى النووية

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يقرُّ بأن تطوير وتنفيذ وصون بنية أساسية ملائمة لدعم نجاح الأخذ بالقوى النووية واستخدامها بطريقة مأمونة وأمنة وكفؤة يعد مسألة بالغة الأهمية،

(ب) وإذ يشيد بما تبذله الأمانة من جهود لتوفير الدعم في مجالات تنمية الموارد البشرية، وهو أمر يظلُّ يحظى بأولوية مرتفعة لدى الدول الأعضاء التي تفكّر في الأخذ بالقوى النووية وتخطط للقيام بذلك بطريقة مأمونة وأمنة وكفؤة،

(ج) وإذ يقرُّ بالقيمة المستمرة للبعثات التي توفدها الوكالة في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، والتي توفّر تقييمات الخبراء والنظراء، في مساعدة الدول

الأعضاء التي تطلب تلك البعثات على تحديد حالة تطوير بُناها الأساسية النووية واحتياجاتها، وإذ يرحّب بما تبذله الوكالة من جهود لتقاسم الدروس المستفادة من تلك البعثات وإذ يلاحظ البعثات الأولية وبعثات المتابعة الموفدة في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، البالغ عددها 32 بعثة منذ عام 2009 والتي أُوفدت بناءً على طلب 22 دولة عضواً، بما في ذلك البعثة التجريبية في إطار المرحلة 2 من خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية التي أُوفدت إلى أوزبكستان، ويلاحظ أنّ هناك بلداناً إضافية تفكّر في استهلال برامج جديدة للقوى النووية أو في التوسّع في برامجها القائمة وتفكّر في طلب استضافة بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية،

(د) وإذ يقرُّ باستكمال منهجية التقييم الخاصة بالبعثات في إطار المرحلة 3 من خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، مع وجود مدخلات تقدّمها جميع الإدارات المعنية ومراعاة للتعقيبات الواردة من البعثات الأولى في إطار المرحلة 3 من خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، وإذ يرحّب بأن هناك، بالنسبة لكل مرحلة من مراحل تطوير برنامج للقوى النووية، منهجيات ومبادئ توجيهية للتقييم متاحة الآن لدعم الدول الأعضاء في إجراء تقييمات ذاتية ولإجراء بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية،

(هـ) وإذ يلاحظ أهمية تنسيق الأنشطة، بما في ذلك الدعم المتكامل الذي تقدمه الوكالة للدول الأعضاء من أجل تطوير البنية الأساسية النووية، من خلال فريق دعم القوى النووية وفريق التنسيق المعني بالبنية الأساسية،

(و) وإذ يلاحظ العدد المتزايد من مشاريع التعاون التقني، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تخطط لاستهلال برامج جديدة لتوليد القوى النووية أو التوسّع في برامجها القائمة فيما يتعلق بإجراء دراسات الطاقة لغرض تقييم خيارات الطاقة في المستقبل، ولا سيما في نطاق المساهمات المحدّدة وطنياً لتلك الدول، مع إيلاء الاعتبار لأعلى معايير الأمان والتخطيط للأخذ بأطر مناسبة للأمن النووي،

(ز) وإذ يشيد بعمل الفريق العامل التقني المعني بالبنية الأساسية للقوى النووية الذي يقمّ للوكالة إرشادات بشأن النُهُج والاستراتيجيات والسياسات وإجراءات التنفيذ المتبّعة من أجل إرساء البرامج الوطنية للقوى النووية،

(ح) وإذ يقرُّ بأهمية تشجيع التخطيط الفعال للقوى العاملة اللازمة لتشغيل برامج القوى النووية والتوسّع فيها، في جميع أنحاء العالم، وبالحاجة المتزايدة إلى العاملين المدربين،

(ط) وإذ يحيط علماً بسائر المبادرات الدولية التي تركز على دعم تطوير البنى الأساسية،

(ي) وإذ يقرُّ بأهمية وجود نظم إدارية فعالة لبرامج القوى النووية الجديدة وبالحاجة إلى تعزيز فهم وتنفيذ الأدوار والمسؤوليات القيادية المنوطة بالإدارة العليا في هذا الصدد،

(ك) وإذ يقرُّ بتزايد اهتمام الدول الأعضاء بمنهجية الوكالة لتقييم تكنولوجيات المفاعلات لغرض نشرها في الأمد القريب في البلدان المستهّلة أو المتوسّعة ضمن إطار نهج المعالم

المرحلية البارزة، وإذ يلاحظ العدد المتزايد من الطلبات الواردة من الدول الأعضاء المستهثة للحصول على التدريب لاستخدام هذه الأداة،

1- ويشجّع قسم إرساء البنية الأساسية النووية على مواصلة الأنشطة التي يضطلع بها لإدماج أشكال المساعدة المقدّمة من الوكالة إلى الدول الأعضاء التي تستهتُ برامج جديدة للقوى النووية أو تتوسّع في برامجها القائمة؛

2- ويؤكد ضرورة أن تضمن الدول الأعضاء وضع أطر تشريعية ورقابية ملائمة على النحو اللازم للأخذ بالقوى النووية بطريقة مأمونة؛

3- ويشجّع الدول الأعضاء المهتمة ببرامج القوى النووية أو التي تستهتُ برامج جديدة للقوى النووية أو تتوسّع في برامجها القائمة على أن تستفيد من خدمات الوكالة المتصلة بتطوير البنية الأساسية النووية وأن تجري تقييمات ذاتية استناداً إلى العدد NG-T-3.2 (الصيغة المنقّحة Rev.1) من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة بغية الوقوف على الثغرات في بنيتها الأساسية النووية الوطنية، وأن تدعو بعثات في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية وغيرها من بعثات استعراض النظراء ذات الصلة، بما في ذلك بعثات استعراض أمان المواقع والتصميم، قبل إدخال أول محطة للقوى نووية في الخدمة، وأن تتيح للعلن تقارير البعثات الأولية وبعثات المتابعة في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية الموفدة إليها من أجل تعزيز الشفافية وتقاسم أفضل الممارسات؛

4- ويدعم نهج المعالم المرحلية البارزة (العدد NG-G-3.1 (الصيغة المنقّحة Rev.1) من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة) باعتباره الوثيقة الرئيسية التي يتعيّن أن تستخدمها الدول الأعضاء في تطوير برامج جديدة للقوى النووية ووضع خطط العمل المتكاملة المناظرة؛

5- ويطلب من الأمانة أن تواصل مراعاة الدروس المستفادة من البعثات الموفدة في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، وأن تعزّز فعالية الأنشطة المُضطلع بها في إطار هذه الخدمة؛ بما في ذلك استناداً إلى الوثيقة التقنية التي نُشرت مؤخراً والمعنونة 10 سنوات من بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية؛

6- ويحثُّ الدول الأعضاء على وضع خطط عمل والمواظبة على تحديثها من أجل تنفيذ التوصيات والاقتراحات التي تقدّمها بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، ويشجّع الدول الأعضاء على أن تشارك في وضع وتحديث خطط العمل المتكاملة الخاصة بكل منها، وأن تنقذ هذه الخطط لغرض تخطيط وإدماج الدعم المقدم من الوكالة، وأن تستخدم النماذج القطرية للبنية الأساسية النووية كأداة لرصد التقدم المحرز والإبلاغ به، وأن تستفيد من بعثات المتابعة التي تُوفد في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية في كلّ مرحلة من مراحل البرنامج لتقييم التقدم المحرز والتحقّق مما إذا كانت التوصيات والاقتراحات قد نُفذت بنجاح؛

7- ويشجّع الأمانة على أن تكون مستعدة لتنفيذ بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية، لإتاحة الفرصة لتحقيق أعلى مستوى من تبادل المعلومات خلال البعثات، وأن توسّع فريق الخبراء المعنيين، ولا سيما في البلدان التي تكون فيها إحدى هذه اللغات غير الإنكليزية لغة عمل، مع التأكّد في الوقت نفسه من أنّ الاستعانة بهؤلاء الخبراء لن تشكّل تضارباً في المصالح أو تنطوي على مزايا تجارية؛

- 8- ويشجّع الدول الأعضاء على استخدام إطار الكفاءات، ويطلب من الأمانة أن تواصل تحديث القائمة الببليوغرافية عن البنية الأساسية النووية، باعتبارها أداة مفيدة لمساعدة الدول الأعضاء على تخطيط التعاون التقني وغيره من أنشطة المساعدة من قبيل الاحتياجات التدريبية اللازمة لبناء القدرات؛
- 9- ويدعو جميع الدول الأعضاء التي تفكّر في الأخذ بالقوى النووية أو تخطط للأخذ بها أو التوسّع فيها إلى أن تقدّم، حسب الاقتضاء، المعلومات و/أو الموارد اللازمة لتمكين الوكالة من تطبيق كامل نطاق الأدوات التي وضعتها دعماً لتطوير البنية الأساسية النووية؛ ويشجّع الأمانة على أن تيسّر، حسب الاقتضاء، التنسيق الدولي لتحسين كفاءة المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة إلى الدول الأعضاء، شريطة تجنّب جميع أشكال تضارب المصالح واستبعاد المجالات الحساسة من الناحية التجارية، ويشجّع على تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء، فردياً وجماعياً، للتعاون على أساس طوعي في مجال تطوير البنية الأساسية النووية؛
- 10- ويشجّع الوكالة على استعراض المنهجيات والمبادئ التوجيهية الخاصة بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، وتكييف تطبيق هذه المنهجيات والمبادئ التوجيهية، مع مراعاة العمل المضطلع به في إطار المحفل الرقابي المعني بهذه المفاعلات وأنشطة الوكالة التي تتناولها؛
- 11- ويرجّب بالأموال الخارجة عن الميزانية المقدّمة للأنشطة التي تضطلع بها الأمانة بهدف دعم الدول الأعضاء في تطوير البنى الأساسية، ويشجّع الدول الأعضاء التي هي في وضع يتيح لها أن تفكّر في كيفية تعزيز إسهامها في العمل الذي تضطلع به الأمانة في هذا المجال على أن تفعل ذلك؛
- 12- ويشجّع الوكالة على الاستمرار في تنظيم حلقات عمل بشأن النظم الإدارية والأدوار القيادية والمسؤوليات المنوطة بالإدارة العليا في سياق برنامج جديد للقوى النووية؛
- 13- ويشجّع الأمانة على تحديث منهجية تقييم تكنولوجيات المفاعلات بغية تضمينها الدروس المستفادة في السنوات الست التي طُبقت خلالها في البلدان المستهّلة، وعلى توسيع نطاق المنهجية بحيث تكون مفيدة في سياق تكنولوجيا المفاعلات المتقدّمة، بما في ذلك المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، والتطبيقات غير الكهربائية؛
- 14- ويشجّع الأمانة على العمل مع الدول الأعضاء التي تقدّم الدعم المالي للدورات التدريبية التي تتناول تطوير البنى الأساسية النووية من أجل تبسيط هذه الدورات وتقليل التداخل والازدواجية فيما بينها؛
- 15- ويرجّب بوضع برنامج تدريجي شامل لبناء القدرات لفائدة البلدان المستهّلة التي تستخدم الوحدات الدراسية التمهيدية للتعلّم الإلكتروني، وبرامج التدريب القائمة على التعاون التقني الأقليمي، والفعاليات التدريبية الوطنية المصمّمة خصيصاً التي تُقدّم من خلال هيكل المصفوفة الخاص بالوكالة والذي يشمل جميع الجوانب التي ينطوي عليها تطوير برامج القوى النووية.

## المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو المفاعلات النمطية الصغيرة - التطوير والنشر

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يلاحظ أن لدى الوكالة مشروعاً مخصّصاً لدعم المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية يسلّط الضوء على إمكاناتها كخيار لتحسين توافر الطاقة وأمن إمدادات الطاقة في البلدان التي توسّع نطاق هذا المجال أو التي تستهله ولمعالجة المسائل المتعلقة بالاقتصاديات وحماية البيئة والأمان والأمن والموثوقية وتعزيز مقاومة الانتشار ومسائل التنظيم وتطوير التكنولوجيا والتصرف في النفايات،

(ب) وإذ يقرُّ بأنَّ المفاعلات الأصغر حجماً يمكن أن تكون أنسب للشبكات الكهربائية الصغيرة في العديد من البلدان النامية ذات البنية الأساسية الأقل تطوراً، وأنها بالنسبة إلى بعض البلدان المتقدّمة يمكن أن تكون، تماشياً مع أهداف تقليص انبعاثات غازات الدفيئة، أحد السبل للاستعاضة عن مصادر القوى البالية أو المتقدمة أو التي تطلق كميات كبيرة من الكربون، ولكن إذ يُنوّه بأنَّ تحديد حجم المفاعلات النووية هو قرار وطني تتّخذهُ كل دولة عضو على أساس احتياجاتها الذاتية وحجم شبكتها الكهربائية،

(ج) وإذ يلاحظ أن المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية تؤدي دوراً هاماً في المستقبل في الأسواق المناسبة في نظم التوليد المشترك، مثل نظم تدفئة الأحياء السكنية، وتحمية مياه البحر، وإنتاج الهيدروجين، وما لها من إمكانات بالنسبة لنظم الطاقة الابتكارية،

(د) وإذ يرحّب بإطلاق منصة متعلّقة بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية على نطاق الوكالة من أجل ضمان اتّباع نهج شامل لجميع الإدارات وتقديم الدعم المتكامل للدول الأعضاء بشأن جميع الجوانب المتصلة بتطوير تلك المفاعلات ونشرها والإشراف الرقابي عليها،

(هـ) وإذ يُسَلِّم بأنَّ الأمانة نشرت تقارير متنوعة ضمن سلسلة الطاقة النووية بشأن المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، والوثيقة التقنية بشأن اعتبارات تقييم الأثر البيئي للمفاعلات النمطية الصغيرة، وإذ يتطلّع إلى إعداد التقرير القادم ضمن سلسلة الطاقة النووية عن "خريطة طريق التكنولوجيا الخاصة بعمليات نشر المفاعلات النمطية الصغيرة" والوثيقة التقنية بشأن "خيارات تعزيز أمن إمدادات الطاقة باستخدام نظم الطاقة الهجينة المستندة إلى المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية - تحقيق أوجه التآزر بين الطاقة النووية والطاقات المتجددة"،

(و) وإذ يلاحظ نتائج محفل إنبرو الثامن عشر للحوار حول الفرص والتحديات في مجال المفاعلات النمطية الصغيرة،

(ز) وإذ يرحّب بإنشاء فريق تنسيق داخلي يُعنى بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية بشأن الطاقة النووية وجوانب الأمان والأمن النوويين، ومكفّف بتنسيق أنشطة الوكالة ذات الصلة،

(ح) وإذ يُقرُّ بالدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيات الابتكارية في تطوير المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، وإذ يلاحظ المبادرة الجارية الصادرة عن مشروع إنبرو بشأن مشروع تعاوني بعنوان "دراسة حالة لمشروع إنبرو لنشر مفاعل نووي نمطي صغير يوقد من مصنع" كمتابعة للدراسة الأولية المنشورة من قبل بشأن محطات القوى النووية المحمولة،

1- يحيط علماً بأن هناك مشاريع جارية لتشديد ونشر محطات قوى نووية محمولة ومفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم أو نمطية؛

2- ويشجّع الأمانة على مواصلة اتخاذ تدابير ملائمة لمساعدة الدول الأعضاء، لاسيما البلدان المستهله، الضالعة في عملية الإجراءات التحضيرية المتعلقة بالمشاريع الإيضاحية، والتشجيع على تطوير مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم تتسم بالأمان والأمن والجدوى الاقتصادية ولها قدرة معززة على مقاومة الانتشار؛

3- ويدعو الأمانة إلى مواصلة الترويج لتبادل المعلومات بفعالية على الصعيد الدولي بشأن خيارات تتعلق بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية المتاحة على الصعيد الدولي عن طريق تنظيم اجتماعات وحلقات عمل تقنية، حسب الاقتضاء، وإصدار تقارير حالة وتقارير تقنية ذات صلة؛

4- ويدعو الأمانة والدول الأعضاء التي هي في وضع يمكّنها من أن تعرض مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم أو نمطية بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الاضطلاع بدراسات عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على نشر المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية في البلدان النامية، وإمكانية إدماجها مع مصادر الطاقة المتجددة، وتطبيقاتها غير الكهربائية؛

5- ويشجّع الأمانة على أن تواصل مشاوراتها وتفاعلاتها مع الدول الأعضاء المهمة، والمنظمات المختصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية، والهيئات الإنمائية الإقليمية، وغيرها من المنظمات ذات الصلة، بشأن إسداء المشورة حول تطوير ونشر المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية؛

6- ويشجّع الأمانة على مواصلة العمل على تحديد مؤشرات أداء الأمان وقابلية التشغيل وقابلية الصيانة وقابلية البناء وذلك لمساعدة البلدان في تقييم تقنيات المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية المتقدمة ووضع إرشادات لتنفيذ تكنولوجيا المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية؛

7- ويشجّع الأمانة على مواصلة تقديم الإرشادات فيما يتعلق بالأمان والأمن والاقتصاديات والترخيص وإجراء استعراضات رقابية للمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية من مختلف التصاميم وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء المهمة التي تعمل على ترخيص ونشر هذا النوع من المفاعلات؛

8- ويتطلّع إلى التقارير الإضافية التي خرج بها محفل الرقابيين المعنيين بالمفاعلات النمطية الصغيرة ويشجّع الأمانة على استكمال نشر تقرير سلسلة الطاقة النووية المعنون "خريطة طريق التكنولوجيا لعمليات نشر المفاعلات النمطية الصغيرة"، والوثيقة التقنية المعنونة "خيارات تعزيز أمن

إمدادات الطاقة باستخدام نظم الطاقة الهجينة باستخدام المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية - تحقيق التآزر بين الطاقة النووية والطاقة المتجددة؛

9- ويشجّع الأمانة على وضع متطلبات المستخدمين العامة فيما يتعلق بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية؛

10- ويدعو المدير العام إلى حشد أموال كافية من مصادر خارجة عن الميزانية من أجل المساهمة في تنفيذ أنشطة الوكالة المتعلقة بتقاسم الخبرات والدروس المستفادة من تطوير ونشر المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية؛

11- ويرجو من المدير العام أن يواصل تقديم تقارير عما يلي:

'1' حالة البرنامج الذي استُهلّ لمساعدة البلدان النامية المهتمة بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية،

'2' التقدم المُحرز في بحوث وتطوير المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية وإيضاحها عملياً ونشرها في الدول الأعضاء المهتمة التي تعتزم الأخذ بهذه المفاعلات.

## 9-

### التنفيذ وتقديم التقارير

إنّ المؤتمر العام،

1- يطلب أن تُعطى أولوية لتنفيذ إجراءات الأمانة المنصوص عليها في هذا القرار، رهناً بتوافر الموارد؛

2- ويطلب من المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدم المحرّز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين، حسب الاقتضاء، وإلى المؤتمر العام في دورته السادسة والستين (2022).

## جيم

### إدارة المعارف النووية

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بقراراته السابقة بشأن إدارة المعارف النووية،

(ب) وإذ يلاحظ أهمية إرساء إجراءات وتقوية هذه الإجراءات في مجال الحوكمة للنهوض بإدارة المعارف داخل المنظمات، وأهمية وجود نظم قيد العمل من أجل قياس نجاح برامج إدارة المعارف،

(ج) وإذ يؤكد على تزايد أهمية دور الوكالة في توفير المعلومات والممارسات الجيدة في مجال الاستخدام المأمون والكفؤ للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك المعلومات والمعارف التي تُقدّم إلى عامة الجمهور،

(د) وإذ يقرُّ بأنّ الحفاظ على المعارف النووية وتعزيزها وضمان توافر الموارد البشرية المؤهلة المتجددة هي مسائل حيوية لاستمرار استخدام جميع التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية على نحو مأمون واقتصادي وآمن،

(هـ) وإذ يقرُّ بأنّ إدارة المعارف النووية تنطوي في آن معاً على التعليم والتدريب من أجل التخطيط لتعاقب الموظفين، فضلاً عن الحفاظ على المعارف القائمة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية أو نمو هذه المعارف،

(و) وإذ يدرك قيمة التنوع والشمول في تعزيز الابتكار وزيادة الأداء في مجال الصناعة النووية، ويدرك في هذا الصدد ضرورة تشجيع المزيد من النساء على الانضمام إلى المجال النووي،

(ز) وإذ يلاحظ الدور المهم الذي تؤديه الوكالة بشأن مساعدة الدول الأعضاء على إرساء المعارف النووية والحفاظ عليها وتعزيزها وبشأن تنفيذ برامج فعّالة لإدارة المعارف على المستوى الوطني ومستوى المنظمات،

(ح) وإذ يدرك أهمية إدارة المعارف في جميع مجالات أنشطة وبرامج الأمانة، والطابع الشامل المتعدّد التخصصات والمشارك بين الإدارات الذي يتّسم به العديد من المسائل والمبادرات المتصلة بإدارة المعارف،

(ط) وإذ يسلّم بأهمية وجود معارف نووية مناسبة تتيح فهم مبادئ الأمان وتطبيقها في مجالات تصميم المرافق النووية وتشبيدها وترخيصها وتشغيلها وتمديد أعمارها وإغلاقها وإخراجها من الخدمة،

(ي) وإذ يدرك الشواغل المستمرة بشأن مخاطر فقدان المعارف فيما يتعلق بتشغيل المرافق،

(ك) وإذ يدرك فوائد استخدام نُهج إدارة المعارف النووية لدعم التشغيل الطويل الأجل والمأمون والأمن للمرافق النووية، والتخلّص من النفايات المشعّة، ومشاريع الإخراج من الخدمة، ومشاريع الاستصلاح البيئي، والحاجة إلى تحسين سبل التعلّم من الحوادث والأحداث،

(ل) وإذ يلاحظ ازدياد اهتمام الدول الأعضاء بتطوير واستخدام نماذج المعلومات العصرية عن المحطات والمبادئ التوجيهية الخاصة بها لدعم إدارة المعارف النووية، بما يشمل المعارف المتصلة بالتصميم طوال كامل دورة عمر المرافق والمشاريع،

(م) وإذ يسلّم بفائدة التعاون من أجل إعداد واعتماد نُهج تخطيط استراتيجي متكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز برامج التعليم النووي الجامعي وجعلها مستدامة،

(ن) وإذ يقرُّ بفوائد التعاون بين الوكالة والجامعات ودوائر الصناعة والمختبرات الوطنية والمؤسسات الحكومية، وبالذور الذي تؤديه شبكات تنمية الموارد البشرية والمعارف على الصعيد الدولي والوطني في تيسير هذا التعاون،

(س) وإذ يقرُّ بالذور المفيد الذي يؤديه التنسيق والتعاون الدوليان في تيسير أوجه تبادل المعلومات والخبرات، وفي تنفيذ إجراءات للمساعدة على معالجة المشاكل المشتركة، وكذلك في الاستفادة من الفرص المتصلة بالتعليم والتدريب والحفاظ على المعارف النووية وتعزيزها،

(ع) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في صون المشروع المشترك للتعليم والمهارات والتكنولوجيا في المجال النووي، من أجل النهوض بالجيل القادم من الممارسين في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، وإقامة الشبكات وتبادل المعلومات بين القوى العاملة في المستقبل سعياً إلى تحقيق أهداف ملموسة في مجال البحوث، وتحقيق القيمة المتوخاة من تعاون الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في هذا الصدد،

(ف) وإذ يلاحظ نجاح الدورتين الدراسيتين بشأن إدارة الطاقة النووية وإدارة المعارف النووية، اللتين تُعقدان سنوياً في المركز الدولي للفيزياء النظرية في تريبيستي، والتعاون المستمر الذي يحظى بتقدير كبير بين الوكالة والمركز المذكور،

(ص) وإذ يلاحظ كذلك النتائج المستدامة للدورات الدراسية الإقليمية بشأن إدارة الطاقة النووية التي عقدت في جنوب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وفي روسيا في نيسان/أبريل 2019 وأب/أغسطس 2019، وفي اليابان في تموز/يوليه 2019، وفي مصر في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وفي الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وإذ يرحب باهتمام الدول الأعضاء الأخرى المتواصل باستضافة هذه الدورات الدراسية الإقليمية بشأن إدارة الطاقة النووية،

1- ويشيد بالمدير العام والأمانة على ما يبذلانه من جهود هامة مشتركة بين الإدارات في معالجة مسائل الحفاظ على المعارف النووية وتعزيزها استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة؛

2- ويشيد بالأمانة على ما تقدّمه من دعم إلى الدول الأعضاء في تطبيق منهجية وإرشادات شاملة لإدارة المعارف النووية، بما في ذلك من خلال إجراء زيارات وتنظيم حلقات دراسية للمساعدة في إدارة المعارف النووية في الدول الأعضاء؛

3- ويشيد كذلك بالأمانة على تعزيزها إدارة المعارف النووية باعتبارها عنصراً حيوياً في أي نظام إدارة متكامل؛

4- ويشجّع المدير العام والأمانة على مواصلة تعزيز جهودهما الحالية والمستقبلية في هذا المجال، على نحو كلي مشترك بين الإدارات، في ظل التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وإشراكها في تلك الجهود، وعلى المضي في رفع مستوى الوعي بالجهود المبذولة في إدارة المعارف النووية، وعلى وجه الخصوص:

'1' يطلب من الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في جهودها الرامية إلى ضمان استدامة التعليم والتدريب النووي في جميع مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك تنظيمها رقابياً، من خلال جملة أمور منها الاستفادة من أنشطة الشبكات الإقليمية في آسيا (الشبكة الآسيوية للتعليم في مجال التكنولوجيا النووية) وأمريكا اللاتينية (شبكة أمريكا اللاتينية للتعليم في مجال التكنولوجيا النووية) وأفريقيا (شبكة أفرا للتعليم في مجال العلم والتكنولوجيا)، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (الشبكة الإقليمية للتعليم والتدريب في مجال التكنولوجيا النووية)؛

'2' ويلاحظ بشكل خاص احتياجات البلدان النامية أو تلك التي تفكر في استهلال برنامج للقوى النووية أو تطلق مثل هذا البرنامج، وفي هذا الصدد، يشجّع الدول الأعضاء القادرة على القيام بذلك على المشاركة في عملية إقامة الشبكات ودعمها، ويشدد على أهمية برنامج التعاون التقني في هذا السياق؛

'3' ويطلب من الأمانة أن تمضي قدماً، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في تطوير ونشر الإرشادات والمنهجيات الخاصة بتخطيط وتصميم وتنفيذ وتقييم برامج القوى النووية، بما في ذلك البرامج التي تضمن استدامة المعارف النووية؛

'4' ويطلب من الأمانة أن تواصل تزويد الدول الأعضاء بالبرامج التدريبية الخاصة بالدورة الدراسية بشأن إدارة الطاقة النووية والدورة الدراسية بشأن إدارة المعارف النووية في تريبستي، وعلى أساس إقليمي؛

'5' ويطلب من الأمانة أن تستعرض الطائفة الواسعة من برامج التعليم والتدريب التي وضعتها إدارة الطاقة النووية وغيرها من الإدارات التابعة للأمانة، حسب الاقتضاء، بغية وضع توليفة من الفعاليات تتسم بأقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة وتتميز بالاستدامة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والتقليل إلى الحد الأدنى من الازدواجية غير الضرورية بين عروض الوكالة؛

'6' ويطلب من الأمانة أن تمضي قدماً في تطوير واستخدام مواد التعلّم الإلكتروني، والمحتويات والتكنولوجيات ذات الصلة لجعل التعليم النووي والمعارف النووية متاحة على نطاق أوسع بأسلوب عصري وفعالية وكفاءة، بما في ذلك زيادة تطوير منصات الوكالة للتعلّم الإلكتروني لأغراض التعليم والتدريب في المجال النووي (CLP4NET) والربط الشبكي لشبكات تعزيز الاتصال والتدريب (CONNECT) واستخدام هذه المنصات بفعالية باعتبارها مستودعات للتعلّم الإلكتروني؛

'7' ويشجّع الأمانة على الترويج لاستخدام أحدث تكنولوجيات إدارة المعارف، بما في ذلك التكنولوجيات المتعلقة بتطبيق نماذج المعلومات العصرية عن المحطات والمبادئ التوجيهية الخاصة بها لدعم إدارة المعارف، بما يشمل المعارف المتصلة بالتصميم طوال كامل دورة عمر المرافق والمشاريع، ولدعم الدول الأعضاء المهمة في مواصلة تطوير هذه التكنولوجيات؛

5- ويطلب من الأمانة أن تواصل جمع البيانات والمعلومات والموارد المعرفية في المجال النووي وإتاحتها للدول الأعضاء بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك الشبكة الدولية للمعلومات

النووية (شبكة إينيس) الخاصة بالوكالة وغيرها من قواعد البيانات القيّمة، وكذلك مكتبة الوكالة والشبكة الدولية للمكتبات النووية؛

6- ويناشد الأمانة مواصلة التركيز، على وجه الخصوص، على الأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء المهمة على تقدير احتياجاتها من الموارد البشرية وتحديد سبل تلبية تلك الاحتياجات، وذلك من خلال جملة أمور من بينها التشجيع على تطوير أدوات جديدة وإتاحة فرص جديدة لاكتساب الخبرة العملية من خلال المنح الدراسية؛

7- ويدعو الأمانة إلى أن تمضي قُدماً، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في تطوير ونشر الإرشادات والمنهجيات الخاصة بخطط وتصميم وتنفيذ وتقييم برامج وممارسات إدارة المعارف النووية؛

8- وينتدع إلى المؤتمر الدولي الرابع المعني بإدارة المعارف النووية وتنمية الموارد البشرية، الذي سيعقد في حزيران/يونيه 2022 في موسكو بالاتحاد الروسي، ويطلب من الأمانة مواصلة تطوير الأدوات والخدمات في مجال تنمية الموارد البشرية مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات؛

9- ويطلب من الأمانة أن تعزز المساواة بين الجنسين والتنوع في سياق أنشطة إدارة المعارف النووية ويشجّع الدول الأعضاء على إنشاء قوى عاملة شاملة للجميع في دوائر صناعتها النووية، بما في ذلك ضمان المساواة في الحصول على التعليم والتدريب في مجال إدارة المعارف النووية؛

10- ويشجّع الأمانة على مواصلة تيسير إقامة وصون شبكات فعالة لتنمية الموارد البشرية وإدارة المعارف (HRKM) في البلدان النامية، وحيثما اقتضى الأمر ذلك، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وبدعم من الشبكات من هذا القبيل القائمة في البلدان المتقدمة؛

11- ويطلب من المدير العام أن يأخذ مستوى الاهتمام العالي المتواصل الذي توليه الدول الأعضاء لمجمل المسائل المرتبطة بإدارة المعارف النووية بعين الاعتبار عند إعداد برنامج الوكالة وتنفيذه؛

12- ويطلب من المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدّم المحرّز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته السادسة والستين (2022) في إطار بند ملاءم في جدول الأعمال.

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 18 من جدول الأعمال

الفقرة 58 من الوثيقة GC(65)/OR.9

تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها

GC(65)/RES/12

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقرار GC(64)/RES/13،

(ب) واقتناعاً منه بأن ضمانات الوكالة تمثّل عنصراً أساسياً في عدم الانتشار النووي، وتعمل على زيادة الثقة بين الدول، وذلك في جملة أمور عن طريق تقديم تأكيدات بأن الدول تمثل للالتزاماتها بموجب اتفاقات الضمانات ذات الصلة، وتساهم في تعزيز الأمن الجماعي لتلك الدول، وتساعد على خلق بيئة مواتية للتعاون النووي،

(ج) وإذ يضع في اعتباره دور الوكالة الأساسي والمستقل في تطبيق الضمانات وفقاً للمواد ذات الصلة من نظامها الأساسي، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، والمعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، واتفاقات ضمانات الوكالة الثنائية والمتعددة الأطراف،

(د) وإذ يلاحظ أنه لا ينبغي القيام بأي عمل من شأنه تقويض سلطة الوكالة وفقاً لنظامها الأساسي،

(هـ) وإذ يضع في اعتباره أيضاً المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه إنشاء مثل هذه المناطق، التي يجري التوصل إليها بحريّة فيما بين دول المنطقة المعنية، ووفقاً للمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام 1999، في تعزيز تطبيق ضمانات الوكالة في تلك المناطق،

(و) وإذ يلاحظ أن المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد حقّق نتائج ملموسة في شكل وثيقة ختامية، بما في ذلك تقديم استنتاجات وتوصيات بشأن إجراءات المتابعة التي تنطبق على ضمانات الوكالة،

(ز) وإذ يحيط علماً ببيان ضمانات الوكالة لعام 2020،

(ح) وإذ يقرُّ بأنَّ الوكالة تبذل قصارى جهدها، بطريقة مهنية وغير منحازة، لضمان الفعالية وعدم التمييز والكفاءة في تنفيذ الضمانات، وهو ما يجب أن يتم وفقاً لاتفاقات الضمانات ذات الصلة،

(ط) وإذ يلاحظ أنه ينبغي أن يكون تنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة مصمماً على نحو يتيح للوكالة التحقق من صحة واكتمال إعلانات الدول،

(ي) وإذ يشدّد على أهمية البروتوكول الإضافي النموذجي الذي أقرّه مجلس المحافظين في 15 أيار/مايو 1997 والهادف إلى تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها،

(ك) وإذ يلاحظ أن اتفاقات الضمانات ضرورية لكي يتسنى للوكالة تقديم تأكيدات حول الأنشطة النووية للدول، وأنَّ البروتوكولات الإضافية هي صكوك بالغة الأهمية من أجل تعزيز قدرة الوكالة على استخلاص استنتاجات بشأن الضمانات فيما يتعلق بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة،

(ل) وإذ يشدّد على أهمية أن تمارس الوكالة ولايتها وسلطتها بالكامل وفقاً لنظامها الأساسي من أجل توفير ضمانات بشأن عدم تحريف المواد النووية المعلنة وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها وفقاً لاتفاقات الضمانات ذات الصلة، وللبروتوكولات الإضافية عند الاقتضاء،

(م) وإذ يرحّب بالمقرّر الذي اتّخذه المجلس في أيلول/سبتمبر 2005 بأن يبقى بروتوكول الكميات الصغيرة جزءاً من ضمانات الوكالة، رهناً بالتعديلات المدخلة في النصّ الموحد وبالتغيير في المعايير الخاصة ببروتوكول الكميات الصغيرة المشار إليه في الفقرة 2 من الوثيقة GC(50)/2،

(ن) وإذ يلاحظ أنه ينبغي دعم وتنفيذ المقررات التي اعتمدها مجلس المحافظين والهادفة إلى المضي قدماً في تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها، وأنه ينبغي زيادة قدرة الوكالة على الكشف عن المواد والأنشطة النووية غير المعلنة في سياق مسؤولياتها بموجب نظامها الأساسي واتفاقات الضمانات التي عقدتها،

(س) وإذ يلاحظ أنه عند الموافقة على اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية، يأذن مجلس المحافظين للمدير العام بتنفيذ الضمانات وفقاً لشروط اتفاق الضمانات أو البروتوكول الإضافي المعني،

(ع) وإذ يرحّب بالعمل الذي اضطلعت به الوكالة في مجال التحقق من المواد النووية الناتجة عن الأسلحة النووية المفكّكة،

(ف) وإذ يذكّر بالنظام الأساسي للوكالة وبصفة خاصة الفقرة باء-1 من المادة الثالثة التي تنصّ على أنّ الوكالة، في سياق اضطلاعها بوظائفها، تمارس أنشطتها وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها على صعيد تعزيز السلام والتعاون الدولي، وطبقاً لسياسات الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق نزع سلاح مضمون يشمل العالم كله، وطبقاً لأي اتفاقات دولية معقودة عملاً بتلك السياسات،

(ص) وإذ يذكّر بأنّ مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2010 قد دعا في الإجراء 30 من الوثيقة الختامية إلى توسيع نطاق تطبيق الضمانات ليشمل المرافق النووية السلمية في الدول الحائزة لأسلحة نووية، بموجب اتفاقات الضمانات الطوعية ذات الصلة، بأكثر السبل الممكنة اتساماً بالاقتصاد وبالطابع العملي، مع إيلاء الاعتبار لمدى توافر الموارد لدى الوكالة، وشدّد على أنّ الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية ينبغي أن تطبّق عالمياً فور تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية،

(ق) وإذ يُقرُّ بأنّ تنفيذ ضمانات الوكالة عملية تخضع باستمرار للاستعراض والتقييم من طرف الوكالة،

(ر) وإذ يقرُّ بأنّ تنفيذ الضمانات بفعالية وكفاءة يتطلب جهداً تعاونياً بين الوكالة والدول، وبأنّ الأمانة ستواصل الانخراط في حوار مفتوح مع الدول حول المسائل المتصلة بالضمانات من أجل صيانة وتعزيز الشفافية والثقة في تنفيذ الضمانات،

(ش) وإذ يلاحظ أنّ الوثيقة التكميلية للتقرير المتعلق بإرساء مفهوم لتنفيذ الضمانات على مستوى الدولة وتطويره (الوثيقة GOV/2014/41)، إلى جانب تصويباتها، هي النقطة المرجعية لعملية المشاورات المتواصلة وتشكّل جزءاً منها،

(ت) وإذ يشدّد على أنّ الضمانات ينبغي أن تبقى غير تمييزية وأنه ينبغي ألا تُستخدم سوى العوامل الموضوعية لتحديد مدى تنفيذ الضمانات، في حين لا تُدرج الاعتبارات السياسية أو غيرها من الاعتبارات الدخيلة،

(ث) وإذ يشيّد على وجود فارق بين الالتزامات القانونية للدول والتدابير الطوعية التي تهدف إلى تسهيل وتعزيز تنفيذ الضمانات وتهدف إلى بناء الثقة، مع إيلاء الاعتبار لواجب الدول في أن تتعاون مع الوكالة لتيسير تنفيذ اتفاقات الضمانات،

(خ) وإذ يلاحظ أنّ اتفاقات الضمانات الثنائية والإقليمية التي تشارك فيها الوكالة تؤدي دوراً مهماً في زيادة تعزيز الشفافية والثقة المتبادلة بين الدول، وتقدم كذلك تأكيدات بشأن عدم الانتشار النووي،

(ذ) وإذ يشيّد على أنّ تعزيز ضمانات الوكالة ينبغي ألا يؤدي إلى أيّ تقليص في الموارد المتاحة للمساعدة والتعاون التقنيّين، وعلى أنّه ينبغي أن يتوافق مع مهمّة الوكالة المتمثّلة في التشجيع والمساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الأغراض السلمية، وأن يتوافق مع نقل التكنولوجيا نقلاً وافياً،

(ض) وإذ يشيّد على أهمية المحافظة على مبدأ السرية فيما يتعلق بجميع المعلومات ذات الصلة بتنفيذ الضمانات وفقاً لنظام الوكالة الأساسي ولاتفاقات الضمانات، وعلى أهمية مراعاة ذلك المبدأ مراعاة تامة،

واتساقاً مع التعهدات المتعلقة بالضمانات الخاصة بكلّ من الدول الأعضاء، ومن أجل بذل مزيد من الجهود لتعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها:

1- ينادي جميع الدول الأعضاء أن تقدّم للوكالة دعمها الكامل والمستمرّ من أجل ضمان أن تكون الوكالة قادرة على النهوض بمسؤولياتها المتصلة بالضمانات؛

2- ويشيّد على ضرورة وجود ضمانات فعّالة من أجل منع استخدام المواد النووية لأغراض محظورة على نحو يخالف اتفاقات الضمانات، ويبرز الأهمية الحيوية لوجود ضمانات تتسم بالفعالية والكفاءة من أجل تيسير التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛

3- ويؤكّد الالتزام الواقع على عاتق الدول بأن تتعاون مع الوكالة من أجل تيسير تنفيذ اتفاقات الضمانات؛

4- ويشيّد على أهمية امتثال الدول امتثالاً تاماً لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات؛

5- ويقرُّ بأهمية استمرار الوكالة في تنفيذ الضمانات وفقاً للحقوق والالتزامات المنصوص عليها بموجب اتفاقات الضمانات المعنية بين الدول والوكالة؛

6- ويأسف لأنّ الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والملتزمة بإبرام اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة لم يفعل جميعها ذلك؛

7- وإذ يأخذ في الحسبان أهمية بلوغ التطبيق العالمي ل ضمانات الوكالة، يحثُّ جميع الدول التي ما زال يتعيّن عليها أن تدخل اتفاقات ضمانات شاملة حيز النفاذ على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

8- ويناشد الوكالة أن تواصل ممارسة سلطتها كاملة وفقاً للنظام الأساسي تنفيذاً لاتفاقات الضمانات، واستخلاص استنتاجات موضوعية مستقلة لا تستخدم فيها سوى أساليب التقييم غير المنحازة والقائمة على

أساس تقني والمعلومات التي يجري استعراضها والتحقق من صحتها بدقة، بما في ذلك المعلومات الأخرى التي يتعين تقييمها من حيث الدقة والمصدقية والصلة بالضمانات، على النحو المبين في الوثيقة GOV/2014/41؛

9- ويركّز على أهمية تسوية جميع حالات عدم الامتثال للالتزامات المتعلقة بالضمانات بما يتوافق توافقاً تاماً مع النظام الأساسي للوكالة والالتزامات القانونية الواقعة على الدول، ويناشد جميع الدول أن تبدي تعاونها في هذا الصدد؛

10- ويناشد جميع الدول التي لديها بروتوكولات كميات صغيرة غير مُعدّلة إمّا أن تلغي أو تعدّل تلك البروتوكولات كلّ فيما يخصّها في أقرب وقت تسمح به متطلباتها القانونية والدستورية، ويطلب إلى الأمانة أن تواصل مساعدة الدول التي لديها بروتوكولات كميات صغيرة، من خلال الموارد المتاحة، على إنشاء نظمها الحكومية لحصر ومراقبة المواد النووية والمحافظة عليها؛

11- ويرجّب بأنه حتى [24] أيلول/سبتمبر 2021 قبلت [69] دولة بروتوكولات كميات صغيرة وفقاً للنص المعدل الذي أقرّه مجلس المحافظين؛

12- ويرجّب أيضاً بأنه، حتى [24] أيلول/سبتمبر 2021، كانت [152] دولة وأطرافاً أخرى في اتفاقات الضمانات قد وقّعت على بروتوكولات إضافية، وبأنّ هناك بروتوكولات إضافية نافذة فيما يخصّ [138] من تلك الدول والأطراف الأخرى؛

13- وإذ يأخذ في الحسبان أنّ إبرام بروتوكول إضافي هو قرار سيادي لأي دولة، ولكن البروتوكول الإضافي يكون التزاماً قانونياً فور دخوله حيز النفاذ، ويشجّع جميع الدول التي لم تبرم بعد بروتوكولات إضافية وتدخلها حيز النفاذ على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تنفّذها بصفة مؤقتة إلى حين دخولها حيز النفاذ وفقاً لنشروعاتها الوطنية؛

14- ويلاحظ أنه، فيما يخص الدول المرتبطة في آنٍ معاً باتفاق ضمانات شاملة و بروتوكول إضافي ساري المفعول أو يُطبّق على نحو آخر، يمكن أن توفر ضمانات الوكالة مزيداً من التوكيدات بشأن عدم تحريف المواد النووية الخاضعة للضمانات وبشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة على صعيد الدولة برمتها؛

15- ويلاحظ أنه، في حالة أي دولة لديها اتفاق ضمانات شاملة مستكمل بروتوكول إضافي نافذ، تمثّل هذه التدابير معيار التحقّق المعزّز فيما يخصّ هذه الدولة؛

16- ويوصي بأن تواصل الوكالة تيسير عقد اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية و بروتوكولات الكميات الصغيرة المعدّلة وإدخالها حيز النفاذ ومساعدة الدول الأعضاء المعنية على ذلك، بناءً على طلبها؛

17- ويلاحظ الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها بعض الدول الأعضاء وأمانة الوكالة في تنفيذ عناصر خطة العمل المشار إليها في القرار GC(44)/RES/19 وخطة عمل الوكالة المحدّثة (أيلول/سبتمبر 2021)، ويشجّع تلك الدول والأمانة على مواصلة هذه الجهود، حسب الاقتضاء و رهناً بتوافر الموارد، وعلى استعراض التقدّم المحرز في هذا الصدد، ويوصي بأن تنتظر الدول الأعضاء الأخرى في تنفيذ عناصر

خطة العمل المذكورة، حسب الاقتضاء، بهدف تيسير دخول اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية حيز النفاذ وتعديل بروتوكولات الكميات الصغيرة السارية؛

18- ويؤكد من جديد أنّ المدير العام ينبغي أن يستخدم البروتوكول الإضافي النموذجي باعتباره النصّ النمطي للبروتوكولات الإضافية التي ستبرمها الدول وغيرها من أطراف اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة، والتي ينبغي أن تحتوي على جميع التدابير الواردة في البروتوكول الإضافي النموذجي؛

19- ويدعو الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى إبقاء نطاق بروتوكولاتها الإضافية قيد الاستعراض؛

20- ويلاحظ أنّ الوكالة يجب أن تبقى على استعداد لتقديم المساعدة، وفقاً لنظامها الأساسي، في مهام التحقق التي قد يُطلب منها الاضطلاع بها، بموجب الاتفاقات المعنية بنزع السلاح النووي أو الحد من التسلّح، من جانب الدول الأطراف في تلك الاتفاقات؛

21- ويلاحظ أنّ الأمانة تمكنت من التوصل فيما يخصّ عام 2020 إلى استنتاج أوسع نطاقاً بشأن الضمانات مفاده أنّ جميع المواد النووية ما زالت في إطار الأنشطة السلمية وأنه لا يوجد أي تحريف للمواد النووية المعلنة بعيداً عن الأنشطة النووية السلمية وأنه لا يوجد أي مؤثّر على أن ثمة مواد وأنشطة نووية غير مُعلنة فيما يخصّ 72 دولة لديها في آنٍ معاً اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي نافذان؛

22- ويشجّع الوكالة على مواصلة تنفيذ الضمانات المتكاملة فيما يخصّ الدول التي يوجد لديها في آنٍ معاً اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي نافذان، وخلصت الأمانة بشأنها إلى الاستنتاج الأوسع نطاقاً بأنّ جميع المواد النووية ما زالت في إطار الأنشطة السلمية؛

23- ويرجّب بالتوضيحات والمعلومات الإضافية التي قدّمها المدير العام في الوثيقة التكميلية للتقرير المتعلق بإرساء مفهوم لتنفيذ الضمانات على مستوى الدولة وتطويره (الوثيقة GOV/2014/41، وتصويباتها)، التي أحاط بها مجلس المحافظين علماً في أيلول/سبتمبر 2014، بعد عملية المشاورات المكثفة التي اضطلع بها خلال السنة السابقة؛

24- ويرجّب بالتأكيدات الهامة الواردة في الوثيقة GOV/2014/41 وفي تصويباتها، وفي البيانات الصادرة عن المدير العام والأمانة كما أشار إلى ذلك مجلس المحافظين خلال دورة انعقاد المجلس في أيلول/سبتمبر 2014، بما في ذلك جملة أمور منها:

- أن مفهوم تنفيذ الضمانات على مستوى الدولة لا ولن يستتبعه استحداث أي حقوق أو التزامات إضافية من جانب الدول أو الوكالة، كما أنه لا ينطوي على أي تعديل في تفسير الحقوق والالتزامات القائمة؛

- أنّ هذا المفهوم ينطبق على جميع الدول، ولكنه ينحصر بدقة ضمن نطاق اتفاق(ات) الضمانات لكل دولة على حدة؛

- أن هذا المفهوم ليس بديلاً للبروتوكول الإضافي، وليس الغرض منه أن يكون وسيلة تحصل بها الوكالة من دولة غير مرتبطة ببروتوكول إضافي على المعلومات والمعايينة التي يوفرها البروتوكول الإضافي؛

- أن تطوير وتنفيذ نُهْج الضمانات على مستوى الدولة يتطلبان التشاور الوثيق مع الدولة و/أو السلطة الإقليمية لا سيما في تنفيذ تدابير الضمانات الميدانية؛
- أن المعلومات ذات الصلة بالضمانات لا تُستخدم سوى لغرض تنفيذ الضمانات وفقاً لاتفاق الضمانات النافذ مع دولة معينة – وليس أبعد من ذلك؛
- 25- ويلاحظ اعترام الأمانة مواصلة تركيز جهود التحقق التي تقوم بها على المراحل الحساسة من دورة الوقود النووي؛
- 26- ويلاحظ أن وضع وتنفيذ نُهْج الضمانات على مستوى الدولة يتطلب تنسيقاً وثيقاً وتشاوراً عن كثب مع الدولة و/أو السلطة الإقليمية، وموافقة الدولة المعنية على الترتيبات العملية للتنفيذ الفعال لكل تدابير الضمانات المحددة لاستخدامها في الميدان إذا لم تكن قد أُتخذت بالفعل؛
- 27- ويلاحظ أنه، على أساس الوثيقة GOV/2014/41 وتصوبياتها، فإن الأمانة ستواظب على إحاطة مجلس المحافظين علماً بالتقدم المحرز في وضع وتنفيذ الضمانات في سياق مفهوم تنفيذ الضمانات على مستوى الدولة، ويطلب إلى المدير العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً عن التقدم المحرز في وضع وتنفيذ الضمانات في سياق مفهوم تنفيذ الضمانات على مستوى الدولة، بما في ذلك ضمن التقرير السنوي عن تنفيذ الضمانات؛
- 28- ويرجّب بالحوار المفتوح الذي تجريه الأمانة مع الدول بشأن المسائل المتصلة بالضمانات واعترامها مواصلة تعزيز الحوار وإصدار تقارير دورية مستوفاة مع اكتساب مزيد من الخبرة؛
- 29- ويلاحظ تصريح المدير العام بأن تركيز الوكالة في المستقبل القريب سينصبُّ على تحديث النُهج القائمة لتنفيذ الضمانات على مستوى الدولة فيما يخصُّ الدول الخاضعة للضمانات المتكاملة، وأنه سيجري تدريجياً وضع وتنفيذ نُهج الضمانات على مستوى الدولة فيما يخصُّ دولاً أخرى؛
- 30- ويلاحظ التقرير الذي قدّمه المدير العام إلى مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر 2018 عن الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في تنفيذ نُهج الضمانات على مستوى الدولة فيما يخصُّ الدول الخاضعة للضمانات المتكاملة، ويطلب إلى المدير العام، مع مراعاة الأسئلة والقضايا التي أثارها بعض الدول الأعضاء، أن يُبقي مجلس المحافظين على علم تام، من خلال تقارير إضافية يقدمها في الوقت المناسب لثناقتها الدول الأعضاء، كلما اكتسبت الأمانة مزيداً من الخبرات في تنفيذ نُهج الضمانات على مستوى الدولة، ولاسيما في الدول الخاضعة للضمانات المتكاملة، ويلاحظ أيضاً أن مواصلة صوغ نُهج الضمانات على مستوى الدولة وتنفيذها تدريجياً فيما يخصُّ دولاً أخرى قد يتطلب تنسيقاً وثيقاً وتشاوراً عن كثب، وأنه ينبغي الاضطلاع بذلك دون المساس باتفاقات الضمانات الثنائية المعقودة بين الدول والوكالة، وكذلك سائر اتفاقات الضمانات المعقودة مع الوكالة؛
- 31- ويشجّع الأمانة على مواصلة تنفيذ النُهج على مستوى الدولة، وبذل قصارى جهدها لضمان تحقيق الكفاءة المثلى في استخدام مواردها بطريقة اقتصادية دون المساس بالفعالية وبغية تحقيق المستوى الأمثل في تنفيذ الضمانات فيما يخصُّ الدول المعنية؛

32- ويشجّع الوكالة على تعزيز قدراتها التقنية ومواكبة الابتكارات العلمية والتكنولوجية التي تنطوي على إمكانات واعدة لأغراض الضمانات، وعلى مواصلة إقامة شراكات فعّالة مع الدول الأعضاء في هذا الصدد؛

33- ويرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز الضمانات، ويحيط علماً في هذا السياق بأنشطة الأمانة في مجال التحقّق من المعلومات التي تقدّمها الدول الأعضاء بشأن إمداداتها ومشترياتها النووية وتحليل تلك المعلومات، وفقاً للنظام الأساسي واتفاقات الضمانات ذات الصلة المعقودة مع الدول ومع مراعاة الحاجة إلى الكفاءة، ويدعو جميع الدول إلى التعاون مع الوكالة في هذا الصدد؛

34- ويرجّب باستمرار التعاون بين الأمانة والنظم الحكومية والإقليمية لحصر ومراقبة المواد النووية، ويشجّع الأمانة والنظم المذكورة على زيادة تعاونها، مع مراعاة مسؤوليات كلٍّ منها واختصاصاتها؛

35- ويشجّع الدول على الحفاظ على نظمها الحكومية أو الإقليمية لحصر ومراقبة المواد النووية، ومواصلة تعزيزها حسب الاقتضاء، مع الإقرار بالدور المهم الذي تؤديه تلك النظم في تنفيذ الضمانات؛

36- ويشجّع الدول المعنية على الترويج لإجراء مشاورات مبكرة مع الوكالة في المرحلة المناسبة حول الجوانب ذات الصلة بالضمانات فيما يخصّ المرافق النووية الجديدة من أجل تيسير تنفيذ الضمانات في المستقبل؛

37- ويشجّع الدول على دعم الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز مختبرات التحليل الخاصة بالضمانات وشبكة مختبرات التحليل، ولا سيما في البلدان النامية؛

38- ويرجّب بالخطوات التي اتخذها المدير العام لحماية المعلومات السرية المتصلة بالضمانات على نحو ما هو مذكور في الوثيقة GC(65)/16، ويحثُّ المدير العام على توجّي أعلى درجة من اليقظة فيما يتعلق بكفالة الحماية الواجبة للمعلومات السرية المتصلة بالضمانات، ويطلب إلى المدير العام أن يواصل استعراض وتحديث الإجراءات المقررة لتوفير حماية مشدّدة للمعلومات السرية المتصلة بالضمانات داخل نطاق الأمانة وأن يقدّم إلى المجلس بانتظام تقارير عن تنفيذ نظام حماية المعلومات السرية المتصلة بالضمانات؛

39- ويطلب إلى المدير العام والأمانة مواصلة موافاة مجلس المحافظين والمؤتمر العام بتقارير موضوعية وقائمة على أسس تقنية وعلى الوقائع بشأن تنفيذ الضمانات، مع الإحالة حسب الاقتضاء إلى الأحكام ذات الصلة في اتفاقات الضمانات؛

40- ويطلب أن تكون أي إجراءات جديدة أو موسّعة يتضمّنهما هذا القرار مرهونة بتوفّر الموارد، دون المساس بأنشطة الوكالة الأخرى المنصوص عليها في نظامها الأساسي؛

41- ويطلب إلى المدير العام أن يقدّم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى المؤتمر العام في دورته العادية السادسة والستين (2022).

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 19 من جدول الأعمال

الفقرتان 61 و62 من الوثيقة GC(65)/OR.9

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا  
الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة  
النووية

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالتقارير السابقة التي قدّمها المدير العام للوكالة بعنوان تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الأنشطة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام،

(ب) وإذ يذكّر مع عميق القلق بالخطوات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي دفعت بمجلس المحافظين في عام 1993 إلى أن يستنتج بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير ممتثلة لاتفاق الضمانات المعقود معها، وإلى أن يبلغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

(ج) وإذ يذكّر كذلك مع بالغ القلق بالتجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2006 وفي 25 أيار/مايو 2009 وفي 12 شباط/فبراير 2013 وفي 6 كانون الثاني/يناير 2016 وفي 9 أيلول/سبتمبر 2016 وفي 3 أيلول/سبتمبر 2017، في انتهاك وتجاهل سافر لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1718 (2006) و1874 (2009) و2087 (2013) و2094 (2013) و2270 (2016) و2321 (2016) و2356 (2017) و2371 (2017)،

(د) وإذ يذكّر أيضاً بمؤتمرات القمة الأخيرة بين الكوريتين، ومؤتمرات القمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومؤتمرات القمة بين الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومؤتمر القمة بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عامي 2018 و2019، وإذ يسلّط الضوء على الحاجة إلى أن تفي الأطراف المعنية بالتزاماتها، بما في ذلك التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإخلاء شبه الجزيرة الكورية بالكامل من الأسلحة النووية، والذي وافقت عليه في إعلان بانمونجيم المؤرخ 27 نيسان/أبريل 2018، والبيان المشترك المؤرخ 12 حزيران/يونيه 2018 بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإعلان بيونغيانغ المشترك المؤرخ 19 أيلول/سبتمبر 2018،

(هـ) وإذ يدرك أنّ خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية من شأنه أن يسهم إيجابياً في السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي،

(و) وإذ يؤكّد من جديد معارضة المجتمع الدولي الحازمة لحيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أسلحة نووية،

(ز) وإذ يلاحظ بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصادر في نيسان/أبريل 2018 بشأن الوقف الاختياري للتجارب النووية والجهود المبذولة لتفكيك موقع بونغغي-ري للتجارب النووية، وإذ يلاحظ تقرير المدير العام بالإنابة الذي يشير فيه إلى إعلان جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية في 1 كانون الثاني/يناير 2019 أنها "لن تقوم بتصنيع ولا اختبار أسلحة نووية بعد اليوم ولن تستخدمها ولن تقوم بنشرها..."،

(ح) وإذ يعرب عن بالغ القلق لأنّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت في 3 أيلول/سبتمبر 2017 تجربتها النووية السادسة، وأدّعت أنّها "قنبلة هيدروجينية للقذائف التسيارية العابرة للقارات"، وفيما يتعلّق بإعلانها في 1 كانون الثاني/يناير 2018 أنّها حقّقت خلال عام 2017 الهدف الرامي إلى "الوصول بالقوات النووية الوطنية إلى درجة الكمال"، وإذ يلاحظ تقارير المدير العام التي يشير فيها إلى إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 1 كانون الثاني/يناير 2020 أنّه لا مسوغ يجعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تربط نفسها من جانب واحد بالالتزام بوقف تجاربها النووية وإغلاق موقع التجارب النووية وإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كانون الثاني/يناير 2021 عن تطورات في برنامجها للأسلحة النووية سعياً لامتلاك قدرات مثل الأسلحة النووية التكتيكية وكذلك "قنبلة هيدروجينية بالغة الضخامة"،

(ط) وإذ يكرّر تأكيد متطلبات قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بأنّ على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلّى فوراً عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل وقابل للتحقّق ولا رجعة فيه وأن توقف فوراً جميع الأنشطة المتصلة بذلك،

(ي) وإذ يسلم بأهمية المحادثات السادسة، ولا سيما جميع الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف الستة في البيان المشترك المؤرخ 19 أيلول/سبتمبر 2005، وفي 13 شباط/فبراير و3 تشرين الأول/أكتوبر 2007، بما في ذلك الالتزام بنزع السلاح النووي،

(ك) وإذ يذكّر بالدور الهام الذي أدته الوكالة في رصد الأنشطة الجارية في مرفق يونغبيون النووي والتحقّق منها، بما في ذلك رصدها والتحقّق منها على النحو الذي اتّفق عليه في المحادثات السادسة، ووفقاً للولاية المسندة إليها،

(ل) وإذ يلاحظ مع عميق القلق قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقف كلّ تعاون مع الوكالة، ومطالبتها في 14 نيسان/أبريل 2009 بأن يغادر مفتشوا الوكالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن يسحبوا من مرافقها كلّ معدات الاحتواء والمراقبة الخاصة بالوكالة،

(م) وإذ يلاحظ الأنشطة المضطّعة بها في بعض المرافق النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على النحو المشار إليه في تقرير المدير العام، وإذ يردّد تقييمات المدير العام للمؤشرات الجديدة التي تثير قلقاً بالغاً وتتسق دلالتها مع تشغيل مفاعل قدرته 5 ميغاواط (كهربائي) وتنفيذ حملة إعادة معالجة في مختبر الكيمياء الإشعاعية، بأنّ الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تتمثّل شاعراً خطيراً، وأن استمرار البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكّل انتهاكاً واضحاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهو أمر يدعو إلى عميق الأسف،

(ن) وإذ يلاحظ أنّ الوكالة لا تزال غير قادرة على الاضطلاع بأنشطة التحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإذ يلاحظ أنّ معلومات الوكالة عن برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي هي معلومات محدودة وأخذة في التضاؤل،

(س) وإذ يكرّر تأكيد دعمه لما تبذله الوكالة من جهود من أجل تعزيز استعدادها للاضطلاع بدورها الأساسي في رصد برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي والتحقّق منه، وفقاً لولايتها، وإذ يشدّد على أهمية اكتساب فهم كامل لجميع جوانب هذا البرنامج من خلال جمع وتقييم المعلومات ذات الصلة بالضمانات، وإذ يرحّب في هذا الصدد بما تبذله الأمانة من جهود مكثفة متواصلة من أجل رصد برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي، وإذ يرحّب بما أفاد به المدير العام في تقريره من أنّه بمجرد التوصل إلى اتفاق سياسي فيما بين البلدان المعنية، فإنّ الوكالة على استعداد للعودة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الوقت المناسب، إن طلبت منها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذلك ورهنًا بموافقة مجلس المحافظين،

(ع) وإذ نظّر في تقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(65)/22،

1- يدين مجدداً بأشدّ العبارات التجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك وتجاهل سافر للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

2- ويدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تمتنع عن إجراء أي تجربة نووية أخرى، عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

3- ويندّد بشدّة بجميع الأنشطة النووية الجارية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما هو مبين في تقرير المدير العام، ويحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف جميع هذه الأنشطة، وأيّ جهود لإعادة تعديل مرافقها النووية أو توسيعها، بهدف إنتاج مواد انشطارية، بما في ذلك أنشطة الإثراء وإعادة المعالجة؛

4- ويندّد بما اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من إجراءات لوقف كلّ تعاون مع الوكالة، ويؤيّد بقوة الإجراءات التي اتخذها مجلس المحافظين، ويشيد بما يبذل المدير العام والأمانة من جهود غير منحازة بهدف تطبيق الضمانات الشاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

5- ويؤكد مجدداً على أهمية الحفاظ على السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا قاطبةً؛ وتحقيقاً لهذا الغرض، يشدّد على أهمية تهيئة ظروف مواتية للوصول إلى حل دبلوماسي وسلمي لدعم نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية؛

6- ويؤكّد من جديد على أهمية المحادثات السداسية الأطراف والاتفاقات التي تم التوصل إليها والتنفيذ الكامل للبيان المشترك للمحادثات السداسية الصادر في 19 أيلول/سبتمبر 2005 الذي يرمي إلى تحقيق تقدم ملموس صوب إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي بطريقة يمكن التحقق منها؛

7- ويدعم الاتصالات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جانب، وبين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جانب آخر، ويحث المشاركين على تنفيذ الالتزامات السابقة بالكامل، بما في ذلك الالتزامات التي قطعتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالعمل على تحقيق نزع السلاح النووي الكامل لشبه الجزيرة الكورية على النحو المبين في البيان المشترك للولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصادر في 12 حزيران/يونيه 2018، وإعلان بانمونجيوم الصادر في 27 نيسان/أبريل 2018، وإعلان بيونغ يانغ المشترك بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصادر في 19 أيلول/سبتمبر 2018؛

8- ويحث بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1718 (2006) و1874 (2009) و2087 (2013) و2094 (2013) و2270 (2016) و2321 (2016) و2356 (2017) و2371 (2017) و2375 (2017) و2397 (2017) وسائر القرارات ذات الصلة، وعلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو التخلي عن جميع أسلحتها النووية والبرامج النووية القائمة بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، والإيقاف الفوري لجميع الأنشطة المتصلة بذلك؛

9- ويشدد على أهمية أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التزاماتها تنفيذياً تاماً وشاملاً وفورياً عملاً بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك، في جملة أمور، تأكيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنه سيُبقى إجراءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قيد الاستعراض المستمر وأنه على استعداد لتعزيز أو تعديل أو تعليق أو رفع التدابير بحسب الحاجة في ضوء امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفي هذا الصدد، يعرب عن تصميمه على اتخاذ المزيد من التدابير المهمة في حال إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتجربة نووية أو إطلاقها صواريخ نووية أخرى؛

10- ويؤكد من جديد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن أن يكون لها مركز دولة حائزة للأسلحة النووية وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما ورد في قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1718 (2006) و1874 (2009)، وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام 2010؛

11- ويدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تمتثل امتثالاً تاماً لمعاهدة عدم الانتشار وأن تتعاون فوراً مع الوكالة على التنفيذ الكامل والفعال ل ضمانات الوكالة الشاملة، بما في ذلك جميع أنشطة الضمانات الضرورية المنصوص عليها في اتفاق الضمانات، الذي لم تتمكن الوكالة من تنفيذه منذ عام 1994، وأن تسوي أي مسائل عالقة قد تكون نشأت بسبب طول غياب تطبيق ضمانات الوكالة وعدم تمكّن الوكالة من المعاينة منذ نيسان/أبريل 2009؛

12- ويدعم بشدة مواصلة الأمانة تعزيز استعدادها للاضطلاع بدورها الأساسي، في إطار حل سياسي تتوصل إليه البلدان المعنية ورهنأ بتكليفها بولاية في هذا الشأن من مجلس المحافظين، في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويشجع المدير العام على مواصلة تزويد المجلس بالمعلومات ذات الصلة بشأن الترتيبات الجديدة المتخذة في هذا الصدد؛

13- ويدعم ويشجع الجهود والمبادرات السلمية والدبلوماسية للمجتمع الدولي في جميع المحافل المتاحة والمناسبة، بما في ذلك تدابير بناء الثقة للحد من التوترات، وتحقيق سلام وازدهار دائمين في شبه الجزيرة الكورية؛

14- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل إتاحة هذا القرار لجميع الأطراف المهتمة؛

15- ويُقرّر أن يُبقي هذه المسألة قيد النظر، وأن يُدرج في جدول أعمال دورته العادية السادسة والستين (2022) بنداً عنوانه "تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية".

24 أيلول/سبتمبر 2021  
البند 20 من جدول الأعمال  
الفقرتان 11 و12 من الوثيقة GC(65)/OR.12

### تطبيق ضمانات الوكالة في منطقة الشرق الأوسط

GC(65)/RES/14

إنّ المؤتمر العام،<sup>1</sup>

- (أ) إذ يقرُّ بأهمية عدم انتشار الأسلحة النووية — على الصعيدين العالمي والإقليمي — في تعزيز السلم والأمن الدوليين،
- (ب) وإذ يدرك فائدة نظام ضمانات الوكالة كوسيلة يعوّل عليها للتحقُّق من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية،
- (ج) وإذ تعلقه العواقب الجسيمة التي تهدّد السلم والأمن من جرّاء وجود أنشطة نووية في منطقة الشرق الأوسط غير مكرّسة بالكامل للأغراض السلمية،
- (د) وإذ يرحّب بالمبادرات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، في الشرق الأوسط وبالمبادرات السابقة المتعلقة بالحدّ من التسلّح في المنطقة،
- (هـ) وإذ يقرُّ بأنّ مشاركة جميع دول المنطقة من شأنها أن تعزّز تحقيق هذه الأهداف بالكامل،
- (و) وإذ يشيد بجهود الوكالة بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط وبالردود الإيجابية لمعظم الدول بعقدّها اتفاقات ضمانات كاملة النطاق،
- (ز) وإذ يذكّر بقراره GC(64)/RES/15،

- 1- يحيط علماً بتقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(65)/14؛
- 2- ويدعو جميع دول المنطقة إلى أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)؛<sup>2</sup>
- 3- ويدعو جميع دول المنطقة إلى أن تنضم إلى جميع اتفاقيات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ذات الصلة وتنقّذها، وأن تفي بحسن نية بالالتزامات والتعهدات الدولية المتعلقة بالضمانات، وأن تتعاون مع الوكالة تعاوناً تامّاً في إطار التزامات كلٍّ منها؛

<sup>1</sup> اعتمد القرار بتأييد من 113 صوتاً دون تصويت معارض وامتناع 7 عن التصويت (جرى التصويت ببدء الأسماء).

<sup>2</sup> تم التصويت على الفقرة 2 من المنطوق على نحو منفصل واعتمدت بأغلبية 111 صوت مقابل تصويت واحد وامتناع 9 دول عن التصويت (جرى التصويت ببدء الأسماء).

- 4- ويؤكد الحاجة الملحة لأن تقبل جميع دول الشرق الأوسط على الفور تطبيق ضمانات الوكالة الكاملة النطاق على كل ما لديها من أنشطة نووية، كتدابير مهم من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة وكخطوة من أجل تعزيز السلم والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية؛
- 5- ويدعو جميع الأطراف المعنية مباشرة إلى أن تنتظر بجدية في اتخاذ الخطوات العملية والملائمة اللازمة لتنفيذ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها على نحو متبادل وفعال، ويدعو البلدان المعنية التي لم تنضم بعد إلى النظم الدولية لعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى القيام بذلك كوسيلة لاستكمال المشاركة في منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ولتعزيز السلم والأمن في المنطقة؛
- 6- ويدعو كذلك جميع دول المنطقة إلى أن تمتنع، إلى حين إنشاء المنطقة المذكورة، عن الإجراءات التي من شأنها أن تقوض الهدف الرامي إلى إنشاء هذه المنطقة، بما في ذلك عمليات تطوير الأسلحة النووية أو إنتاجها أو اختبارها أو اقتنائها على أي نحو آخر؛
- 7- ويدعو كذلك جميع دول المنطقة إلى أن تتخذ تدابير ترمي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بما في ذلك اتخاذ تدابير بناء الثقة وتدابير التحقق؛
- 8- ويحث جميع الدول على أن تقدم المساعدة في إنشاء هذه المنطقة وأن تمتنع في الوقت ذاته عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعوق الجهود الرامية إلى إنشائها؛
- 9- وإذ يدرك أهمية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وإذ يؤكد، في هذا السياق، أهمية إرساء السلم في تلك المنطقة؛
- 10- ويطلب إلى المدير العام أن يجري المزيد من المشاورات مع دول الشرق الأوسط من أجل تيسير التطبيق المبكر لضمانات الوكالة الكاملة النطاق على جميع الأنشطة النووية في المنطقة فيما يتصل بإعداد اتفاقات نموذجية، كخطوة ضرورية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، حسبما هو مشار إليه في القرار GC(XXXVII)/RES/627؛
- 11- ويدعو جميع دول المنطقة إلى أن تتعاون مع المدير العام إلى أقصى حد في تنفيذ المهام المسندة إليه في الفقرة السابقة؛
- 12- ويدعو جميع الدول الأخرى، لاسيما تلك التي تتحمل مسؤولية خاصة بشأن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن تقدم كل المساعدة إلى المدير العام من خلال تيسير تنفيذ هذا القرار؛
- 13- ويطلب إلى المدير العام أن يقدم إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية السادسة والسنتين (2022) تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وأن يدرج في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة بنداً بعنوان "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط".

23 أيلول/سبتمبر 2021

البند 21 من جدول الأعمال

الفقرة 97 من الوثيقة GC(65)/OR.11

## ألف- التوظيف في أمانة الوكالة

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى القسم ألف من القرار GC(63)/RES/14 الذي اعتمده في دورته العادية الثالثة والستين،

(ب) وإذ يحيط علماً بالتقرير المقدم من المدير العام في الوثيقة GC(65)/18، وبالجهد المستمرّة التي بُذلت، استجابةً للقرارات ذات الصلة التي اعتمدها المؤتمر العام منذ عام 1981، من أجل زيادة تعيين موظّفين من البلدان النامية والدول الأعضاء الأخرى غير الممثّلة، أو الممثّلة تمثيلاً ناقصاً، في أمانة الوكالة،

(ج) وإذ يلاحظ التوقعات بشأن الوظائف الشاغرة في الفئة الفنية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، على النحو الوارد في الإصدار رقم 28 الذي نشرته الأمانة،

(د) وإذ ما زال يقلقه أنّ تمثيل البلدان النامية والدول الأعضاء الممثّلة تمثيلاً ناقصاً وغير الممثّلة في أمانة الوكالة، لاسيما على مستويّي مناصب الفئة العليا ومناصب تقرير السياسات، والإجراءات المتخذة لمعالجة هذه المسألة، ما زال غير كافٍ،

(هـ) وإذ يؤكد من جديد توافر مرشّحين مؤهلين من هذه البلدان يمكن النظر فيهم واختيارهم لشغل مختلف المناصب في المستويين الفني والتنفيذي،

(و) وإذ يلاحظ أنه بالاستعانة بنظام تطبيقات قائم على شبكة الإنترنت فيما يخص الوظائف الشاغرة المعلن عنها، تُلقت الأمانة ما متوسطه 97 طلباً على كل إشعار بوظيفة شاغرة في الفئة الفنية والفئات العليا، وكانت نسبة 45.2٪ من هذه الطلبات من بلدان نامية،

(ز) واقترنعاً منه بأنّه ينبغي مواصلة وتعزيز تنفيذ التدابير المتخذة استجابةً للقرارات السابقة بشأن هذا الموضوع،

(ح) واقترنعاً منه كذلك بأنّ الجهود المشتركة والتعاون الوثيق بين الدول الأعضاء والأمانة يمكن أن يساعدوا الوكالة على اجتذاب متقدّمين لشغل الوظائف يتمتّعون بأعلى مستويات المقدرة الفنية والكفاءة والنزاهة،

1- يطلب إلى المدير العام أن يواصل، عملاً بالمادة السابعة من النظام الأساسي، تعيين موظّفين يتمتّعون بأعلى مستويات الكفاءة والتخصّص الفني والنزاهة، وأن يكتفّ جهوده من أجل أن يُزيد، تبعاً لذلك، عدد الموظّفين المنتمين لبلدان نامية ولدول أعضاء أخرى غير ممثّلة، أو ممثّلة تمثيلاً ناقصاً، في أمانة الوكالة، وذلك على وجه الخصوص على مستويّي فئة المناصب العليا ومناصب تقرير السياسات، وبالنسبة للوظائف الفنيّة التي تتطلّب مهارات محدّدة؛

- 2- ويناشد الدول الأعضاء أن تواصل تشجيع المرشحين المؤهلين تأهيلاً جيداً على التقدّم بطلبات لشغل الوظائف الشاغرة في أمانة الوكالة، ويطلب إلى المدير العام أن يدعم، في حدود الموارد المتاحة، الجهود المبذولة في الدول الأعضاء، ولاسيما في الدول الأعضاء النامية، وكذلك في الدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً وغير الممثلة، في مجال تعيين الموظفين؛
- 3- ويطلب إلى المدير العام أن ينفذ أحكام هذا القرار تنفيذاً كاملاً وأن يعمل مع الدول الأعضاء في هذا الصدد، بما في ذلك بالاستفادة من الفرصة التي يتيحها تقاعد الموظفين وتطبيق سياسة التناوب؛
- 4- ويشجع الأمانة على أن تواصل، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، الاستفادة من الفرص التي تتيحها الاجتماعات التي ترعاها الوكالة، من خلال بذل جهود للتعيين على هامش هذه الاجتماعات، وإنشاء شبكة طوعية من الموظفين السابقين لأغراض التعيين؛
- 5- ويطلب إلى المدير العام والأمانة اتخاذ تدابير ملموسة لإدخال مزيد من التحسينات على عملية التعيين والاختيار، بما في ذلك نحو تعزيز كفاءة وشفافية هذه العمليات والتصدي للتحديات التي ووجهت أثناء تنفيذ المشروع، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المؤتمر العام في دورته العادية السابعة والستين (2023)؛
- 6- ويطلب إلى المدير العام أن يتصدّى لقضية التمثيل الناقص وعدم التمثيل، وأن ينظّم فعاليات للتوظيف و/أو للإعلام في البلدان النامية وسائر الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً في أمانة الوكالة، وأن يقدم لاحقاً تقريراً عن هذه القضية إلى المؤتمر العام في دورته العادية السابعة والستين (2023)؛
- 7- ويطلب إلى المدير العام أن يستفيد، بالتشاور مع الدول الأعضاء، من مسؤولي الاتصال الذين يتم تعيينهم كنقاط اتصال في الدول الأعضاء، لا سيما الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً في أمانة الوكالة، لتقديم دعم فعال للأمانة والتنسيق معها فيما تبذله من جهود تتعلق بتعيين الموظفين؛
- 8- ويشجّع الأمانة على مواصلة تدابيرها في مجال التواصل الخارجي، بما في ذلك الحلقات الدراسية الشبكية وبعثات التعيين، وعلى بذل المزيد من الجهد نحو زيادة عدد الطلبات الواردة من بلدان نامية وكذلك الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً؛
- 9- ويطلب كذلك إلى المدير العام أن يواصل ضمان أن يتم استخدام الخبراء الاستشاريين على أساس قدرتهم على توفير الدراية المطلوبة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي للخبراء الاستشاريين الحائزين على عقود في إطار اتفاقات الخدمات الخاصة، وأن يواصل تحديد جنسيات هؤلاء الاستشاريين في التقارير المقبلة؛
- 10- ويطلب كذلك إلى المدير العام الاستمرار في ضمان ألا ينجم عن استخدام الخبراء الاستشاريين تضاربٌ في المصالح أو تحقيق ميزة تجارية؛
- 11- ويطلب كذلك إلى المدير العام أن يواصل تقديم تقرير كل سنتين إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام عن تنفيذ هذا القرار، وكذلك عن تنفيذ القرارات المماثلة التي اعتمدت في الماضي، ويطلب

إلى الأمانة أن تحدّد الدول الأعضاء والمناطق الجغرافية الممثلة تمثيلاً ناقصاً وعدد الوظائف التي تنقصها، استناداً إلى الأرقام الاسترشادية الصادرة من الأمانة، وأن تتخذ إجراءات ملموسة لتحسين وضع تمثيلها المنقوص، وكذلك يطلب إلى المدير العام أن يورد في التقرير التقدّم المحرّر في هذا الصدد.

## باء- المرأة في الأمانة

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بقراره GC(63)/RES/14.B المعنون "المرأة في الأمانة"،

(ب) وإذ يشيد بالمجموعة الواسعة من التدابير المهمة التي تنفذها الأمانة من أجل إحراز تقدّم في تدارك الخلل القائم بين توظيف الرجال والنساء وتحسين تمثيل المرأة في الفئة الفنية والفئات العليا، بما في ذلك إصدار وثيقة داخلية منقحة بعنوان "خطة العمل للمساواة الجنسانية" في عام 2021، وفرت إطاراً تحليلياً متسقاً لتقييم التقدّم والتحديات الماثلة في تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين المعمول بها في الوكالة؛ وإذ يشيد أيضاً بالجهود التي بذلتها الأمانة لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني مع تخطيط وتنفيذ الأنشطة البرنامجية، على النحو الوارد في الوثيقة GC(65)/19،

(ج) وإذ يرحّب بالإجراءات التي اتخذها مسؤولو الاتصال المعنيون بشواغل المساواة بين الجنسين في الوكالة، وجهات الاتصال التي عيّنتها الدول الأعضاء من أجل دعم جهود الوكالة في الاستجابة للطلب الوارد في القرار المشار إليه آنفاً،

(د) وإذ يحيط علماً بانخفاض معدل مشاركة المرأة على وجه العموم في المجال النووي،

(هـ) وإذ يذكّر بالتقرير الصادر في عام 2019 عن الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن "تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة"، والذي أفاد بأن مستوى تمثيل النساء في الفئة الفنية والفئات العليا لدى الوكالة أدنى من 40%، وإذ يلاحظ أيضاً تقرير أداء خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عام 2020، والذي أفاد بأن الوكالة قد حققت أو تجاوزت المستهدفات فيما يتعلق بنسبة 71% من مؤشرات الخطة، وإذ يلاحظ الفعاليات المشتركة التي نظمتها الأمانة بالتعاون مع جهات الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين في المنظمات الدولية الأخرى الكائنة في فيينا احتفالاً باليوم الدولي للمرأة في عامي 2020 و2021، بما فيها أسبوع البيئة التمكينية لعام 2020،

(و) وإذ يلاحظ مع التقدير أنّ النسبة المئوية للنساء في الفئة الفنية والفئات العليا قد بلغت 35%، وإذ يشجّع كذلك الأمانة على تعزيز جهودها الرامية إلى زيادة عدد النساء في الفئة الفنية والفئات العليا،

(ز) وإذ يلاحظ بقلق أنّ تمثيل النساء في الفئة ف-5 لا يزال منخفضاً بنسبة 23.7% وأنّ المناصب في الفئة مد-2 قد شهدت تراجعاً كبيراً في تمثيل النساء مقارنة بالفترة المشمولة

بالتقرير السابق،

(ح) وإذ يلاحظ أن نصيب المرشحات النساء من طلبات التوظيف التي تلقتها الوكالة قد زاد مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق من 32.8% إلى 35.9%،

(ط) وإذ يلاحظ أيضاً مع التقدير أن نسبة النساء بين المرشحين المعيّنين قد زادت مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق من 35.1% إلى 53.1%،

(ي) وإذ يؤكد مبدأ المساواة في التمثيل بين الجنسين على مستوى الأمانة كلها بوصفه هدفاً نهائياً، وإذ يرحب بالهدف الذي طرحه المدير العام بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الفئة الفنية والفئات العليا بحلول عام 2025،

(ك) وإذ يؤكد كذلك مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في مشاركة النساء في الأمانة،

(ل) وإذ يلاحظ أهمية اتباع الدول الأعضاء لهذا المبدأ في جهودها الرامية إلى تشجيع مرشحيها، ولا سيما النساء، على التقدم لشغل المناصب العليا ومناصب تقرير السياسات،

(م) وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها شعبة الموارد البشرية ومكتب المدير العام من أجل إدماج الاعتبارات الجنسانية في برامج الوكالة وعملياتها، وإذ يلاحظ إغلاق جميع التوصيات الواردة في تقييم مدى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج الوكالة وعملياتها الذي أجراه مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية في عام 2017،

(ن) وإذ يرحب بالتقدم المحرز في برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا-كوري التابع للوكالة بهدف تشجيع النساء على السعي إلى حياة مهنية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية وعدم الانتشار النووي، وكذلك بالدعم الذي تقدمه مختلف الدول الأعضاء إلى برنامج المنح الدراسية المذكور،

1- يطلب بشدة إلى المدير العام - عملاً بالمادة السابعة من النظام الأساسي - أن يكفل تعيين موظفين يتمتعون بأعلى مستويات الكفاءة والاختصاص الفني والنزاهة، واستعدادهم على وجه الخصوص من البلدان النامية ومن الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً؛ وأن يسعى لبلوغ هدف المساواة في التمثيل على مستوى جميع المجموعات والفئات الوظيفية في الوكالة، بما في ذلك الوظائف العليا على مستوى تقرير السياسات واتخاذ القرارات؛

2- ويحث الأمانة على مواصلة تنفيذ سياستها الشاملة بشأن مراعاة المنظور الجنساني، التي تشمل مسألة المساواة بين الجنسين من منظور التوظيف، ومراعاة تعميم المنظور الجنساني في برامج الأمانة وعملياتها، وتحسين الاتصالات بشأن عمل الوكالة في مجال المساواة بين الجنسين، وعلى الترويج لبيئة مؤاتية داعمة للمساواة بين الجنسين، ويحث كذلك الأمانة على تعزيز تنفيذها لهذه السياسة من أجل جملة أمور، منها تحقيق تمثيل أعلى للنساء، لاسيما من الدول الأعضاء النامية وكذلك الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً، في الفئات الفنية والفئات العليا لدى الوكالة؛

3- ويطلب إلى الأمانة أن تعزز الصلات مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتعاون مع جهات تنسيق

الشؤون الجنسانية في المنظمات الدولية الأخرى لتحقيق أقصى قدر من الفوائد من الدروس المستفادة من تلك المنظمات التي حسنت بدرجة كبيرة التكافؤ بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني؛

4- ويطلب إلى الأمانة أن تبذل الجهود في رصد معدلات التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المناصب القيادية في الوكالة، من أجل تجديد الفجوات والنجاحات؛

5- ويطلب إلى الأمانة أن تُدخل المزيد من التحسينات على إجراءاتها الخاصة بتعيين الموظفين، وأن تستعرض وتحسّن تدابيرها الجارية فيما يخص التعيين والتواصل الخارجي، وحصول المرشحات المؤهلات المنتميات إلى دول أعضاء نامية على فرص تدريبية، وكذلك مشاركتهم في برنامج المنح الدراسية، وبرنامج الفرص الوظيفية المخصصة للفنيين المبتدئين، وكخبيرات مشاركات في برنامج التعاون التقني، حتى يكتسب الخبرة في شتى مجالات العمل داخل الوكالة؛

6- ويدعو الأمانة إلى أن تتخذ تدابير فعالة لتحسين حالة الموظفين وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات الوكالة، وفي عملياتها المتعلقة بالترقية والتوظيف، وكذلك أثناء تخطيط وتنفيذ أنشطتها البرنامجية، بما في ذلك من خلال مراعاة الوثيقة الداخلية المنقحة المعنونة "خطة العمل الجنسانية"، في إطار احتياجات الوكالة البرنامجية ولوائجها، وإدراج التقدم المحرز في التقرير الثنائي السنوات؛

7- ويؤكد أنه ينبغي تمويل الأنشطة المتصلة بتحقيق الأهداف المذكورة آنفاً من الميزانية العادية للوكالة في المقام الأول وفي حدود الموارد المتاحة، ولكنه يدعو أيضاً الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات طوعية للمساعدة على تنفيذها، بما في ذلك دعم برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا-كوري؛

8- ويلاحظ دور فرع فيينا من مبادرة "المناصرين الدوليين للقضايا الجنسانية" و"مجموعة أصدقاء المرأة في المجال النووي" كمنبرين مهمين يدعون إلى اتخاذ إجراءات أكثر قوة وملوسسة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الوكالة وأمانتها، ويشجّع جميع الأطراف المهتمة التي هي في وضع يمكنها من ذلك على الانضمام إلى المبادرتين كلتيهما؛

9- ويشجّع الدول الأعضاء على أن تقدّم دعماً نشطاً للجهود التي تبذلها الوكالة لاستيفاء أحكام هذا القرار؛

10- ويطلب كذلك إلى المدير العام أن يقدّم تقريراً كل سنتين إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في عام 2023 عن تنفيذ هذا القرار.

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 26 من جدول الأعمال

الفقرة 71 من الوثيقة GC(65)/OR.9

فحص وثائق اعتماد المندوبين

GC(65)/RES/16

إنَّ المؤتمر العام،

يقبل تقرير المكتب بشأن فحص وثائق اعتماد وفد ميانمار لدورة المؤتمر العام العادية الخامسة والستين، الوارد في الوثيقة GC(65)29.

20 أيلول/سبتمبر 2021

البند 28 من جدول الأعمال

الفقرتان 20 و 21 من الوثيقة GC(65)/GEN/OR.2

فحص وثائق اعتماد المندوبين

GC(65)/RES/17

إنَّ المؤتمر العام،

يقبل تقرير المكتب بشأن فحص وثائق اعتماد المندوبين لدورة المؤتمر العام العادية الخامسة والستين، الوارد في الوثيقة GC(65)30.

23 أيلول/سبتمبر 2021

البند 28 من جدول الأعمال

الفقرتان 8 و 9 من الوثيقة GC(65)/OR.10

## المقررات الأخرى

### انتخاب الرئيس

GC(65)/DEC/1

انتخب المؤتمر العام السيد صادق معرفي (الكويت) رئيساً للمؤتمر العام، على أن يتولى منصبه حتى اختتام الدورة العادية الخامسة والستين.

20 أيلول/سبتمبر 2021

البند 1 من جدول الأعمال

الفقرة 16 من الوثيقة GC(65)/OR.1

### انتخاب نواب الرئيس

GC(65)/DEC/2

انتخب المؤتمر العام مندوبي الدانمرك، وغانا، والعراق، وباراغواي، وبولندا، وتايلند، والولايات المتحدة الأمريكية، وفييت نام نواباً لرئيس المؤتمر العام، على أن يتولوا مناصبهم حتى اختتام الدورة العادية الخامسة والستين.

20 أيلول/سبتمبر 2021

البند 1 من جدول الأعمال

الفقرتان 26 و27 من الوثيقة GC(65)/OR.1

### انتخاب رئيس اللجنة الجامعة

GC(65)/DEC/3

انتخب المؤتمر العام السيد ألكسندر بيلودو (كندا) رئيساً للجنة الجامعة، على أن يتولى منصبه حتى اختتام الدورة العادية الخامسة والستين للمؤتمر العام.

20 أيلول/سبتمبر 2021

البند 1 من جدول الأعمال

الفقرتان 26 و27 من الوثيقة GC(65)/OR.1

انتخاب أعضاء إضافيين للمكتب<sup>1</sup>

GC(65)/DEC/4

انتخب المؤتمر العام أنغولا وبلجيكا وبلغاريا وبنما مالطة كأعضاء إضافيين للمكتب على أن يتولوا مناصبهم حتى اختتام الدورة العادية الخامسة والستين.

<sup>1</sup> نتيجةً للمقررات التي اتخذت في إطار الوثائق GC(65)/DEC/1، وGC(65)/DEC/2، وGC(65)/DEC/3، وGC(65)/DEC/4، جاء تكوين المكتب الذي عُيّن للدورة العادية الخامسة والستين (2021) على النحو التالي: السيد صادق معرفي (الكويت) كرئيس؛ ومندوبو الدانمرك، وغانا، والعراق، وباراغواي، وبولندا، وتايلند، والولايات المتحدة الأمريكية، وفيت نام كنواب للرئيس؛ السيد ألكسندر بيلودو (كندا) كرئيس للجنة الجامعة؛ ومندوبو أنغولا وبلجيكا وبلغاريا وبنما ومالطة كأعضاء إضافيين.

20 أيلول/سبتمبر 2021

البند 1 من جدول الأعمال

الفقرتان 26 و27 من الوثيقة GC(65)/OR.1

اعتماد جدول الأعمال وتوزيع البنود لإجراء المناقشة  
الاستهلاكية

GC(65)/DEC/5

اعتمد المؤتمر العام جدول أعمال دورته العادية الخامسة والستين، ووزع البنود لإجراء المناقشة الاستهلاكية.

20 أيلول/سبتمبر 2021

البند 5 من جدول الأعمال

الفقرتان 1 و2 من الوثيقة GC(65)/OR.2

## تحديد تاريخ اختتام الدورة

GC(65)/DEC/6

حدّد المؤتمر العام يوم الجمعة 24 أيلول/سبتمبر 2021 تاريخاً لاختتام الدورة العادية الخامسة والستين.

20 أيلول/سبتمبر 2021

البند 5 من جدول الأعمال

الفقرتان 3 و4 من الوثيقة GC(65)/OR.2

تحديد تاريخ افتتاح الدورة العادية السادسة والستين للمؤتمر  
العام

GC(65)/DEC/7

حدّد المؤتمر العام يوم الاثنين 19 أيلول/سبتمبر 2022 تاريخاً لافتتاح الدورة العادية السادسة والستين للمؤتمر العام.

20 أيلول/سبتمبر 2021

البند 5 من جدول الأعمال

الفقرتان 3 و4 من الوثيقة GC(65)/OR.2

انتخاب أعضاء مجلس المحافظين للفترة 2021-2022<sup>1</sup>

GC(65)/DEC/8

انتخب المؤتمر العام أعضاء الوكالة الأحد عشر التاليين لعضوية مجلس المحافظين حتى انتهاء الدورة العادية السابعة والستين (2023):

كولومبيا وغواتيمالا	عن أمريكا اللاتينية
فنلندا وأيرلندا	عن أوروبا الغربية
الجمهورية التشيكية وسلوفينيا	عن أوروبا الشرقية
بورووندي وليبيا	عن أفريقيا
باكستان	عن الشرق الأوسط وجنوب آسيا
فييت نام	عن جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ
جمهورية كوريا	عن أفريقيا، أو الشرق الأوسط وجنوب آسيا، أو جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ

<sup>1</sup> نتيجة لذلك، جاء تكوين مجلس المحافظين في الفترة 2021-2022 عند اختتام الدورة العادية الخامسة والستين (2021) للمؤتمر العام على النحو التالي: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأيرلندا، وباكستان، والبرازيل، وبورووندي، وبولندا، وبيرو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، والسنغال، وسويسرا، والصين، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وفييت نام، وكندا، وكولومبيا، وليبيا، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

23 أيلول/سبتمبر 2021

البند 9 من جدول الأعمال

الفقرات من 16 إلى 27 والفقرة 59 من الوثيقة GC(65)/OR.10

## استعادة حقوق التصويت

GC(65)/DEC/9

قرر المؤتمر العام إعادة حقوق التصويت إلى ليبيا خلال الدورة الحالية للمؤتمر العام ولمدة عام واحد تنتهي قبل بدء انعقاد الدورة العادية المقبلة للمؤتمر.

23 أيلول/سبتمبر 2021

الفقرتان 2 و3 من الوثيقة GC(65)/OR.10

## تعيين مراجع الحسابات الخارجي

GC(65)/DEC/10

عيّن المؤتمر العام المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند كمراجع حسابات خارجي للسنوات المالية من 2022 إلى 2027.

24 أيلول/سبتمبر 2021

البند 12 من جدول الأعمال

الفقرة 26 من الوثيقة GC(65)/OR.12

## تعديل الفقرة ألف من المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي

GC(65)/DEC/11

1- يذكر المؤتمر العام بقراره GC(43)/RES/8، الذي وافق فيه على تعديل الفقرة ألف من المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي للوكالة، بما يسمح بإرساء الميزنة الثنائية السنوية، وبمقرراته GC(49)/DEC/13 و GC(50)/DEC/11 و GC(51)/DEC/14 و GC(52)/DEC/9 و GC(53)/DEC/11 و GC(54)/DEC/11 و GC(55)/DEC/10 و GC(56)/DEC/9 و GC(57)/DEC/10 و GC(58)/DEC/9 و GC(59)/DEC/10 و GC(60)/DEC/10 و GC(61)/DEC/10 و GC(62)/DEC/10 و GC(63)/DEC/11 و GC(64)/DEC/10.

2- ويلاحظ المؤتمر العام أنه يلزم، وفقاً للفقرة الفرعية جيم '2' من المادة الثامنة عشرة من النظام الأساسي، أن يقبل التعديل ثلثاً جميع أعضاء الوكالة لكي يدخل حيز النفاذ، لكنه يلاحظ أيضاً من الوثيقة GC(65)/13 أنه حتى 6 تموز/يوليه 2021 لم تودع سوى 60 دولة عضواً صكوك قبول لدى الحكومة الودية. ولهذا السبب، فإن المؤتمر العام يشجع ويحث الدول الأعضاء التي لم تودع بعد صكوك قبول لهذا التعديل على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن، بما يتيح الاستفادة من مزايا الميزنة الثنائية السنوية. ومن شأن ذلك أن يتيح للوكالة العمل بالممارسة العالمية تقريباً بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمتمثلة في الميزنة الثنائية السنوية.

3- ويطلب المؤتمر العام إلى المدير العام أن يلفت انتباه حكومات الدول الأعضاء إلى هذه المسألة، وأن يقدم إلى المؤتمر في دورته العادية السادسة والستين (2022) تقريراً عن التقدم المحرز نحو دخول هذا التعديل حيز النفاذ، وأن يُدرج في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة بنداً بعنوان "تعديل الفقرة ألف من المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي".

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 13 من جدول الأعمال

الفقرة 31 من الوثيقة GC(65)/OR.9

## تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة

GC(65)/DEC/12

أحاط المؤتمر العام علماً بتقرير رئيس اللجنة الجامعة.

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 23 من جدول الأعمال

الفقرتان 66 و 67 من الوثيقة GC(65)/OR.9

## استعادة المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الوكالة

GC(65)/DEC/13

أحاط المؤتمر العام علماً بتقرير رئيس اللجنة الجامعة.

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 24 من جدول الأعمال

الفقرتان 68 و 69 من الوثيقة GC(65)/OR.9

تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي

GC(65)/DEC/14

1- يذكّر المؤتمر العام بقراره GC(43)/RES/19 المؤرخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 1999، الذي وافق المؤتمر بمقتضاه على تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة، وبمقرراته GC(47)/DEC/14 و GC(49)/DEC/12 و GC(50)/DEC/12 و GC(51)/DEC/13 و GC(53)/DEC/12 و GC(55)/DEC/12 و GC(57)/DEC/12 و GC(59)/DEC/12 و GC(61)/DEC/12 و GC(63)/DEC/13.

2- ويحيط المؤتمر العام علماً بتقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(65)/12.

3- ويشجّع المؤتمر العام جميع الدول الأعضاء التي لم تقبل التعديل بعد على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن وفقاً للإجراءات الدستورية السارية في كلٍ منها.

4- ويرجو المؤتمر العام من المدير العام أن يلفت انتباه حكومات الدول الأعضاء إلى هذه المسألة، وأن يقدّم إلى المؤتمر في دورته العادية السابعة والستين (2023) تقريراً عن التقدم المحرز نحو بدء نفاذ هذا التعديل، وأن يُدرج في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة بنداً بعنوان "تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي".

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 25 من جدول الأعمال

الفقرة 70 من الوثيقة GC(65)/OR.9

انتخابات لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الوكالة

GC(65)/DEC/15

انتخب المؤتمر العام السيدة لين هار تري (كندا) والسيد غوستافو أدولفو سانتشو فيكيث (كوستاريكا) كعضوين مناوبين لتمثيل المؤتمر العام في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الوكالة.

22 أيلول/سبتمبر 2021

البند 27 من جدول الأعمال

الفقرة 72 من الوثيقة GC(65)/OR.9



